

الكتاب الأبيض

في محكمات التاريخ



الكتاب الأبيض
في محكمات التاريخ
حسن شكري
الخيار الاستراتيجي

الكتاب الأبيض
والرد عليه
بالوثائق
والصور
والوقائع

حسن شكري
الخيار الاستراتيجي

حسن شكرى
الخبير الاستراتيجى

الكتاب الأبيض فى محكمة التاريخ

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف
أكتوبر ١٩٩١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن
تَصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

إِنَّ الْوُقُوعَ فِي الْخَطَا أَسْهَلُ مِنَ التَّوَصُّلِ
إِلَى الْحَقِيقَةِ. فَالْأَوَّلُ يُوجَدُ عَلَى السَّطْحِ وَيَرَى بِسَهُولَةٍ
بَيْنَمَا تُتَّبَعُ الْحَقِيقَةُ فِي الْأَعْمَاقِ حَيْثُ لَا يَرِغِبُ فِي
الْبَحْثِ عَنْهَا إِلَّا قَلِيلَةٌ

خاتمة

دليل المحتويات

مقدمة

الفصل الأول- الزلزال العربى

١٥

١ - ١ لقد حان وقت المحاكمة .

١٥

١ - ٢ السحب تتكاثف .

١٧

١ - ٣ فجر يوم الإعصار .

٢٩

١ - ٤ المؤامرة .

٤٥

الفصل الثانى- الكتاب الأبيض : الافتراءات والحقائق .

٦١

٢ - ١ الكتاب الأبيض .

٦١

٢ - ٢ مكان الخطر .

٧٠

٢ - ٣ الأردن وحرب السفارات .

٧٣

الملاحق والوثائق

٨٣

وثيقة رقم (١)

اتفاقية الحدود العراقية - الكويتية في ٤ أكتوبر ١٩٦٣ .

٨٧

وثيقة رقم (٢)

نص رسالة طارق حنا عزيز وزير خارجية العراق المؤرخة في ١٥ يولييه ١٩٩٠ إلى السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية .

٩٩

وثيقة رقم (٣)

نص رسالة الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المؤرخة في ١٨ يولييه ١٩٩٠ إلى السيد الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية رداً على رسالة العراق .

١٠٥

وثيقة رقم (٤)

بيان جمهورية مصر العربية في ٢٠ يولييه ١٩٩٠

١٠٧

وثيقة رقم (٥)

نص رسالة طارق حنا عزيز وزير خارجية العراق المؤرخة في ٢١ يولييه ١٩٩٠ إلى السيد الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية تعقيباً على رد الكويت .

١١٥

وثيقة رقم (٦)

نص رسالة الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المؤرخة في ٢١ يوليه ١٩٩٠ إلى السيد الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية تعقيباً على رد العراق المؤرخ في ٢١ يوليه ١٩٩٠

١٢٥

وثيقة رقم (٧)

نص رسالة الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية إلى الأمين العام للأمم المتحدة .

١٢٩

وثيقة رقم (٨)

كلمة حضرة صاحب السمو الأمير جابر الأحمد الصباح في الساعات الأولى للعدوان العراقي على الكويت .

١٣٣

وثيقة رقم (٩)

بيان مجلس وزراء الخارجية العرب في ٣ أغسطس ١٩٩٠ .

١٣٥

وثيقة رقم (١٠)

بيان وزارة الخارجية المصرية في ٣ أغسطس ١٩٩٠ بشأن الغزو العراقي للكويت .

١٣٧

وثيقة رقم (١١)

بيان المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية في القاهرة في ٥ أغسطس ١٩٩٠ .

١٣٩

وثيقة رقم (١٢)

وقائع القمة العربية الطارئة في القاهرة في ١٠ أغسطس ١٩٩٠ .

١٤٩

وثيقة رقم (١٣)

تصريح سمو الشيخ سعد العبد الله الصباح ولي عهد ورئيس مجلس الوزراء في
زيارته الأسكندرية .

١٥٠

وثيقة رقم (١٤)

أمر أميرى بتحديد المقر المؤقت لحكومة الكويت

١٥٤

وثيقة رقم (١٥)

النداء الأخير للرئيس حسنى مبارك للرئيس صدام حسين في ١٥ / يناير /
١٩٩٠ .

١٥٨

وثيقة رقم (١٦)

حول الكتاب الأبيض الذى أصدرته حكومة المملكة الاردنية الهاشمية في أول
أغسطس ١٩٩١ تحت عنوان " الأردن وأزمة الخليج " .

١٨٤

وثيقة رقم (١٧)

نص المذكرة المقدمة من حكومة مصر بشأن المزاعم التى وردت فى الكتاب
الأبيض الذى أصدرته حكومة المملكة العربية الاردنية الهاشمية في أول أغسطس
١٩٩١ تحت عنوان " الأردن وأزمة الخليج " .

مقدمة

فى حياة الأمم والشعوب هناك أحداث كبرى تظل لها أهمية خاصة على امتداد تاريخها وانعكاسات جذرية عميقة على مستقبلها ومصيرها . وكانت أزمة الخليج من بين هذه الأحداث الخطيرة التى فرضت على مصر تحديات جسيمة تفوق أى تحديات أخرى واجهتها خلال الثمانينيات ، ويكاد لا يوجد دولة فى النظام الدولى المعاصر كمصر مرت بتطورات وخبرات ومعارك تاريخية جديدة من نوعها ، بحيث صبغت حياتنا المعاصرة بصفات وخصائص متميزة ، جعلت من مصر الدولة الإقليمية المركزية ، وهذا ليس لقباً فحسب ، ولكنه مسئولية كبرى تجاه مصالح الإقليم ككل .

وقد تحملت مصر عبر التاريخ القديم والحديث هذه المسئولية التى تكمن فى محاولتها بناء كيان استراتيجى للوطن العربى ، حيث حاولت الدفع بعوامل الجذب والحد من عوامل التنافر ، وحاولت إضفاء الهوية القومية على النظام العربى كله ، كما دفعت بمعدلات وكثافة التفاعل السياسى والدبلوماسى داخل الوطن العربى إلى الأمام ، ومع ذلك فإن هذا الجانب الإيجابى لهذا الدور المركزى ، لا ينفى الجوانب الأخرى ، وكان ذلك لأن الأقطار العربية تضع السلوك المصرى والدور المصرى تحت الرقابة والاختبار . ومصر حريصة على الاحتفاظ بهذه المكانة بمؤسساتها وعلمائها وجيشها وتاريخها وحضارتها .

إذا كنا نشعر بالفخر والاعتزاز بانتمائنا إلى أرض الكنانة وهى القلب الاستراتيجى للوطن العربى ، ونشعر بالرضا لاستمرار أهميتها العربية والإقليمية ،

فإنه يحسن بنا وبأشقائنا أن نبحث فى أصول تلك الأهمية إقليمياً ودولياً حتى نعرف وزننا النسبى لدى الوطن العربى والعالم .

فالتاريخ هو الحكم على أدوار ومكانة الأمم والحكام ، ولذلك فإننى استشهد بالتاريخ على حقيقة الدور المصرى الشريف والمستول تجاه أزمة الخليج مقارناً بالدور الأردنى الخادع .

وفى ردنا على ما جاء بالكتاب الأبيض الذى أصدرته حكومة المملكة الأردنية الهاشمية فى أول أغسطس (آب) ١٩٩١ تحت عنوان الأردن وأزمة الخليج ، رأينا أن يكون الحكم للجماهير العربية الشريفة صاحبة السيادة وصانعة التاريخ ، ولذلك ستكون القاضى العادل فى محكمة التاريخ ، ويصير من المهم أن نقدم لها الحقائق كاملة .

وقد دفعنى هذا الوضع إلى أن أتناول بالوثائق والأدلة ما فعلته مصر حكومة وشعباً لاحتواء أزمة الخليج وجعلها فى داخل إطار العائلة العربية ليتضح أمام الجماهير العربية زيف الادعاءات الأردنية والمزاغم التى حاولت طرحها من خلال الكتاب الأبيض للتشكيك فى دور مصر العظيم والجهد الخارق الشريف الذى تحمله الرئيس حسنى مبارك تجاه الأزمة علماً بأن الكتاب نفسه يكشف الحقيقة بين نسطوره .

وفى هذا الإطار فإن كتابنا هذا يأتى فى فصلين بهخلاف المقدمة والملاحق .

الفصل الأول : "الزلازال العربى" .

ويتناول نشأة الأزمة وتطورها وتصاعدها إلى أن وصلت إلى الصراع المسلح وأدوار القادة العرب قبل وأثناء وبعد الأزمة .

الفصل الثاني : "الكتاب الأبيض : الاعترافات والخلايق" .

ويتناول هذا الفصل أهم ما جاء فى الكتاب الأبيض الذى أصدرته حكومة المملكة الأردنية الهاشمية فى أول أغسطس (آب) ١٩٩١ تحت عنوان " الأردن وأزمة الخليج " . مع توضيح دور الملك حسين مقارناً بدور مصر والرئيس حسنى مبارك الشريف حتى نستجلى الحقيقة للقارىء .

"الملاحق والوثائق"

وتعتبر كتاباً مستقلاً يمكن أن يقرأ بذاته ويقدر على رواية الحقيقة . ودحر الباطل والبطلان .

وإيماناً منا بأن الوثائق هى الأقدر على الإقناع والاعتناع . خصوصاً إذا جاءت هذه الوثائق موصولة بتسلسل الأحداث نفسها ومستهدفة وساعية على تصوير وتمهيد واستعادة روح اللحظة والحدث بكل ما فى ذلك جميعاً من حس إنسانى ونبض .

الفصل الأول

الزلزال العربى

" إن الأمم يجب أن تتعلم كيف تعيش
معاً فى ظل الشرعية والعدل والسلام " !

١ - ١ - لقد حان وقت المحاكمة

إنه فى عنفوان الموجة الهمجية العراقية على الكويت وعلى الأمة العربية كلها ،
اختلفت ببعضها أشياء كثيرة ، الخاص مع العام ، والذاتى مع الموضوعى ، والحق
مع الباطل ، وأصول القضايا مع فروعها ، بل امتد الخلط إلى حد ضاعت منه
الحدود بين الصديق والعدو ، وبين الشرعية والاعتداء .

ومما يثير العجب فعلاً أن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية قد جنحت عن الحق
وادعت بالباطل ما يقلل من حجم ودور مصر العظيم تجاه أزمة الخليج .

إن كثيرين ممن تكلموا جرحوا ، فهناك من أرادوا الإساءة لمصالح أو أغراض ،
ثم أن هناك من أرادوا الإحسان بصدق نية ، والمشكلة أن القضايا الكبرى أعقد من
سوء المقاصد أو حسن النوايا .

وربما كان من هنا أننى شئت أن تتحدث الوثائق والمستندات والشهادات ،

اعتقاداً منى بأن حديثها سوف يكون له قوة التصديق ما يفوق قوة أى حديث آخر ،
فهنا القول الفصل الذى يحسم القضية أمام الجماهير العربية .

ولقد أثرت منهجاً خاصاً فى اختيار ما أورده هنا من وثائق ، وكانت المشكلة
التي واجهتني مشكلة المعيار الذى اعتمده فى الاختيار ، وكان المعيار الذى فرض
نفسه على لاختيار هذه الوثيقة أو تلك من بين الكم الهائل المتاح هو معيار الأهمية
وأن يكون معياره لأهمية أى وثيقة هو قدرتها على تصوير أو تجسيد أو استعادة
روح اللحظة والحدث بكل ما فى ذلك جميعاً من حس إنسانى ونبض ، وكان رأى أن
كل كلمة خرساء أو صماء إلا إذا كان بها نبض حسى إنسانى .

إن الادعاءات والمزاعم التي جاءت فى الكتاب الأبيض لا تعدو أن تكون مجرد
كلمات خرساء صماء مكانها رفوف الأرشيف ، لأن الوثائق هي الأقدر على الاقتناع
والإقناع .

وهكذا اخترت أن آخذ الوثائق مستقلة عن بعضها ، موصولة بتسلسل الأحداث
نفسها بدلاً من تجميعها إلى مصدرها وحده ، واعتقد أن هذا المنهج يجعل الجزء
الوثائقي فى هذا العمل كتاباً مستقلاً يمكن أن يقرأ بذاته ، ويقدر على رواية
الحقيقة .

ولقد حاولت الحكومة الأردنية أن تكتب ولكنها كتبت كثيراً ولم تقل شيئاً ، لأن
ما كتبت لم يكن سوى شطحات فكر أو عشرات قلم .

ولذلك فإن الرد على المزاعم الأردنية بالوثائق والشهادات أصبح أمراً لا مفر منه
إذا أردنا إظهار الحقيقة ودحر الباطل والبطلان .

وفى النهاية فإننى أعرف مقدماً أننى أرهق قارئ هذا الكتاب بكل هذا الفيض
من الوثائق والشهادات ، ولكن عذرى أمامه ، أننى أريد أن تكون القضية

واضحة ، والحقيقة جلية ، والقصة كاملة ، وأن تنتفى عنها كل موجبات اللبس وسوء الفهم ، خصوصا وأن هناك بعضاً يرضيهم أن نصدق ما يقولونه عنا اليوم ، ويسينهم كثيراً أن نستجلى ما جرى فى المنطقة ، وما قامت به مصر والعرب تجاه أزمة الخليج لاحتوائها وإنقاذ العراق من الدمار ، والشعب العراقى من الهلاك ، وأيضاً يسىء البعض أن ندقق فى دور مصر المسئول وأن نزيح عنه غبار البطلان ، وأن نكتشف من جديد أن صورة مصر الحقيقية كانت تختلف كثيراً عما يحاول الأردنيون تصويره اليوم ، فى ظروف استبيح فيها كل شىء فى العالم العربى ، حتى التاريخ والحقيقة .

١ - ٢ - السحب تتكاثف

منذ اللحظة التى بيت فيها العراق النية على احتلال أرض دولة شقيقة هى الكويت واحتلت قواته فى فجر الثانى من أغسطس ١٩٩٠ الكويت المسالم وحتى نهاية الحرب وتدمير العراق وتهديد الأمن القومى العربى تعيش الجماهير العربية الأحداث العراقية لحظة بلحظة وتعرف من هو المتهم ومن هو البرىء لقد نسى جلاله الملك أن الجماهير العربية على يقين بأن الأزمة كلها كانت فكره مبيته فى عقل صدام حسين وبإيعاز من جلالته انتظاراً للمليارات التى سيوزعها الرئيس صدام حسين على فقراء العرب بعد أن يحتل الكويت ثم يتحول على السعودية ليضع يده على منابع النفط ومفاتيح الثروة .

وللحقيقة والتاريخ فإن إرهابات الأزمة والتى تثبت الاتهام ضد العراق والأردن وتكشف عن الخطة العراقية المدبرة لاحتلال الكويت والإمساك بالثروة النفطية قد بدأت وتطورت كالاتى :

- اتهم العراق فى رسالة طارق حنا عزيز وزير خارجية العراق إلى السيد الشاذلى القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية فى ١٥ يولييه ١٩٩٠ الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة بتجاوز حصصهما من إنتاج النفط ، مما أدى إلى إغراق السوق البترولية بما يزيد عن احتياجاتها ، وبالتالي انخفاض أسعار النفط بدرجة أثرت بشدة على اقتصاديات العراق .

- حذر الرئيس العراقى صدام حسين فى خطابه يوم ١٧ يولييه ١٩٩٠ فى ذكرى الثورة العراقية بعض دول الخليج من الاستمرار فى إنتاج البترول ، بما يزيد على الحصص المقررة ، وهدد بأنه فى حالة عدم الالتزام بذلك فإن بلاده ستقوم بعمل فعال لإعادة الحقوق المغتصبه إلى أصحابها .

- عقد المجلس الوطنى الكويتى جلسة سرية فى ١٨ يولييه ١٩٩٠ ، استغرقت سبع ساعات ، أصدر فى ختامها بياناً استنكر فيه ما جاء فى رسالة العراق إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية .

- بعثت الحكومة الكويتية فى نفس اليوم ١٨ يولييه ١٩٩٠ رسالة من الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية إلى السيد الشاذلى القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية رداً على رسالة العراق ، ورد فيها على الاتهامات العراقية ، وأكدت فيها التزامها بحصص الإنتاج المقررة لها .

- سلم مندوب الكويت لدى الأمم المتحدة رسالة من وزير الخارجية الكويتى إلى الأمين العام للمنظمة الدولية فى ٢٠ يولييه ١٩٩٠ تتعلق بالموقف المستجد بين الكويت والعراق .

- دعت مصر فى ٢٠ يولييه ١٩٩٠ فى بيان أصدرته رئاسة الجمهورية إلى تسوية الخلافات العربية بالحوار الأخوى ، باعتباره الأسلوب الوحيد الذى يحقق مصالح

الأمة العربية .

- بدأت مصر فى ٢١ يولييه ١٩٩٠ اتصالاتها العربية بهدف احتواء الأزمة ، حيث جرى اتصال هاتفى بين الرئيس مبارك والرئيس صدام حسين .

- فى نفس اليوم ٢١ يولييه ١٩٩٠ أرسل السيد طارق حنا عزيز وزير الخارجية العراقى رسالة إلى السيد الشاذلى القليبى الأمين العام لجامعة الدول العربية متضمنه التعقيب العراقى على رسالة الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت والتي يواصل فيها العراق اتهاماته للكويت .

- وفى ذات اليوم رد الكويت على التعقيب العراقى ممثلاً فى رسالة الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتى إلى الشاذلى القليبى الأمين العام لجامعة الدول العربية بتنفيذ الادعاءات العراقية .

- استقبل الرئيس حسنى مبارك السيد طارق حنا عزيز وزير خارجية العراق يوم ٢٢ يولييه ١٩٩٠ .

- شهدت مدينة الإسكندرية فى يوم ٢٣ يولييه ١٩٩٠ لقاء قمة ثنائية بين الرئيس حسنى مبارك وجلالة الملك حسين عاهل المملكة الأردنية الهاشمية .

- توجه الرئيس حسنى مبارك فجر يوم ٢٤ يولييه ١٩٩٠ إلى كل من العراق والكويت والسعودية فى إطار جهود سيادته لاحتواء الأزمة ، وحصل على وعد قاطع من الرئيس صدام حسين بعدم اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية فى تحقيق مطالبه ضد الكويت .

- توقفت الحملات الإعلامية بين العراق والكويت فى يوم ٢٦ يولييه ١٩٩٠ نتيجة لمساعى الرئيس حسنى مبارك ، وكخطوة أولى من بين الخطوات التى اتفق

عليها لتصفية الخلافات بين البلدين .

- الرئيس حسنى مبارك يقترح بعد مشاورات مع جلالة الملك فهد بن عبد العزيز خادم الحرمين الشريفين فى يوم ٢٦ ولية ١٩٩٠ عقد اجتماع مباشر بين الكويت والعراق ، وقد وافقت الدولتين على عقد هذا الاجتماع فى جده .

- قام الدكتور أسامه الباز وكيل أول وزارة الخارجية ومدير مكتب السيد الرئيس للشئون السياسية فى نفس اليوم ٢٦ يولييه ١٩٩٠ بزيارتين خاطفتين لكل من بغداد والكويت ، سلم خلالهما رسالتين من الرئيس مبارك إلى الرئيس صدام حسين وأمير الكويت تتعلق بوضع الترتيبات النهائية لإجتماع جده .

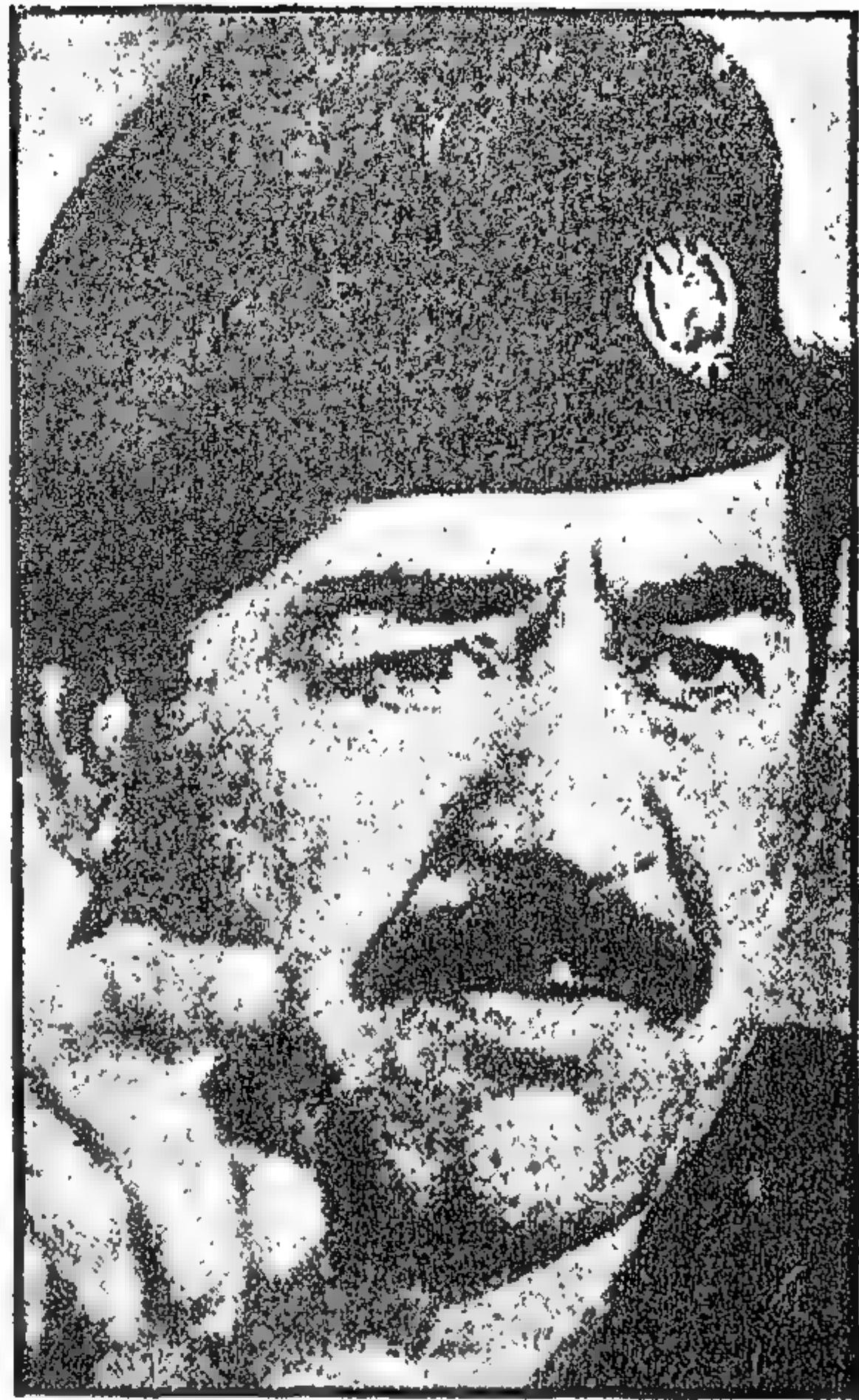
- اجتماع جده يوم الثلاثاء ٣١ يولية ١٩٩٠ وقد رأس الوفد الكويتى سمو الشيخ سعد العبد الله الصباح ولى العهد ورئيس مجلس الوزراء ورأس الوفد العراقى السيد عزه ابراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ، وقد واجه اجتماع جده صعوبات ، حيث فشلت فى تسوية خلافاتهما بشأن الحدود والبترول ، وقد أعلن السيد سعدون حمادى نائب رئيس الوزراء العراقى والذى شارك فى وفد المباحثات العراقى " أن اللقاءات سوف تستمر بين البلدين لمواصلة البحث فى بغداد .

- جمدت المباحثات بين وفدى العراق والكويت مساء الأربعاء الأول من أغسطس ١٩٩٠ .

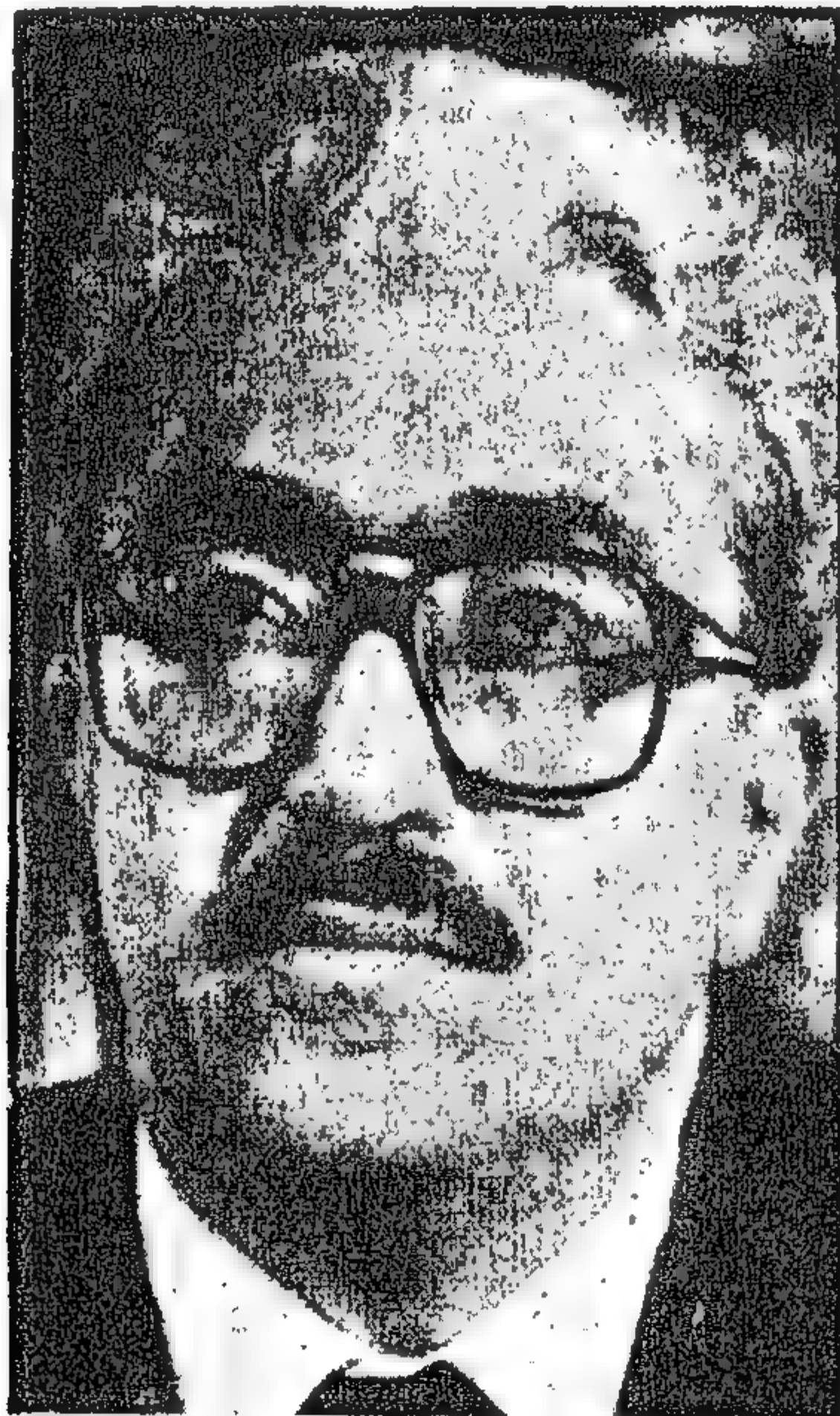
- فى فجر الثانى من أغسطس ١٩٩٠ ومن خلال عملية عسكرية مفاجئة دخل أكثر من ١٠٠ ألف جندى عراقى تدعمهم الدبابات والعربات الثقيلة والطائرات لبسط السيطرة والهيمنة على الكويت .



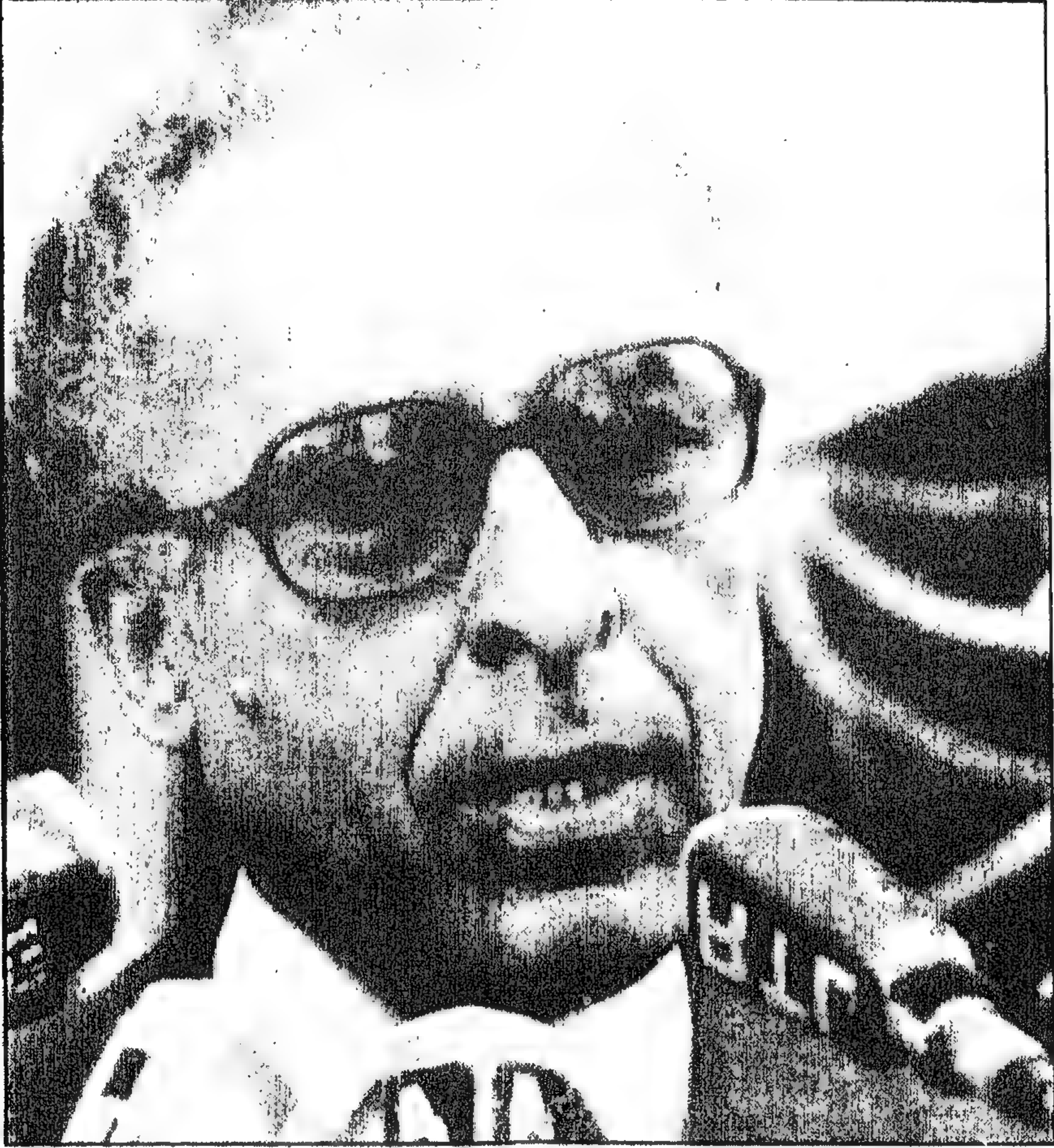
الملك حسين : فضحه الكتاب الأبيض
بعكس ما قنى



صدام حسين وعد الرئيس مبارك
بعدم استخدام القوة



طارق حنا عزيز - وزير الخارجية العراقي
فجر الأزمة برسالته الأولى إلى أمين عام
جامعة الدول العربية



أمين عام جامعة الدول العربية - وقت الأزمة استلم رسائل العراق والكويت



سيادة الرئيس مبارك مع سمو الشيخ جابر الصباح في الكويت
الجهد المصري الشريف من أجل احتواء الأزمة قبل بدايتها



الرئيس مبارك والملك فهد في آخر لقاء لهما بمطار جدة قبل الغزو العراقي للكويت

١-٢- فجر يوم الإعصار

ووسط اعتقاد عربى عام بأن الأزمة العراقية الكويتية سحابة صيف أوشكت على المرور فى السماء الغربية بعد مساعى الوساطة المصرية والرحلة التى قام بها الرئيس حسنى مبارك يوم ٢٤ يولييه ١٩٩٠ وزار خلالها كلا من العراق والكويت والسعودية لاحتواء الأزمة فى مهدها ، وحصل على وعد من الرئيس العراقى صدام حسين بحل الأزمة داخل العائلة العربية ، وأكد على الرئيس مبارك بإستبعاد فكرة أى عمل عسكري تجاه الكويت الشقيق ووسط هذا الاعتقاد العربى بدأت مقدمة الإعصار وتم رفع الستار عن الفصل الثانى فى مسرحية الخليج العربى والذى لعب فيه الأردن دوراً حفيماً خطيراً فى مساعدة العراق على تحقيق أهدافه التوسعية أنتظاراً لتوزيع الغنائم والأموال وإن كان هذا الدور ظهر أمام البعض بأنه دور الوسيط الذى يسعى لحل الأزمة ؛ وهو موضوع الفصل الثانى .

وكان يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ هو فجر يوم الإعصار الرهيب فى المنطقة العربية ، الذى بدأ ينبأ بإهدار الإمكانية العربية ، وتصدع بناء النظام العربى كله .

(والأشكال أرقام ١ ، ٢ ، ٣ توضح اجتياح القوات العراقية للأراضى الكويتية) .

وبدأت كل الأنظار تحاول أن تجد تفسيراً لما يجرى من أحداث وتستكشف ما وراء الأفق . أما فى الكويت الشقيق حيث ١٠٠ ألف جندى عراقى مدججين بأحدث الأسلحة ، لم يكن هناك من يريد أن يتخيل المنطقة الخليجية إذا ما أصابتها أسلحة الدمار الطائرة ، من قنابل وصواريخ . لتتحول معالمها الكبرى وثرواتها إلى حفائر وأطلال . ولم تكن هذه الأزمة وهذا الصراع سوى بؤر ساخنة ملتهبة فى هذه المنطقة التى لم يتوقف تصاعدها .

تکملہ حصہ (۹)

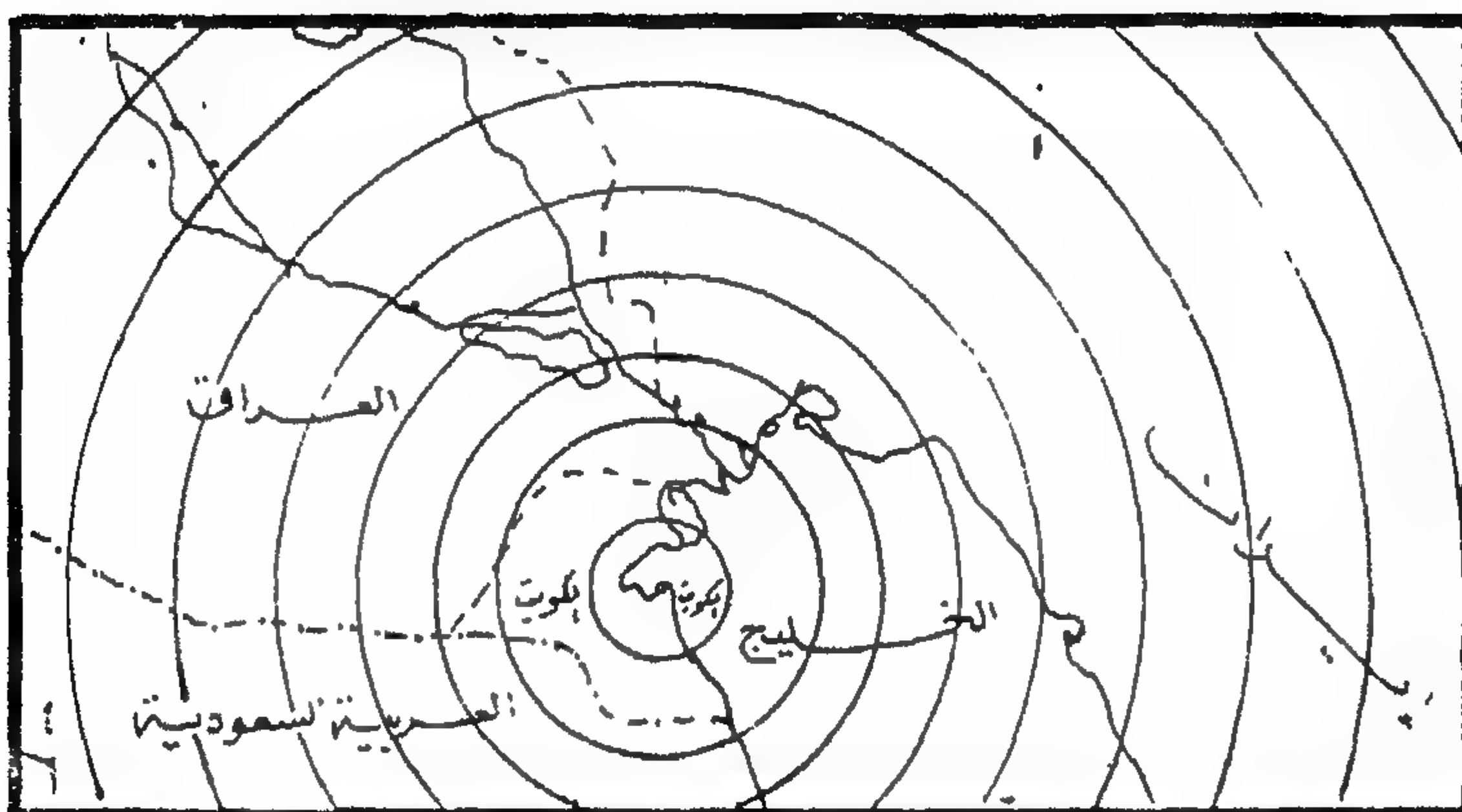


تحرك القوات العراقية في اتجاه الحدود السعودية



شكل رقم (٢)

تحرك القوات العراقية في اتجاه الحدود السعودية



شكل رقم (٣)
الغزو العراقي للكويت - الأبعاد والإنعكسات

فهناك سياق عام ما بين الحوادث والتطورات ، وما بين المطامح والمطامع ، وما بين المبادئ والانحرافات فى المنطقة العربية وعليها لا تقف فى مجرى التاريخ وحيدة فريدة وإنما هى جزء من كل ، حلقة فى سلسلة ، مشهد فى قصة ، فصل فى مسرحية درامية تجرى على المسرح اللامعقول العربى ، وهى واحدة من بؤر الصراع الساحنة ، ولكنها بؤرة واحدة لها ما قبلها وما بعدها فى حياة أمة تبحث عن نفسها ، وعن دورها وعن مستقبلها .

وللحقيقة والتاريخ فإنه فى الأيام الأولى للغزو العراقى للكويت ، التزم الموقف السعودى بالهدوء المشوب بالحذر . ولم تصدر السعودية أية إدانة منفردة ضد العراق ، واكتفت بالبيان الصادر عن الاجتماع الطارىء لوزراء الخارجية العرب بالقاهرة . وفور اختراق القوات العراقية للحدود السعودية مع الكويت فى بعض النقاط اضطرت المملكة السعودية إلى اتخاذ قرار بطلب المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية وأيضاً من الدول العربية والإسلامية مستندة إلى أن الرئيس العراقى لم يلتزم بتعهداته للسعودية ومصر بعدم غزو الكويت ، وبعد اجتياحه للكويت لا يمكن للسعودية أن تثق فى تعهداته .

وتطورت الأحداث ودخلت المملكة السعودية فى ساحة المواجهة بدءاً من ١٤ أغسطس ١٩٩٠ بعد أن أغلقت أنابيب النفط العراقى الممتد عبر الأراضى السعودية إلى البحر الأحمر ، حيث منعت تحميل ناقلة نفط عراقية أى كمية من النفط .

وعلى الجانب الكويتى ، أكدت حكومة الشيخ جابر الصباح على الطبيعة العدوانية الشريرة والتوسعية للنظام العراقى والتى باتت تهدد المنطقة كلها ، وأن الأزمة لم تكن بسبب تحقيق العدالة بين أقطار العالم العربى ، ويقصد هنا الدول

النفطية الغنية ، وبقية الدول العربية الفقيرة . ولم تكن أيضاً بسبب نزاع حدودى أو أزمة اقتصادية ، وإنما كان السبب هو محاولة الرئيس صدام ابتلاع الكويت ثم بقية الدول الخليجية إلى أن يهيمن بعد ذلك على العالم العربى كله ، لأن النزعة التوسعية والعدوانية تسيطر على عقل وفكر الرئيس العراقى . وقد رفعت الكويت شعار الكفاح المسلح لتحرير الأرض ، ورفضت كل المبادرات والأطروحات التى تقدمت بها حكومة بغداد .

وفى هذا الإطار ، أعلن كبار المسئولين الكويتيين أنهم مع أى وسيلة أو صياغة تجبر صدام حسين على الانسحاب . وصرح صباح الأحمد فى خلال زيارته لواشنطن بعد الغزو " إن كل ما يهم حكومتى هو العمل على تحرير بلدى ولو كان من جانب الشيطان ولكن باستثناء واحد هو اسرائيل " .

واتسم النظام العربى فى بداية الغزو العراقى للكويت بالتوحد بالنسبة لعدم القبول بهذه الواقعة ، رغم اختلاف وجهات النظر بشأن كيفية التعبير عن هذا الموقف .

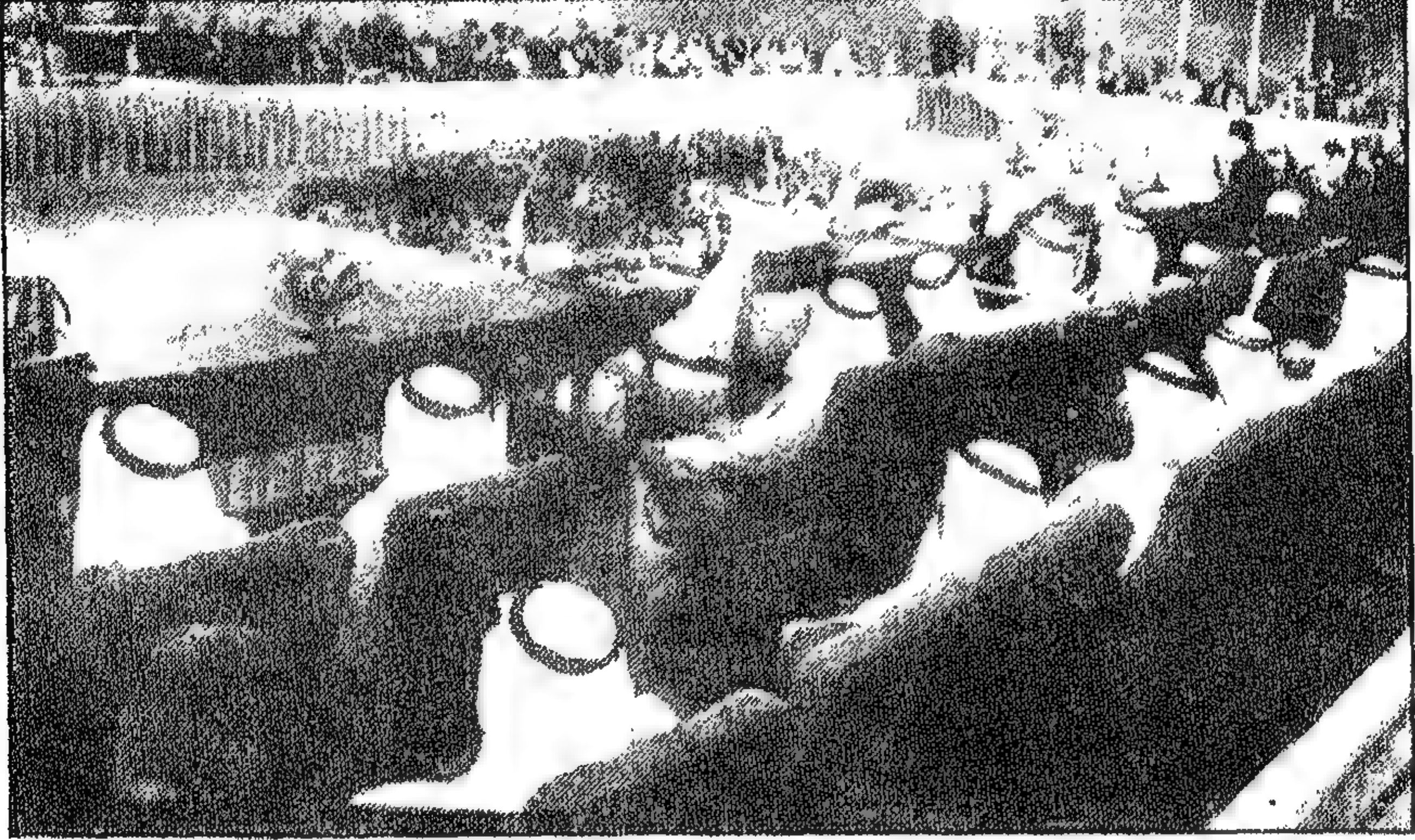
وفى الوقت الذى رأت غالبية الدول العربية ضرورة إدانة الغزو واتخاذ موقف حاسم إزاء الواقعة ، فضلت أقلية منها إعطاء فرصة أخرى للاتصالات مع العراق قبل إعلان موقف حاسم .

وظهر هذا الاختلاف خلال الاجتماع الطارىء لوزراء الخارجية العرب يوم ٣ أغسطس بالقاهرة فقد جاء مشروع القرار الذى قدم للتصويت بالحسم فى إدانة العدوان العراقى على الكويت . ورفض أى اثار مترتبة عليه ، وعدم الاعتراف بتبعاته ، مع مطالبة العراق بالانسحاب الفورى وغير المشروط لقواته إلى مواقعها فى الأول من أغسطس ١٩٩٠ . لكنه أكد فى الوقت نفسه على ضرورة الحل

السلمى بعد المطالبة بعقد اجتماع قمة عربى طارىء للبحث فى سبيل التوصل إلى حل تفاوضى دائم ومقبول من الطرفين المعنيين ، ورفض أى تدخل أو محاولة تدخل أجنبى فى الشئون العربية .

وقمت الموافقة على مشروع القرار بأغلبية ١٤ دولة ورفض القرار خمس دول هى الأردن - السودان - فلسطين - موريتانيا - اليمن .

لكن هذا الاختلاف فى أسلوب تعامل الدول العربية مع الأزمة أخذ يتسع ويتصاعد مع تصاعد الأزمة . وشعرت السعودية بالتهديد وبدأت تفكر فى أساليب سريعة لحماية أمنها من التهديد الذى أحست به بعد أن دفع العراق بأعداد كبيرة من قواته بالقرب من الحدود الكويتية - السعودية وأخذت الأزمة تزداد حدة وشدت أطرافاً عديدة إلى بؤرة التوتر فى المنطقة ، وإزاء التشقق العربى وتبلور الانقسام بشكل واضح خلال القمة الطارئى التى انعقدت فى القاهرة يوم ١٠ أغسطس ١٩٩٠ . ثم بدأت مرحلة جديدة فى الصراع والتوتر نسى فيها الرئيس صدام حسين كل معانى القوة العربية واللياقة والحكمة باعتباره حاكماً عربياً مسلماً ، له واجبات قبل العائلة العربية ولم يلتفت إلى النداءات العديدة التى وجهتها إليه مصر والسعودية والولايات المتحدة والمجتمع الدولى بأن يحترم القوانين والأعراف الدولية التى تحكم العلاقات بين الدول داخل النظام الدولى ، القائم على فلسفة توازن المصالح وليس توازن القوى فى العلاقات بين الدول ، إلا أنه ركب رأسه وانفرد باتخاذ القرار ولم يعر الراى العام العراقى والعربى وأيضاً الراى العام الدولى أى اهتمام ، ومشى فى ركابه بعض القادة العرب فى مقدمتهم جلالة الملك حسين والرئيس السودانى وياسر عرفات ، وسلخوا جميعاً نفس الأسلوب فى التعامل مع الأزمة وعدم احترام الراى العام للجماهير العربية وبالرغم من أن الراى العام فى أى دولة هو أحد المحددات الرئيسية التى تشكل القرارات السياسية والاقتصادية



✱ أكد الكتاب الأبيض أن الملك حسين فوجيء بقرار الإدانة الذي أصدره مؤتمر القمة على الرغم من أنه حصل من صدام حسين على موافقته بالانسحاب من الكويت .. فلماذا لم يعلن جلالة الملك ذلك في المؤتمر ؟ ولماذا ظل صامتا واكتفى بالاعتراض على قرار إدانة العراق ؟ ✱



فلاتع الجىش المصرى .. درع الأمة العربية
يحمى الأرض العربية فى السعودية

والعسكرية ، خاصة إذا كانت هذه القرارات مصيرية ترتبط بإعلان الحرب أو الطوارئ ، لأنها تمس جوهر وجود الدولة وأمنها القومي - فالشعب له رأيه العام نحو الحرب ، ونحو إسهاماته العسكرية وتكلفته الاقتصادية والاجتماعية وتحمله للمخاطر المتوقعة وإلى أى مدى يستطيع أن يتحملها .

١ - ٤ - المؤامرة

لم يكن لدى أحد من المتابعين للحوادث على مسرح الخليج أى شك أن معركة النفط لاحتلال الكويت سوف تبدأ فور انتهاء معركة الرسائل المتبادلة بين الحكومتين العراقية والكويتية . وفى الحقيقة أن معركة الاحتلال لم تنتظر إنهاء المفاوضات بين الطرفين فى جده يوم الأول من أغسطس ١٩٩٠ ، لكى تدخل العراق بطلاتها إلى أرض الكويت فجر ٢ أغسطس ١٩٩٠ .

وإزاء تطور الأحداث سعت القيادة العراقية إلى تحديد الأهداف العامه للتحرك والسلوك فى :

أ - الإسراع فى ضم الكويت فعلياً ، بعد عنلية الغزو العسكرى للأراضى الكويتية ، عن طريق إنهاء الطابع الدولى والديموجرافى بل والهوية الوطنية لدولة الكويت . وقد تم تخريب وحرق كل الوثائق الخاصة ببيانات الهوية .

ب - طرح قضايا قديمة على المجتمع العربى والدولى لصرف الانتباه عن القضية الأساسية وهى قضية الاحتلال .

ج - ضرورة تجميد الوضع عند حدود ما بعد ٣ أغسطس ١٩٩٠ .

د - الإصرار على حل القضية عربياً وليس دولياً ، ليقضى على مبرر وجود أى

أطراف أجنبية فى المنطقة .

هـ - التأكيد على أن القضية ليست قضية احتلال الكويت ، بل قضية المواجهة مع الاستعمار الغربى ، الذى يريد العودة مرة أخرى إلى ممارسة نفوذه فى المنطقة من جديد . ووضع يده على ثروتها وأولها النفط وموقعها الاستراتيجى المتحكم فى تجارة العالم (البحر الأحمر والمتوسط وقناة السويس) .

وقد مر التحرك العراقى لإدارة الأزمة بعدة مراحل متتابة ومتراطة ، توضح إدراك القيادة العراقية إزاء ما تحمله الأزمة من تداعيات يمكن تلخيصها فى أربع مراحل :

المرحلة الأولى : مرحلة فرض الأمر الواقع :

من خلال عملية عسكرية مفاجئة فى صبيحة يوم الخميس ٢ أغسطس ١٩٩٠ ودخول أكثر من ١٠٠ ألف جندى عراقى تدعمهم الدبابات والعربات الثقيلة والطائرات لبسط السيطرة والهيمنة على الكويت ، وتكوين حكومة مزعومة تحت اسم حكومة الكويت الحرة المؤقتة ، بعد أن تمكن الشيخ جابر الصباح حاكم الكويت والشيخ سعد العبد الله ولى العهد من اللجوء إلى السعودية فى آخر لحظة قبل أن ينهدم القصر عليهما .

المرحلة الثانية : حرب السفارات والرعايا الأجانب :

أغلق العراق حدوده ، ومنع الرعايا الغربيين تحديدأ من مغادرة الكويت والعراق ، وكان يوجد بهما حوالى نصف مليون أجنبى " جدول رقم (١) " وقد حاولت القيادة العراقية تشتيت انتباه العالم إلى قضية أخرى غير قضية احتلال الكويت ، ولكن فى ديسمبر ١٩٩٠ تغير الموقف الأمريكى ، وعرض الرئيس بوش مبادرة سلام من خلال تبادل المقابلات بين وزيرى خارجية العراق والولايات المتحدة

جدول رقم (١)
أعداد الرعايا الأجانب في العراق والكويت وقت حدوث الأزمة

| رعايا الدول العربية | الكويت | العراق | رعايا الدول الشرقية الأخرى | الكويت | العراق | رعايا الدول الآسيوية | الكويت | العراق |
|---------------------|--------|--------|----------------------------|--------|--------|----------------------|--------|--------|
| بريطانيا | ٤٠٠٠ | ٦٣٦ | الاتحاد السوفيتي | ٨٨٠ | ٧٨٣٠ | اليابان | ٩٥٠ | ٦٥٠ |
| الولايات المتحدة | ٣٠٠٠ | ٥٨٠ | بولندا | ١٠٠٠ | ٣٠٠٠ | استراليا | ٦٩ | ٥٥ |
| فرنسا | ٣٠٠ | ٢٢٠ | بلغاريا | ٣٦٠ | ٩٠٠ | بنجلاديش | ٧٠٠٠ | ٤٠٠٠ |
| ألمانيا الغربية | ٣٠٠ | ٦٠٠ | ألمانيا الشرقية | — | ٤١ | الهند | ١٠٠٠٠ | — |
| إيطاليا | ١٥٠ | ٣٥٠ | يوغوسلافيا | ٢٥٠٠ | ٣٠٠٠ | باكستان | ٨٥٠٠ | — |
| كندا | ٢٣٨ | ٧٨ | تركيا | ٢٠ | ٢٧ | فابلاتد | ١٠٠٠ | ٦٠٠ |
| اليونان | ٢٠٠ | ٤٧ | | | | هونج كونج | — | ٦ |
| إيرلندا | ١٠٠ | ٤٠١ | | | | سريلانكا | ٨٠٠٠ | — |
| السويد | ١٢٠ | ٤٠ | | | | الفلبين | ٤٥٠٠ | — |
| هولندا | ١٨٤ | ١٣٩ | | | | الصين | ١٠٠٠ | — |
| أسبانيا | ١٠٣ | ١٢٤ | | | | كوبا الجنوبية | ٢٤٨ | ٧٣٢ |
| بلجيكا | ٣٥ | ٣٧ | | | | | | |
| سويسرا | ٥٦ | ٦٩ | | | | | | |
| النمسا | ٧٠ | ٧٠ | | | | | | |
| البرتغال | — | ٢٧ | | | | | | |
| فنلندا | ٢٦ | ٢٢ | | | | | | |
| الدانمارك | ٨٣ | ١٤ | | | | | | |
| النرويج | ١٠ | ٣٧ | | | | | | |
| المجموع | ٨٨٧٥ | ٣٥٠١ | المجموع | ٤٧٦٠ | ١٤٨٠٨ | المجموع | ٢٩٨٣٦٧ | ٤٧٤٤٣ |

* قام الكاتب بتجميع وتصنيف البيانات اعتماداً على جريدة الحياة اللبنانية .. وكالة أنباء ريتو .

* الأرقام الواردة في الجدول هي أرقام الأجانب قبل الغزو .

* لا يشمل الجدول أعداد العاملين العرب في العراق والكويت .

انتهت بالفشل ، نتيجة رفض الرئيس صدام حسين لكل المواعيد التي حددتها الولايات المتحدة بالنسبة لسفر مستر بيكر وزير خارجيتها إلى العراق ومقابلة الرئيس صدام حسين ، وإصرار العراق على تحديد يوم ١٢ يناير ١٩٩١ موعداً للمقابلة ، وقد أدى هذا الوضع إلى تصاعد التوتر وتقديم الخيار العسكري كأسلوب في التعامل مع الأزمة ، ومع تأزم الموقف ووقوع الرئيس بوش تحت ضغط الرأي العام الأمريكي والكونجرس في إتاحة فرصة الحل السلمي بأي وسيلة ، طرح مبادرة سلام جديدة يتم من خلالها مقابلة وزيرى خارجية العراق والولايات المتحدة ، في سويسرا خلال الفترة من ٧ - ٩ يناير ١٩٩١ وأعلن البيت الأبيض الأمريكى أن هذه المبادرة ، هي آخر فرصة للعراق لكى تتجنب الدخول فى حرب مدمرة ، كما تم الاتفاق على مقابلة وزير الخارجية العراقى مع نظيره ممثل المجموعة الأوروبية فى اليوم التالى لمقابلة مستر بيكر ، ولكن أمام صلف وعناد القيادة العراقية فشلت جميع أطروحات السلام التى قدمها الرئيس بوش .

المرحلة الثالثة: تحييد الجبهة الإيرانية

فى إطار اتباع سياسة جديدة فى تحييد الجبهة الإيرانية، مع العراق ، بما يخدم المصالح القومية العراقية ، سعت العراق إلى إنهاء الصراع مع الإيرانيين الذى استمر نحو ثمانى سنوات تكبد خلالها الشعب العراقى والعربى من جراء الحرب الإيرانية العراقية ، ما يقدر بنحو ٢٠٠ مليار دولار وتدمير العديد من المنشآت الاقتصادية والاستراتيجية فى كلا الدولتين ، إلى جانب الخسائر الجسيمة فى الأرواح التى تقدر بحوالى مليون فرد ما بين قتيل وجريح ومعوق على الجانبين . وفجأة فى ١٥ أغسطس ١٩٩٠ أعلن العراق عن مبادرة حسن النية تجاه إيران تضمنت ثلاثة مبادئ :

أ - موافقة السلطات العراقية على علامات رسم الحدود بين العراق وإيران ، وإقرارها باتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ . التى كان صدام حسين قد مزقها على شاشة التليفزيون العراقى عند بداية العمليات العسكرية مع إيران فى عام ١٩٨٠ .

ب - انسحاب القوات العراقية من الأراضى الإيرانية من جانب واحد اعتباراً من ١٦ أغسطس ١٩٩٠ .

ج - التبادل الفورى والشامل لجميع أسرى الحرب فى التاريخ نفسه .

المرحلة الرابعة: مرحلة الدبلوماسية العراقية

وقد اشتملت على المساعى السياسية لدى عديد من دول العالم لدعم الموقف العراقى من غزو الكويت . وطرح المبادرات والأطروحات السياسية بالنسبة لقضايا الصراع والأزمة بغية التأثير على رأى العام العربى والأجنبى ، ومحاولة إظهار العراق بصورة مقبولة لدى المجتمع الدولى ، وإظهار مدى المرونة التى تتمتع بها السياسة العراقية وقبولها الحل الوسط - وقد كان آخر القرارات قرار السماح لجميع الرعايا الأجانب وأعضاء البعثات الدبلوماسية بمغادرة العراق والكويت إلى أوطانهم قبل عيد رأس السنة الميلادية ، وكان لهذا القرار رد فعل طيب لدى المجتمع الدولى .

مع بداية عام ١٩٩١ بدأ إطلاق صواريخ الحرب النفسية لقياس ردود الفعل على الجبهة الساخنة فى الخليج .. التصريحات النارية المتبادلة بين كلا الجانبين هى بداية كسر حاجز البرود الذى ساد الأيام الأخيرة من عام ١٩٩٠ . بعد أن رفض العراق كل المواعيد التى حددتها الإدارة الأمريكية لمقابلة وزير الخارجية الأمريكى " مستر بيكر " وأصبحت الولايات المتحدة والمجتمع الدولى أمام خيار الحرب .

وعلى أى حال فإن الموقف وقتها الذى كان متأرجحاً كان يؤكد أن المعركة الراهبة

قد تبدأ فى أى وقت وفجأة ، وإن كان الرئيس صدام حسين قد ازداد غروراً بإيعاز وتشجيع من بعض القادة العرب وفى مقدمتهم جلالة الملك حسين وهم الذين عاشوا أحلام اليقظة ، حين تدهمهم ثروات الخليج العربى بعد أن يضع الرئيس العراقى صدام حسين يده عليه .

وكان الرئيس حسنى مبارك طوال هذه التطورات يستشعر الخطر الذى يحيق بالعراق ولذلك أخذ يوجه العديد من النداءات إلى الرئيس صدام حسين يناشده فيها بالانسحاب من الكويت حرصاً على حياة الشعب العراقى الشقيق وممتلكاته وأيضاً خوفاً على الإمكانية العربية من الإهدار .

ولذلك استمرت مصر تتحرك فى كل مكان وتبذل قصارى جهدها على مدى ١٦٦ يوماً وهى الفترة ما بين ٢ أغسطس (آب) ١٩٩٠ عندما اجتاحت القوات العراقية الكويت و ١٥ يناير (كانون الثانى) ١٩٩١ عندما انتهت المهلة التى منحها المجتمع الدولى للعراق للجللاء من الكويت وأصبح العالم كله مفوضاً باستخدام جميع الوسائل اللازمة لإجبار العراق على الانسحاب ودعم وتنفيذ قرار مجلس الأمن لإقرار الشرعية واحترام القانون وكان الرئيس مبارك قد وجه نداءً أخيراً للرئيس صدام حسين فى ١٥ يناير ١٩٩١ يطالبه فيه بالانسحاب .

ومع مشارف الساعات الأولى من يوم الخميس ١٧ يناير (كانون الثانى) ١٩٩١ ضاعت كل الآمال والجهود المصرية والعربية الشريفة .. فلقد بدأت العمليات العسكرية ودارت آلة الحرب الرهيبة والمدمرة فى المنطقة ، وبدأت مرحلة جديدة مأساوية فى الصراع بأبعاده وتداعياته وآثاره وأسواره ونتائجه على حاضر ومستقبل الوطن العربى .



أمير دولة الكويت يتسلم الرسام من صدام حسين
صورة من صور خداع المهيب الركن



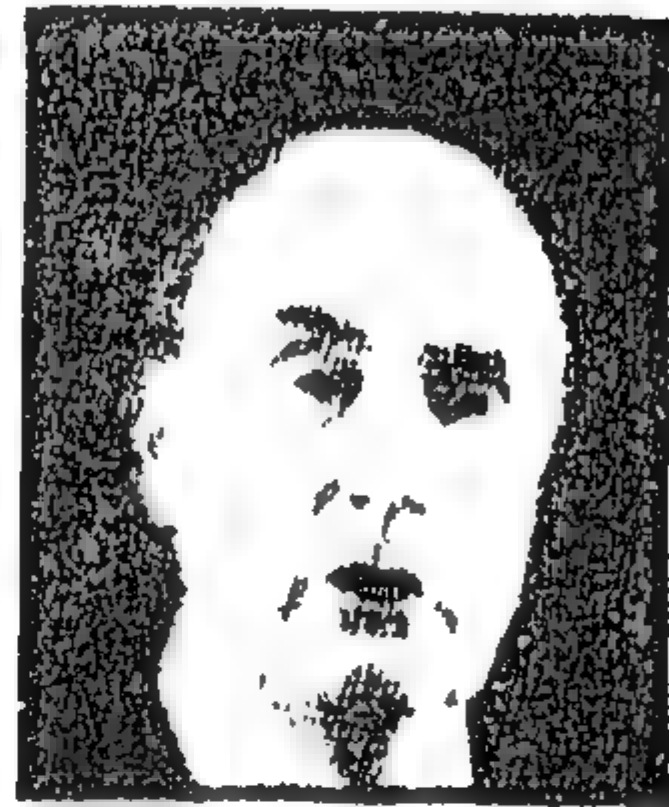
الملك حسين وعنان حار مع حليفه صدام حسين
في بغداد ومحاوله تهجير الغزو العراقي للكويت
في الكتاب الأبيض



جون ميجور



جورج بوش



ميتران

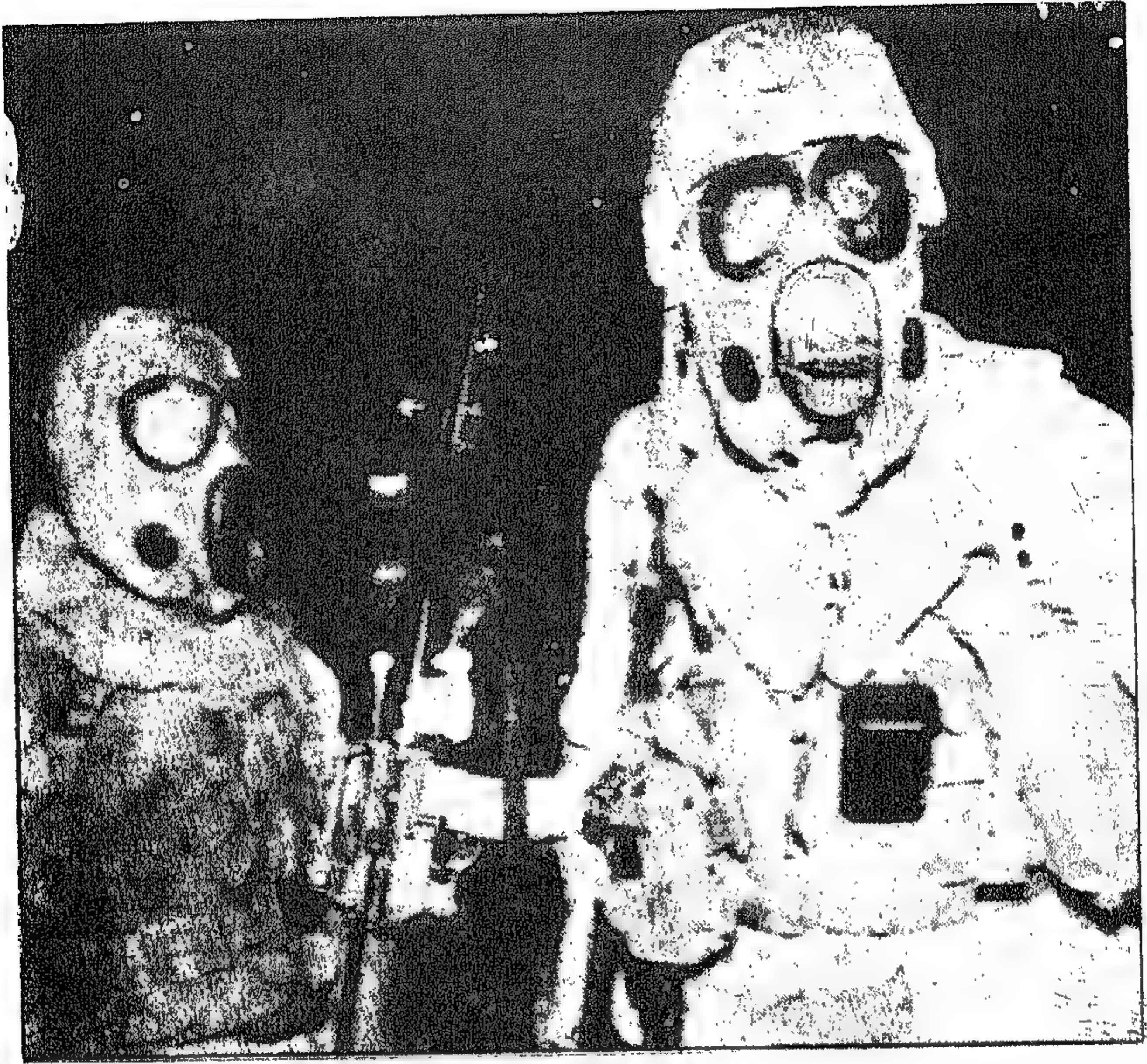


شوارزكوف



الأمير خالد

التحالف الدولي ضد الغزو العراقي



لم يترك شيئاً للصدفة

* جنديان أمريكيان ضمن قوات المساندة أخذا كل الاحتياطات عندما أزيلت ساعة الصفر بما في ذلك الأقنعة الواقية من الغازات .



ريشارد تشيني وزير الدفاع الأمريكي والجنرال كولن باول رئيس الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية عند
بدأ العمليات العسكرية في الخليج .

الفصل الثانى

الكتاب الأبيض : الافتراءات والحقائق

" إن عمر الباطل ساعة ولكن
عمر الحق حتى يوم الساعة "

٢-١- الكتاب الأبيض

الذى يقرأ الكتاب الأبيض وهو ليس كتاباً بالمعنى المتعارف عليه لأنه مجرد ٢٦ ورقة لا أكثر ولا أقل ، وكلها من أول كلمة وحتى آخر كلمة تحمل مصر وقيادتها السياسية مسئولية ضياع الحق العربى ، وتدمير العراق وتهديد الوجود العربى كله فوق أرضه ، ويحمل الرئيس مبارك بالذات كل أخطاء وخطايا جلالة الملك حسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية قبل الاحتلال وخلال أزمة الخليج .

ويظن جلالة الملك حسين أن هذا الكتاب يمكن أن يخيل على الجماهير العربية التى تابعت إندلاع الأزمة وأحداثها وتطورها وتصاعدها يوماً بيوم ، بل أكاد أقول ساعة بساعة ، كانت فيها القلوب مرتجفة وخائفة ومرتعشة من أن يحدث الزلزال الذى يدمر المنطقة ويقتلع العراق الشقيق ، وبالتالي فإن هذه الجماهير تعرف الحقيقة كلها ولا يمكن لأحد أن يخدعها من خلال تزيفه للوقائع والأحداث .

وإذا كانت هناك فئة قليلة جداً يحاول جلالة الملك حسين أن يخاطبها من خلال كتابه لعل وعسى أن يستطيع تبرئه النظام الحاكم الأردني من كل الاتهامات التي أثبتتها الأحداث ضده فإن محاولة جلالته ستفشل هي الأخرى .

وباليت جلالة الملك قد حدد هدفه من الكتاب عند مجرد تبرئة الأردن من الأخطاء والخطايا ، ومسئولية إهدار الأمكانية العربية التي أيقنتها الجماهير العربية من خلال متابعتها للدور الأردني تجاه هذه الأزمة ، ولكن الذي حدث أن جلالة الملك أراد أن يضرب عصفورين بحجر واحد من هذا الكتاب ... تبرئة الأردن ، ومحاولة تشويه صورة مصر عن طريق إتهامها بأنها المسئولة الأولى مع المملكة العربية السعودية عن إخفاق جلالة الملك حسين عن حل الأزمة عربياً .

ويقول الكتاب الأبيض بالحرف الواحد :

" تحدث الملك حسين تليفونيا مع صدام حسين في ٢ أغسطس وحصل منه على وعد بسحب قواته من الكويت ، وقام جلالة الملك بزيارة إلى الأسكندرية - في نفس اليوم - للقاء الرئيس حسنى مبارك ، والذي قمنى عليه أن يزور بغداد في أسرع وقت ممكن ، وقد أيد جلالة الملك فهد هذا التمنى ، ثم هاتف الزعيمان المصرى والأردنى الرئيس الأمريكى جورج بوش الذى اعتبر الغزو العراقى للكويت أمراً مرفوضاً وأعرب عن قلقه على مصير الرعايا الأجانب فى الكويت وأبلغ الرئيس الأمريكى أنه فى حاجة إلى ٤٨ ساعة يسافر خلالها إلى العراق ، حيث سيحصل على التزامات محددة من سيادة الرئيس صدام حسين بخصوص انسحاب عراقى يتم بموجب حل عربى جرى بحثه فى المكالمات الهاتفية بين جلالته والرئيس العراقى - كذلك تم الاتفاق بين جلالة الملك حسين وسيادة الرئيس حسنى مبارك بأن تؤجل الجامعة العربية إصدار قرار يتعلق بالغزو إلى ما بعد نجاح أو فشل مهمة

جلالة الملك فى بغداد ، وأتفق حسين مع مبارك على أن يستوضح حسين موقف القيادة العراقية من أقتراحين : الأول ألتزام عراقى بالانسحاب من الكويت بالسرعة الممكنة ، والثانى موافقة العراق على حضور مؤتمر قمة مصغرة فى جدة ، لبحث وتسوية جميع أوجه النزاع العراقى الكويتى . وقد أيد سيادة الرئيس حسنى مبارك الاقتراحين بحماس واضح ، وأمر بوضع طائرة الرئيس الخاصة تحت تصرف وزير الخارجية الأردنى لنقله إلى القاهرة للتداول مع وزير الخارجية المصرى ، خلال اجتماع وزراء خارجية الدول العربية الذين سارعوا إلى عقد جلسة فى القاهرة ، بهدف تهدئة وزراء خارجية دول الخليج الذين كانوا يلحون على الجامعة العربية بالأسراع فى أدانة العراق.

وفى صباح اليوم التالى توجه حسين إلى بغداد بعد أن توقف عدة ساعات فى عمان ، حيث اجتمع مع سيادة الرئيس صدام حسين ، وحصل منه على موافقته على حل الأزمة فى الإطار العربى . وأتفق معه على أن يحضر العراق القمة العربية المصغرة فى جدة يوم ٥ أغسطس ١٩٩٠ ، والتى ستضم زعماء الأردن ومصر والسعودية واليمن . كما ألتفق على المخطوط العريضة للحل الذى كان جلالة الحسين قد بحثه مع سيادة الرئيس حسنى مبارك وخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز والذى بموجبه سيبدأ العراق بالانسحاب المبكر جدا ، والذى سيقدر مؤتمر القمة تاريخه وتوقيت بدء تنفيذه ، أى خلال ساعات ، وإلتفق أيضا على أن يبلغ صدام حسين الملك حسين بتفاصيل الموقف العراقى قبل أن تصل طائرة الحسين الى مطار عمان لدى عودتها من بغداد ، على أن صدام حسين أكد بوضوح تصميمه على أن جواب العراق على المقترحات العربية سيكون إيجابيا فى حالة إمتناع الجامعة العربية عن إدانة العراق . وهى الأدانة التى من شأنها أن تمهد الطريق لتدخل خارجى . كما أعلنت الحكومة العراقية فى نفس اليوم نيتها بسحب قواتها من

الكويت اعتباراً من الساعة السابعة من بعد ظهر ٣ أغسطس ١٩٩٠ . ولكن فى نفس الوقت الذى كان الملك حسين يتابع خلاله جهوده بشأن المقترحات التى أتفق عليها مع سيادة الرئيس مبارك ، أصدرت الحكومة المصرية بياناً يدين الغزو العراقى للكويت .

وما أن وصل جلالته إلى عمان حتى أتصل بالرئيس مبارك وأبلغه بالاتفاق الذى تم مع صدام حسين ، كما عبر عن أسفه من البيان المصرى . وفى شرحه للموقف المصرى ، قال الرئيس حسنى مبارك إنه يتعرض لضغوطات كبيرة وأنه يتحدث مع خادم الحرمين ، الذى كان غاضباً من الوضع . وأبلغ الرئيس مبارك الملك حسين أنه الآن لا يقبل بالاتفاق الذى تم بين حسين وصدام حسين ، ويصر على ضرورة الانسحاب العراقى غير المشروط من الكويت والعودة الفورية للعائلة الكويتية الحاكمة . وبذلك يكون الرئيس المصرى قد أعتمد نفس الموقف الذى تبناه وزراء خارجية الجامعة العربية والذى يدين الاجتياح العراقى للكويت ويطالب بالانسحاب الفورى " .

كان هذا نص ما جاء فى الكتاب الأبيض الاردنى فى محاولة لقلب الحقائق وتشويه الدور الذى لعبه الرئيس حسنى مبارك وبشهادة الدنيا كلها من أجل احتواء الأزمة عربياً وإعادة الشرعية والحقوق لأصحابها ، بأسلوب الحوار الأخوى بين الأشقاء .

وفى هذا الاطار فإنه فور إجتياح العراق للكويت بادرت مصر مرة أخرى ببذل جهود مكثفة لأحتواء الازمة، حيث أجرى الرئيس مبارك اتصالات هاتفية مع كل من أمير الكويت والعاهل السعودى ، الرئيس السورى والرئيس اليمنى والرئيس العراقى والعاهل الأردنى الذى حضر إلى الأسكندرية وأجرى السيد الرئيس معه

مباحثات مطولة أستغرقت خمس ساعات ، أتفق خلالها على عقد مؤتمر قمة مصغرة بجدة فى ٥ أغسطس يحضرها معهما العاهل السعودى والرئيس العراقى والرئيس اليمنى بشرط موافقة صدام حسين على نقطتين

- الانسحاب الفورى غير المشروط من الكويت .

- عودة الشرعية للكويت .

وحينما طلب أليك الرئيس مبارك أنه تحمل لصدام هذين الشرطين ، أعتذرت وقلت " با أبا علاء " أسمح لى لا أستطيع أن أطلب من الرئيس صدام أن ينسحب من الكويت وأن يوافق على عودة السلطة الشرعية .

وعندما طلب مبارك ، صدام ، وقال له يا أبا عدى ، عندى أبو عبد الله - يقصد الملك حسين - وسأبعثه اليك ومعه بعض الأفكار ، لا أحب أن أتحدث فيها من خلال هاتف مفتوح على العالم وأفضل أن تناقشها معه وترد على من خلاله ، وإذا أتفقنا تنصلح الأحوال . ثم أعطى مبارك الساعة لجلالتك لتتحدث مع صدام ... وذهبت إلى عمان ثم إلى بغداد وعدت إلى عمان .. واتصلت بالرئيس لتنقل إليه الموافقة على اجتماع جدة ، دون مشاركة أمير الكويت ودون الاتفاق على مبدئى :

- الانسحاب .

- عودة الشرعية .

وعندما سئلك الرئيس ماذا تم بشأنهما ، كان رد جلالتك : لم أفتح المسألتين مع الرئيس صدام . فهل هذا معقول يا جلالة الملك .

وكان هذا هو اللغز الذى أحتار العرب فى تفسيره ، ملك عربى سارع منذ اللحظة

الأولى لغزو الكويت يجرى هنا وهناك ، ويطلب ويناشد ويستحلف كافة ملوك ورؤساء العالم بعدم إصدار أدانة للعدوان ، ويعد بأنه سيقنع الرئيس العراقى بسحب قواته من الكويت على الفور ، ثم يهبط بطائرته بعد رحلة مكوكية ليقول أنه نسى أن يفتح الرئيس صدام حسين فى مسألتى الانسحاب وعودة الشرعية .

وإذا كان جلالة الملك قد نسى هذين النقطتين الجوهريتين ، وهما لبأ القضية ، فما هو الداعى لسفر جلالته وما هى الموضوعات التى تم طرحها بينهما .

والذى يثير الغضب أن صحافة وأجهزة الأعلام الأردنية الرسمية منها الموجهة والمخاضعة للرقابة معاً ، قامت بالمناداة بصدام حسين منقذاً لفقراء العرب ، من جشع أغنيائه ، وللتهليل للانتصار العراقى الكاسح للكويت ، وكأنه أنتصر على إسرائيل ، كيف يستقيم هذا التناقض بين اتجاهين ، أدعاء جلالة الملك برفضه للاحتلال ، ومحاولة أقناع الرئيس صدام حسين بالانسحاب وحل الأزمة عربياً ، وبين هذه الحملة الإعلامية الشرسة التى قامت بها أجهزة أعلامه الرسمية فى الأردن .

أما ملخص السيناريو هبطت طائرة الملك حسين فى مطار عمان ، بعد أن أنهى مباحثاته مع صدام حسين فى بغداد ، وهى المباحثات التى كان الرئيس مبارك والملك فهد ينتظران نتيجتها بفارغ الصبر . لقد وعدا الزعيمان الكبيران صديقهما الملك حسين بعدم أدانة العراق بعد إلحاح مستميت حتى يذهب إلى بغداد ويحصل من حاكمها على وعد بالانسحاب السريع من الكويت ، وبمجرد وصول العاهل الأردنى إلى قصره . أمسك بسماعة التليفون وطلب الرئيس حسنى مبارك بالأسكندرية، وتمت مكالمة أصبحت فصلاً مثيراً فى مسرحية الخليج العربى . والملك حسين فيما بعد . عندما ظهر تواطؤ الملك حسين وانكشف دوره أمام العالم كله ولعبته الخبيثة ، وهى الوساطة التى يدعى أنه يقوم بها من أجل احتواء الأزمة

عربيا ومحاولته أقناع الرئيس صدام هي مجرد خدعة يعطى فيها العراق فرصة تنظيم نفسه وتوزيع قواته والتوجه بها نحو السعودية ، ويضمن عدم أدانة الدول العربية لهذه الواقعة الخطيرة ، وكان ظنه أنه إذا أُستطاع أن يخدع الرئيس مبارك ويكسب الوقت من خلال التسويف فى الحوار والأطروحات والرحلات ، ويضمن عدم قيام مصر بإصدار قرار الإدانة ، يكون بذلك قد ضمن كل الدول العربية . وفى نفس الوقت يصبح موقف الولايات المتحدة صعبا إذا تحولت القضية إلى مسألة عربية - عربية ، ويكون وضع العرب كأنهم راضون عن الأمر الواقع ، وتدخل القضية دهاليز النقاش والوفود والأجتماعات ، وتضيع الشرعية والسيادة الكويتية بمرور الوقت ، وتتحول المسألة إلى قضية خلافية كغيرها من القضايا الخلافية المتعددة الموجودة فى المنطقة العربية .

وفى هذا الفصل المأساوى العاشر يأتى فى الكتاب الأبيض ما نصه :

" أنه بينما كان الملك حسين يتابع جهوده بشأن المقترحات التى أوافق عليها مع الرئيس مبارك ، أصدرت مصر بيانا يدين الغزو ، وما أن وصل الملك إلى عمان قادماً من بغداد حتى أبلغ الرئيس مبارك بالاتفاق مع صدام ، وعبر له عن أسفه للبيان المصرى " .

والذى حدث حقا أن الرئيس مبارك أرجأ إصدار أى بيان فى مصر إلى ما بعد التعرف على نتائج مباحثات الملك حسين فى بغداد ، وحينما لم يأتية الرد ، ولم يبين الملك حسين أى شئ ، اضطر الرئيس مبارك إلى إصدار البيان المصرى ، وأقتصر على المطالبة بالانسحاب العراقى من الكويت ، والكف عن محاولات تغيير نظام الحكم فى الكويت ، وأرتباط العراق والكويت ، بأسلوب محدد لتسوية الخلافات العادية .

والشيء الذى يدحر الادعاءات الأردنية أن العاهل الأردنى يقول : "بمجرد وصولى إلى عمان حاولت المستحيل للإتصال بكل من الملك فهد والرئيس حسنى مبارك وبعد محاولات مستمرة تمكنت - بعد ساعات - من الإتصال بالرئيس مبارك وأخبرته بموافقة صدام حسين على حضور مؤتمر القمة المصغر فى اليوم التالى . وأنه سيعلم فى هذا المؤتمر عن انسحاب قواته الفورية من الكويت ، وفوجئت بأن الرئيس مبارك يغير رأيه مما أدى إلى تبدد فرصة التسوية السلمية " .

وما كان أغنى الملك حسين بن طلال عن هذا الافتراء الذى يزيف الحقائق ويشوه الوقائع . وما كان أغنى الملك عن اللجوء إلى أسلوب التزوير الذى تنضح به كل الأقاويل الواردة بكتابه ، بألقاء ظلال الشبهات على غيره للتخلص من المسئولية . وما كان أغنى الملك حسين عن المراوغة والتحريف لأحاديث وأفعال الملوك والرؤساء فى أزمة خطيرة هزت الوطن العربى من أدناه إلى أقصاه ، وزلزلت المنطقة كلها ، وهددت الأمكانية العربية من الضياع . لأعرف كيف يمكن لإنسان عاقل أن يصدق مزاعم جلالة الملك من أن الرئيس مبارك كان يتهرب منه ، ولا أعرف كيف يمكن أن يحدث هذا التهرب من جانب الرئيس مبارك وهو الذى أتفق مع الملك حسين على عدم أدانة الغزو العراقى حتى انتهاء مباحثاته مع صدام فى بغداد والحصول على موافقة الأخير على الانسحاب الفورى من الكويت ... ولا أعرف كيف يمكن أن يتحمل الرئيس مبارك كل هذه الأعباء وكان أبسط عليه وأسهل أن ينتظر ولا يقحم نفسه فى هذا الكم من المشاكل والتضحيات ، وهو الأمر الذى كان ينتظره الملك حسين والرئيس صدام حسين من الرئيس مبارك ظنا أن مصر يمكن أن تسكت مقابل عدة مليارات دولارات يلوح بها الرئيس صدام حسين إلى مصر ، خصوصا وهى فى مسيس الحاجة إلى أى أموال لمواجهة مشاكلها الاقتصادية الحادة .

المنطق والعقل يرفضان - بالقطع - القصة الساذجة التى جاءت فى الكتاب

الأبيض . فالقيادة الأردنية تعلم جيداً أن الشعب المصرى وكل الشعوب العربية ترفض الغزو العراقى مهما كانت المبررات والذرائع ولذلك فسوف يكون من الصعب أن تتراخى مصر فى إصدار بيان بشأن الغزو العراقى . ولم يشر الرئيس مبارك من قريب أو بعيد إلى أى ضغوط خارجية عليه .

كما أن البيان الذى صدر عن مجلس الجامعة جاء بعد أن تأكد من أمرين :
أن الملك حسين لم يحصل على أية تعهدات من القيادة العراقية بالانسحاب وأن ممثلى العراق فى اجتماع مجلس الجامعة اتخذوا موقفاً جامداً يقوم على ان الكويت هى جزء من العراق . ،

يا صاحب الجلالة ان التاريخ لا بد انه سيقف طويلاً أمام أيام بداية الأزمة للتعلم أكثر وأكثر فى مواقف القيادة السياسية الأردنية التى انحازت إلى جانب صدام حسين بطريقه بالغه الغرابة والسخرية . ولمعرفة هل كان الخراب الذى قاد صدام حسين شعبه اليه من تخطيطه وتفكيره وحده ، ام ان هناك من بين الذين ظهروا إلى جانبه - هم أكثر تأمراً عليه وعلى شعبه . إن تجاهل الحقيقة لا ينفى وجودها وان الادعاءات والمزاعم لا يمكن ان تغير من الواقع شيئاً ، خصوصاً اذا كان هذا الواقع مدعماً بالوثائق والمستندات . فقد جاء فى الكتاب الأبيض عن الأحداث التى صاحبت عقد القمة العربية غير العادية بالقاهرة فى ١٠ أغسطس ١٩٩٠ " ان الجامعة العربية تخلت نهائياً عن دورها كصمام للأمن العربى فى القمة الطارئة ووجد المجتمعون أنهم أمام مشروع قرار ادانة معد من قبل والذى يعد قراراً باطلاً لعدم انسجامه مع المادة السادسة التى تنص على تبنى القرارات فى هذه الحالة بالاجماع وقال الكتاب الأبيض " رغم صدور قرار القمة الطارئة فقد واصل الأردن جهوده لايجاد حل عربى بالاشتراك مع الدول العربية الأخرى المؤيدة للحل السلمى

من خلال الاتصال بالأعضاء الرئيسيين في التحالف الدولي وتكثيف الاتصالات مع الحكومات العربية التي تشارك الأردن موقفه "

والحقيقة المجردة : ان ما جاء بالرواية الأردنية عن مؤتمر القمة الطارئة يوم ١٠ أغسطس هو محض خيال .. والحقيقة هي :

- بعد منتصف الأسبوع التالي للغزو اتصل عدد من الرؤساء العرب بالرئيس مبارك واقترحوا عليه الدعوة لقمة طارئة لبحث الوضع الخطير الناجم عن الغزو .
- يوم ٨ أغسطس وبعد تداول الرئيس مبارك مع القادة العرب استقرار الرأي على توجيه دعوة لقمة طارئة .

٢ - ٢ - مكان الخطر .

- بعد توجيه دعوته للقادة العرب اتخذ الرئيس مبارك أول خطوة ووجه رسالة عاجلة للرئيس صدام يحثه فيها على حضور المؤتمر .
- عندما وصل الوفد العراقي برئاسة طه ياسين رمضان استقبل الرئيس مبارك الوفد بكامل هيئته للاستماع الى رد صدام على رسالة الرئيس مبارك ، وقد تركز هذا الرد طبقا لما هو وارد في محضر الاجتماع على النقاط التالية :
- ان العراق يعتبر الخطوات التي قام بها تجاه الكويت نهائية لارجعة فيها ولا يقبل العراق أصلاً إثارة الموضوع في القمة الطارئة لأنه يمثل أمراً داخلياً يخص العراق وحده
- ان التقدم بأي اقتراحات عربية متعلقة بانسحاب العراق من الكويت أو عودة الحكومة الكويتية السابقة مرفوض من حيث المبدأ .

- ان العراق يرحب بطرح أية قضايا عربية أخرى على المؤتمر .

- رغم هذا الموقف السلبي الجامد من جانب العراق فقد حرص الرئيس مبارك فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر على دعوة المؤتمر للتمسك بالحل العربى وتجنب التدويل والتدخل الخارجى وذلك بعبارات واضحة .

- ودارت مناقشات ساخنة خلال الجلسة المغلقة للقمّة التى استمرت أربعة ساعات كاملة .. أعطى الرئيس مبارك الفرص لجميع الملوك والرؤساء ورؤساء الوفود للتعبير عن وجهات نظرهم كاملة .

وكان الرئيس مبارك قد أجرى قبيل الجلسة سلسلة من الاتصالات المكثفة مع الزعماء ورؤساء الوفود فى اجتماعات جانبية استمرت ثلاث ساعات التقى فيها بالملك فهد والشاذلى بن جديد وحافظ الأسد وطه ياسين رمضان ومعمار القذافى والشيخ سعد العبد الله وعدد آخر من رؤساء الوفود لتهدئة النفوس وللبتمهيد لجلسة فعالة بغية التوصل لحل النزاع .

فى الوقت الذى حاول فيه ياسر عرفات افتعال موقف خلافى مع رئيس تحرير جريدة الجمهورية الأستاذ محفوظ الأنصارى واتهمه بأنه لسان السلطة وأدعى عليه بأنه أهانه وشرع فى طرح أزمة تمس رؤساء أحد الوفود ويقصد نفسه وقال للرئيس مبارك أنه أهين وطلب حمايته ورد اعتباره . وعلى الفور تدخل الرئيس مبارك وقال لياسر عرفات مستفسراً عن الشخص الذى أهانه ولما عرف الرئيس مبارك بأن ياسر عرفات يقصد محفوظ الأنصارى قال الرئيس على الفور مبتسماً بأن محفوظ الأنصارى هو آخر شخص يمكن أن يتهم بهذا الفعل لأنه أكثر الصحفيين المصريين تعاطفاً ودفاعاً عن القضية الفلسطينية كما أن له علاقته الخاصة مع كل أعضاء منظمة التحرير وياسر عرفات بصفة خاصة وتم احتواء الأزمة التى كان يمكن أن

تتسع وتكون عشرة فى استمرار سير إجراءات المؤتمر .

وبدأت الجلسة المغلقة الذى يعرف كل أعضاء الوفود أنه لم تقدم فيها أى مشروع قرار للمؤتمر فى المراحل الأولى من انعقادها ، وإنما كان التوجه نصباً على الاستماع لكلمات الملوك والرؤساء

- عندما بلورت الدول الخليجية مشروعاً للعرض على المؤتمر طرح مشروع القرار المذكور على وفود الدول الأخرى .

- ان الوفد الجزائرى برئاسة الرئيس الشاذلى بن جديد وعدد من الوفود العربية قد أدخل بعض التعديلات على مشروع القرار المذكور .

- أثناء مناقشة مشروع القرار اتجه تفكير بعض الحاضرين ومنهم ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير إلى إيفاد وفد يضم قمة من الملوك والرؤساء إلى بغداد لاقتناع القيادة العراقية ، وقد كان اسم جلالة الملك حسين واراد من بين هذه الأسماء وعندما استطلع الرئيس مبارك آراء القادة الخمسة أبدى الملك حسين عدم رغبته فى المشاركة فى أى وفد من هذا القبيل ، وعندما طرح على الملك حسين هذا الاقتراح من قبل الوفد المصرى اتخذ الملك نفس الموقف الرافض .

- عندما كرر ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير طلبه لاتاحة فرصة أخيرة للاتصال بالقيادة العراقية قال الملك حسين للرئيس مبارك الذى كان يتولى رئاسة الجلسة بصوت سمعه عدد من أعضاء الوفود القريبة من الملك حسين والرئيس مبارك " أرى ان تطرح مشروع القرار للتصويت ولاداعى للاسترسال فى هذا اللغو ، وكرر الملك حسين هذا المطلب للرئيس مبارك مرة أخرى " .

ياصاحب الجلالة ...

ان القرار الذى صدر عن القمة لم ينص على اتخاذ أية تدابير ضد العراق ، وبهذا فهو يتمشى وينسجم مع المادة السادسة من ميثاق الجامعة والتي تتطلب الاجماع فى حالة واحدة وهى اتخاذ تدابير معينة لدفع الاعتداء على أى دولة عضو بالجامعة .

إن الكتاب الأبيض تجاهل المادة السابعة من الميثاق التى تنص على ان ما يقرره المجلس بالاجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة فى الجامعة وما يقرره بالأكثرية يكون ملزما لمن يقبله ، كما أن المادة السادسة من النظام الداخلى للجامعة تنص فى فقرتها الأولى أن يكون انعقاد المجلس صحيحا إذا حضره مندوبوا أغلبية الدول الأعضاء .

- ولهذا ومن خلال هذين النصين فان مؤسسى الجامعة العربية لم يتطلبوا اجماع الدول الأعضاء على قرارات الجامعة كشرط لصحتها إلا فى حالة استثنائية على سبيل الحصر وهى اتخاذ تدابير ضد إحدى الدول الأعضاء .

٢ - ٣ - الأردن وحرب السفارات .

فمع تفاقم الازمة وتصاعد مؤشرات خطر المواجهة العسكرية فى المنطقة ، والاجماع شبه التام على ادانة العراق ومطالبتها بالانسحاب وعودة الشرعية للكويت ، والموافقة الدولية على فرض العقوبات الاقتصادية ضد بغداد . ازاء كل ذلك فان الموقف الاردنى ظل يتراوح بين التناقض والغموض . فبينما أكد العاهل أن بلاده لاتوافق على قرار العراق بضم الكويت ... اتخذ الاردن قراره فى ٢٤/يولية/١٩٩٠ بإغلاق سفارته فى الكويت فى تحد سافر للإرادة الدولية التى اجمعت على التصدى لمطالبة العراق بهذا الشأن فيما عرف باسم " حرب السفارات "

وقد جاء قرار الاردن باغلاق سفارته فى الكويت بعد اجتماع عقده الملك حسين مع القادة العسكريين الاردنيين فى ٢١/يولية/ ١٩٩٠ لبحث الموقف وتقييم الوضع فى المنطقة والاجراءات الامنية التى تم اتخاذها تحسباً للمخاطر التى قد يتعرض لها الاردن .

وأعلنت عمان بأن العاهل الاردني فى سبيله لعرض مبادرة سلام سيتم طرحها أثناء جولة سيقوم بها . وقد ركز جلالة الملك فى هذه الجولة على الهجوم على الرئيس المصرى والتنكيل به . واستقطب معه الرئيس عبد الله صالح رئيس اليمن . وفى هذا الاطار فقد تم طرح علامات استفهام حول غياب التنسيق بين دول مجلس التعاون العربى الذى تباينت مواقف دولة ، وغيابه كاتحاد ومجمع أقليمى عربى عن مسرح الاحداث ، مما يثير التساؤلات حول مستقبله ، على ضوء تدهور العلاقات بين اعضائه .

فقد كشفت محنة الخليج مواقف بعض الزعامات العربية التى خانها ذكاؤها ، وظنت أنه يمكنها أن تستمر فى ممارسة الحيل السياسية واللعب على كل الاطراف ، تغير لونها مع كل بيئة ، وفى كل مناخ ، لكى تكسب من كل الأطراف ، فحينما ترى هذه الزعامة شكل الدولار يسيل لعابها . وتنتابها حالة هستيرية تفقد معها كل معايير المبادئ والخلق وتنسى معانى الوطنية القومية والمصلحة العامة ، وهو ما حدث تماماً فى العراق . طرح المستشارون الفكرة وأوحوا بقرار احتلال الكويت للرئيس صدام ونجح جلالة الملك حسين فى إشعال الفكرة فى رأسه ، وبدلاً من أن يقوم بدور وساطة السلام ويتوسط لدى الاطراف العربية لاحتواء الأزمة ، أخذ يروج بعض الشائعات التى أضرت بالعلاقات بين الرئيس صدام حسين وكثير من الرؤساء والملوك العرب .. وبالأخص الرئيس حسنى مبارك ، وكانت هذه التصرفات الملكية

من أسباب عدم رضوخ الرئيس صدام حسين للنداءات والرجاءات التي وجهها الرئيس حسني مبارك لاحتواء الازمة عربياً ، بالاسلوب الذي يحفظ كرامة وحقوق الشعبين ، العراقي ، الكويتي ، ويصون الأمن القومي العربي .

وحاولت مصر بكل قوة وجهد عدم أنتقال القضية من اليد العربية إلى اليد الأجنبية ، لانه عارٌ علينا ان نحصى قوة أجنبية بلداً عربياً من بلد عربي ، أو أن تكون حكماً بينها ، ولم تنجح هذه المحاولة ، فقد تهيأت الظروف لهذه القوى الأجنبية أن تأتي إلى المنطقة واستغل الملك حسين هذا الوضع ليتهم مصر بأنها طلبت من الولايات المتحدة بسرعة ضرب العراق لكسر شوكة الرئيس صدام حسين . ولا يمكن لمصر أبداً كما يدعى جلالة الملك حسين أن تقوم بمثل هذا العمل الدنيء ، بأن تنصح أمريكا بسرعة ضرب العراق واحتلال الأماكن المقدسة بالسعودية فمصر يا جلالة الملك ، شئت أم لم تشأ هي الشقيقة ، الكبرى للدول العربية .. هي الدولة القائدة ، وهي الدولة الأم ، وهذه حقائق وثوابت علمية وتاريخية وحضارية ، لاخلاف عليها بين عاقل ومفكر ومؤمن ، ولذلك فإنني أقول لجلالة الملك إن المصريين ، لم توجد لهم حيث هم الصدفة فلم يكونوا قبائل رحلوا وتاهوا ، ثم استقروا، ولكنهم أبناء حضارة أصيلة قديمة أنشأها على مر الزمن نهر النيل العظيم . وحيث توجد الأنهار الكبرى تستقر الحياة وتنمو .. هذه سنة من سنن الطبيعة مثل التمدد بالحرارة .. والانكماش بالبرودة ، ولكل حضارة درع يقيها ، ومنطقة الأمان لا بد من توافرها مثل غلاف الهواء ، الذي يحيط بالكرة الأرضية أو طبقة الأوزون ، وما بين أرض النيل وأرض الرافدين توجد سمات وصلات قوية .

إن أخطر ما يواجه الحاكم أن يرزقه الله بفئة باغية من المستشارين ، ويزداد الأمر سوءاً إذا راحت هذه الفئة التي تربط وجودها ومصالحها بهوية وانتماء أوسع

من حدودها القطرية ، وهو ما حدث مؤخراً عندما ارتبطت المصالح العراقية ببعض الأنظمة العربية وعلى وجه التحديد الأردن

ووجه الغرابة هنا ، هو كيف استطاع الملك حسين ان يثبت فكرة إحتلال الكويت فى عقل صدام ، وفى نفس الوقت كيف إستطاع الرئيس صدام أن يجعل جلالة الملك حسين يشتري الترام وأن يقنعه بهذا الوهم الكبير الخاص بتوزيع الثروة الخليجية على الأحاباب والأصدقاء وفى مقدمتهم الملك حسين .

إن الغزو العراقى للكويت وتأييد الأردن هى عدوان أسقط عن النظامين صفتيهما العربية ... ووضعهما فى مصاف القوى المعتدية الغازية التى اتبعت هذا المسلك القهرى منذ قرون مضت ، وهذا المسلك العدوانى قد أحدث شرخاً هائلاً فى الأمة العربية على كل المستويات ، عدوان أبعد لفترة طويلة فكرة اسقاط الحدود بين الدول العربية ، وأبعد كلمة التضامن من الوجدان العربى حتى وإن ظلت فى القاموس اللغوى والسياسى .

وبالرغم من كل هذا فإن الكتاب الأبيض يحاول ان يجعل المتهم قاضى والمجرم شريف ، ولا أحد يعرف كيف يمكن ان يتقبل مثل هذا التوفيق العجيب بين متناقضين كل منهما فى طرف ، الرئيس مبارك الذى بذل جهداً خارقاً قبل الأزمة ، وجلالة الملك حسين الذى أشترك فى خطة الغزو العراقى للكويت ، وقام بدور الوسيط المخادع ، بعد أن ارتدى رداء القومية والعروبة .

ولكن الوثائق والادلة تصرخ أمام القارئ وتقول أن جلالة الملك حسين قد شارك الرئيس العراقى فى المؤامرة الكبرى ضد العروبة والاسلام .

جلالة الملك حسين بن طلال .

على الرغم من كل هذه المخاطر والتهديدات والأضرار التى لحقت بالأمة العربية

نتيجة أزمة الخليج ، إلا أن ما نطرحه هنا بوضوح هو إعادة نظر نقدية جادة فى مجمل توجهات وسياسات وممارسات حركة التحرر فى الوطن العربى لاستخلاص دروس المرحلة السابقة .

إن الأمل كبير للوطن العربى فى قدرته التاريخية على استيعاب الأزمات والصدمات ، والحقيقة أن العظمة الحقيقة للأمم تتجلى فى هذه القدرة على استيعاب الأزمات والارتفاع فوقها ، ولقد تمكنت الأمة العربية فى العصر الحديث من مواجهة مواقف حرجة وظروف خطره ، وفعلت ذلك باقتدار لاشك فيه .

لذلك ينبغى لنا أن نسرع فى عمليات التوحيد والتحديث والتنمية حتى لو استدعى الأمر القفز فوق كثير من الشكليات والمظاهر السيادية لأى قطر عربى حتى نتمكن من الخروج من الأزمة العربية وتهيئة الظروف الملائمة للتصدى للمشروع الأسرائيلى والمواجهة الحاسمة معه

وبصير من المهم أن تكون المصارحة قبل الصراحة ، والحقيقة قبل الافتراءات والمصلحة القومية فوق المصلحة الذاتية .

ولم يبق لنا إلا أن نشيد بجهد كل القادة العرب الشرفاء الذين كان لهم مواقف شريفة تجاه الأزمة ، وإن كنا نؤكد هنا على أدوار الرؤساء والملوك مبارك والأسد والقذافى والحسن الثانى .

الملاحق والوثائق

وثيقة رقم (١)

اتفاقية الحدود العراقية - الكويتية في ٤ أكتوبر ١٩٦٣ .

وثيقة رقم (٢)

نص رسالة طارق حنا عزيز وزير خارجية العراق المؤرخة في ١٥ يولييه ١٩٩٠ إلى السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية .

وثيقة رقم (٣)

نص رسالة الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المؤرخة في ١٨ يولييه ١٩٩٠ إلى السيد الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية رداً على رسالة العراق .

وثيقة رقم (٤)

بيان جمهورية مصر العربية في ٢٠ يولييه ١٩٩٠

وثيقة رقم (٥)

نص رسالة طارق حنا عزيز وزير خارجية العراق المؤرخة في ٢١ يولييه ١٩٩٠ إلى السيد الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية تعقيباً على رده الكويت .

وثيقة رقم (٦)

نص رسالة الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المؤرخة في ٢١ يولييه ١٩٩٠ إلى السيد الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية تعقيباً على رد العراق المؤرخ في ٢١ يولييه ١٩٩٠

وثيقة رقم (٧)

نص رسالة الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية إلى الأمين العام للأمم المتحدة .

وثيقة رقم (٨)

كلمة حضرة صاحب السمو الأمير جابر الأحمد الصباح في الساعات الأولى للعدوان العراقي على الكويت .

وثيقة رقم (٩)

بيان مجلس وزراء الخارجية العرب في ٣ أغسطس ١٩٩٠ .

وثيقة رقم (١٠)

بيان وزارة الخارجية المصرية في ٣ أغسطس ١٩٩٠ بشأن الغزو العراقي للكويت .

وثيقة رقم (١١)

بيان المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية في القاهرة في ٥ أغسطس ١٩٩٠ .

وثيقة رقم (١٢)

وقائع القمة العربية الطارئة في القاهرة في ١٠ أغسطس ١٩٩٠ .

وثيقة رقم (١٣)

تصريح سمو الشيخ سعد العبد الله الصباح ولي عهد ورئيس مجلس الوزراء في زيارته للأسكندرية .

وثيقة رقم (١٤)

أمر أميرى بتحديد المقر المؤقت لحكومة الكويت

وثيقة رقم (١٥)

النداء الأخير للرئيس حسنى مبارك للرئيس صدام حسين في ١٥ / يناير / ١٩٩٠ .

وثيقة رقم (١٦)

حول الكتاب الأبيض الذى أصدرته حكومة المملكة الاردنية الهاشمية في أول أغسطس ١٩٩١ تحت عنوان " الأردن وأزمة الخليج "

وثيقة رقم (١٧)

نص المذكرة المقدمة من حكومة مصر بشأن المزاعم التى وردت فى الكتاب الأبيض الذى أصدرته حكومة المملكة العربية الاردنية الهاشمية في أول أغسطس ١٩٩١ تحت عنوان " الأردن وأزمة الخليج " .

وثيقة رقم (١)

اتفاقية الحدود العراقية الكويتية في ٤ / ١٠ / ١٩٦٣

محضر متفق عليه بين الجمهورية العراقية ودولة الكويت : -

بغداد في ٤ تشرين الأول عام ١٩٦٣

استجابة للرغبة التي يحس بها الطرفان في إزالة كل ما يشوب العلاقات بين البلدين ، أجمع الوفد الكويتي الرسمي الذي يزور الجمهورية العراقية بدعوة من رئيس وزرائها بالوفد العراقي وذلك في بغداد في اليوم الرابع من شهر تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٦٣

وكان الوفد العراقي يتألف من :

- ١ - اللواء السيد أحمد حسن البكر رئيس الوزراء .
- ٢ - الفريق الركن السيد صالح مهدي عمّاش وزير الدفاع ووزير الخارجية بالوكالة .
- ٣ - الدكتور محمود محمد الحجى وزير التجارة .
- ٤ - السيد محمد كيارة وكيل وزارة الخارجية .

وكان الوفد الكويتي يتألف من :

- ١ - سمو الشيخ صباح السالم الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء .
- ٢ - سعادة الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح وزير الداخلية ووزير

الخارجية بالوكالة .

٣ . سعادة السيد خليفة خالد الغنيم وزير التجارة

٤ . سعادة السفير عبد الرحمن سالم العتيقى وكيل وزارة الخارجية .

وقد جرت المباحثات بين الوفدين فى جو مفعم بالود الأخوى والتمسك برابطة العروبة والشعور بأواصر الجوار وتحسس المصالح المشتركة وتأكيد من الوفدين المجتمعين عن رغبتهما الراسخة فى توطيد العلاقات لما فيه خير البلدين بوحى من الأهداف العربية العليا وإيماناً بالحاجة لاصلاح ما ران على العلاقات العراقية ـ الكويتية نتيجة موقف العهد القاسى البائد تجاه الكويت قبل إشراق ثورة الرابع عشر من رمضان المباركة .

ويقينا بما يمليه الواجب القومى من فتح صفحة جديدة من العلاقات بين الدولتين العربيتين تتفق وما بينهما من روابط وعلاقات ينحصر عنها كل ظل لتلك الجفوة التى اصطنعها العهد السابق فى العراق .

وانطلاقا من ايمان الحكومتين بذاتية الامة العربية وحتمية وحدتها وبعد أن اطلع الجانب العراقى على بيان حكومة الكويت الذى ألقى بمجلس الامة الكويتى بتاريخ ٩ إبريل ١٩٦٣ والذى تضمن رغبة الكويت فى العمل على انهاء الاتفاقية المعقودة مع بريطانيا فى الوقت المناسب اتفق الوفدان على ما يأتى :

أولا : تعترف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ ١٩٣٢/٧/٢١ والذى وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ ١٩٣٢/٨/١٠ .

ثانيا : تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الاخوية بين البلدين الشقيقتين يحدوهما فى ذلك الواجب القومى والمصالح المشتركة والتطلع الى وحدة عربية شاملة.

ثالثا : تعمل الحكومتان على إقامة تعاون ثقافى وتجارى واقتصادى بين البلدين وعلى تبادل المعلومات الفنية بينهما وتحقيقا لذلك يتم فورا تبادل التمثيل الدبلوماسى بين البلدين على مستوى السفراء .

واشهادا على ذلك وقع كل من رئيس الوفدين على هذا المحضر .

صباح سالم الصباح

المرء اسد حسن البكر

رئيس الوفد الكويتى

رئيس الوفد العراقى

وثيقة رقم (٢)

*** نص رسالة طارق حنا عزيز وزير خارجية العراق المؤرخة في**

١٩٩٠/٧/١٥ إلى السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية :

سيادة الأخ الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية تحية
أخوية :

في بداية هذه الرسالة لابد من التذكير بالمبادئ التي يؤمن بها العراق
والتي طبقها بكل أمانة وحرص في علاقاته العربية .

إن العراق يؤمن بأن العرب في كل أقطارهم أمة واحدة .. ويفترض
أن يعم خيرهم الجميع وأن يستفيدوا منه ، وإذا ما أصاب أحدهم ضرر
أو أسى فإن هذا الضرر أو الأسى يلحق بهم جميعا وأن العراق ينظر
إلى ثروات الأمة على أساس هذه المبادئ .. وقد تصرف في ثروته
منطلقا من هذه المبادئ. كما يؤمن العراق .. بأنه برغم ما أصاب الأمة
العربية في العهد العثماني وبعده تحت ظل الاستعمار الغربي من شتى
ألوان التقسيم والهوان والاضطهاد ومحاولة مسح الشخصية القومية فإن
مقومات وحدة الأمة العربية ما تزال حية وقوية .. وأن الوطن العربي
برغم إنقسامه إلى دول هو وطن واحد وأن أي شبر من هذا الوطن هنا
أو هناك في أرض هذا القطر أو ذاك ينبغي أن ينظر إليه أولا في
الاعتبارات القومية وخاصة إعتبارات الأمن القومي العربي المشترك كما
ينبغي تجنب الوقوع في مهاوى النظرة الضيقة والأنانية في التعامل مع
المصالح والحقوق لهذا القطر أو ذاك . إن مصالح الأمة العربية العليا ..
والحسابات الاستراتيجية العليا للأمن القومي العربي يجب أن تكون حاضرة

دائما كما يجب أن تكون المعيار الأول في التعامل في كل هذه المسائل بين الأقطار العربية .

على أساس هذه المبادئ القومية والأخوية المخلصة والصادقة تعامل العراق مع الكويت رغم ما هو معروف من حقائق الماضي والحاضر بالنسبة للكويت والعراق .

والذي دعانا إلى كتابة هذه الرسالة أننا مع عميق الأسف بتنا نواجه الآن من جانب حكومة الكويت حالة تخرج عن إطار المفاهيم القومية التي ذكرنا .. بل تتناقض معها وتهددها في الصميم .. وتتناقض مع أبسط مقومات العلاقات بين الأقطار العربية .. إن المسؤولين في حكومة الكويت وبرغم مواقفنا الأخوية الصادقة في التعامل معهم في جميع القضايا وبرغم حرصنا على مواصلة الحوار الأخوي معهم في كل الأوقات قد سعوا وبأسلوب مخطط ومدبر ومتواصل إلى التجاوز على العراق والإضرار به وتعمدوا إضعافه بعد خروجه من الحرب الطاحنة التي استمرت ثمان سنوات والتي أكد كل العرب المخلصين قادة ومفكرين ومواطنين ومنهم رؤساء دول الخليج بأن العراق كان يدافع خلالها عن سيادة الأمة العربية كلها وخاصة دول الخليج ومنها بل وبصورة خاصة الكويت كما سلكت حكومة الكويت هذه السياسة التي تتعمد إضعاف العراق في الوقت الذي يواجه فيه العراق حملة إمبريالية صهيونية شرسة بسبب مواقفه القومية في الدفاع عن الحق العربي تدفعها إلى ذلك مع الأسف دوافع أنانية ونظرة ضيقة وأهداف لم يعد ممكنا النظر إليها إلا على أنها مربية وخطيرة. وفي هذا الشأن هناك صفحتان رئيسيتان :

الأولى : من المعروف أنه منذ عهد الاستعمار والتقسيمات التي فرضها على الأمة العربية هنالك موضوع معلق بين العراق والكويت بشأن تحديد الحدود ... ولم تفلح الإتصالات التي جرت خلال الستينات والسبعينات فى الوصول إلى حل بين الطرفين لهذا الموضوع حتى قيام الحرب بين العراق وإيران .. وفى أثناء سنوات الحرب الطويلة بصورة خاصة وفى الوقت الذى كان فيه أبناء العراق النشامى يسفحون دمهم الغالى الجبهات دفاعاً عن الأراضى العربية منها أرض الكويت وعن السيادة والكرامة العربية ومنها كرامة الكويت إستغلت حكومة الكويت إنشغال العراق كما إستغلت مبادئه القومية الأصيلة ونهجه النبيل فى التعامل مع الأشقاء وفى القضايا القومية لكى تنفذ مخططاً فى تصعيد وتيرة الزحف التدريجى والمبرمج باتجاه أرض العراق فصارت تقيم المنشآت العسكرية والمخافر والمنشآت النفطية .. والمزارع على أرض العراق وقد سكتنا على ذلك وإكتفيننا بالتلميح والإشارات عليها تكفى فى إطار مفاهيم الأخوة التى كنا نعتقد أن الجميع يؤمنون بها . ولكن تلك الإجراءات إستمرت وبأساليب مأكرة وإصرار يؤكد التعمد والتخطيط .

وبعد تحرير الفار ، بادرنا . فى أثناء مؤتمر قمة الجزائر عام ١٩٨٨ . إلى إبلاغ الجانب الكويتى برغبتنا الصادقة فى حل هذا الموضوع فى إطار علاقات الأخوة والمصلحة القومية العليا ولكننا وجدنا أنفسنا أمام حالة تثير الإستغراب الشديد .. فبرغم أن المنطق يفترض أن يفرح المسئولون الكويتيون لهذه المبادرة الأخوية الكريمة من جانبنا وأن يعملوا لإنجاز هذا الموضوع بسرعة لاحظنا التردد والتباطؤ المتعمدين من جانبهم فى مواصلة المباحثات والإتصالات وإثارة تعقيدات مصطنعة مع الإستمرار فى التجاوز وإقامة المنشآت البترولية

والعسكرية والمخافر والمزارع على الأراضى العراقية وقد صبرنا على هذه التصرفات بدواعى الحكمة والحلم . وكان استعدادنا لمزيد من التحمل كبيراً لولا إنتقال الأمور إلى مستوى خطير لم يعد ممكناً السكوت عليه وهو ما سنتناوله فى الصفحة الثانية والأكثر خطورة فى الموضوع .

إن العراق يحتفظ بسجل كامل لهذا الموضوع يوضح بالوثائق والمحيطيات كل التجاوزات التى قامت بها حكومة الكويت .

الثانية : بدأت حكومة الكويت ومنذ عدة أشهر وبالتحديد منذ أن رفع العراق صوته عالياً يدعوا بقوة إلى إستعادة حقوق العرب فى فلسطين وينبه إلى مخاطر الوجود الأمريكى فى الخليج بدأت بانتهاج سياسة ظالمة القصد منها هو إيذاء الأمة العربية وإيذاء العراق خاصة .

فى هذا الجانب اشتركت حكومة الإمارات العربية المتحدة مع حكومة الكويت فقد نفذت حكومتا الكويت والإمارات عمليّة مدبرة لإغراق سوق النفط بمزيد من الإنتاج خارج حصتهما المقررة فى الأوبك بمبررات واهية لا تستند إلى أى أساس من المنطق أو العدالة أو الانصاف .. ويذرائع لم يشاركهما فيها أى من الأشقاء من الدول المنتجة .. وقد أدت هذه السياسة المدبرة إلى تدهور أسعار النفط تدهوراً خطيراً .. فبعد التدهور الذى حصل قبل سنوات فى السعر من المعدلات العالية التى كان قد بلغها وهى ٣٤ ، ٢٩ ، ٢٨ دولاراً للبرميل الواحد أدت تصرفات حكومتى الكويت والإمارات إلى إنهيار سعر الحد الأدنى المتواضع الذى تم الإتفاق عليه فى الأوبك أخيراً وهو ١٨ دولاراً للبرميل إلى ما بين ١١ - ١٣ دولاراً للبرميل وبعملية حسابية بسيطة يمكننا أن نقدر مقدار

الخسائر الباهظة التي لحقت بالدول العربية المنتجة للنفط .

أولاً : إن معدل إنتاج الدول العربية من النفط هو ١٤ مليون برميل في اليوم وإن تدهور الأسعار في الفترة الواقعة بين ١٩٨١ - ١٩٩٠ قد أدى إلى خسارة الدول العربية بحدود ٥٠٠ مليار دولار . كانت حصة العراق منها خسارة ٨٩ مليار دولار ولو أن العرب جميعاً لم يخسروا هذه المبالغ الهائلة ووفرنا نصفها للتنمية القومية ولمساعدة البلدان العربية الفقيرة لحققنا تقدماً هائلاً في التنمية القومية وأسعدنا الفقراء من أبناء أمتنا .. ولكان وضع الأمة أقوى وأكثر رفاهاً وتقدماً مما هي عليه الآن وإذا اعتمدنا الحد الأدنى للأسعار كما قرره البنك . م ١٩٨٧ وهو ١٨ دولاراً للبرميل فإن خسارة الدول العربية خلال التسعينيات من ١٩٨٧ - ١٩٩٠ بسبب تدهور هذا السعر تبلغ حوالى ٢٥ مليار دولار .

ثانياً : إن نقص كل دولار من سعر النفط يؤدي إلى إلحاق خسارة بالعراق تبلغ مليار دولار سنوياً ومن المعروف أن السعر قد انخفض هذه السنة عدة دولارات عن سعر ١٨ بسبب سياسة حكومتى الكويت والإمارات مما يعنى خسارة العراق لعدة مليارات من دخله لهذه السنة في الوقت الذى يعانى فيه العراق من ضائقة مالية بسبب تكاليف الدفاع الشرعى عن أرضه وأمنه ومقدساته وعن أرض العرب وأمنهم ومقدساتهم طيلة ملحمة الثمان سنوات . إن هذه الخسائر الجسيمة من جراء تدهور أسعار النفط لم تصب الدول العربية المنتجة للنفط وحدها .. وإنما أصابت بنتائجها الدول الشقية الأخرى التى كانت تتلقى المعونات أخواتها الدول العربية المنتجة للنفط .. فقلت إمكانات الدعم بل تدفقت في

بعض الحالات كما تدهورت أيضا أوضاع مؤسسات العمل العربى المشترك وعانت الأزمات وهى الآن فى أصعب الظروف ، لهذا السبب أو- لإتحاذ ذلك ذريعة لتقليل أو إيقاف المساعدات والدعم لمؤسسات العمل العربى المشترك .

وقد أضافت حكومة الكويت إلى هذه الإساءات المتعمدة إساءة أخرى مستهدفة الإضرار بالعراق بالذات فقد نصبت منذ عام ١٩٨٠ وخاصة فى ظروف الحرب منشآت نفطية على الجزء الجنوبى من حقل الرميطة العراقى وصارت تسحب النفط منه . ويتضح من ذلك أنها كانت تغرق السوق العالمى بالنفط الذى كان جزءاً منه النفط الذى تسرقه من حقل الرميطة العراقى . وبهذا تلحق الضرر المتعمد بالعراق مرتين ، مرة بإضعاف اقتصاده وهو أحوج ما يكون فيه إلى العوائد ، ومرة أخرى بسرقة ثروته .

وتبلغ قيمة النفط الذى سحبه حكومة الكويت من حقل الرميطة فقط بهذه الطريقة المنافية لعلاقات الأخوة وفقا للأسعار المتحققة بين ١٩٨٠ ١٩٩٠ (٢٤٠٠ مليون دولار) . وإننا نسجل أمام الجامعة العربية وأمام الدول العربية كلها حق العراق فى استعادة المبالغ المسروقة من ثروته وحق العراق فى مطالبة المعنيين بإصلاح التجاوز والضرر الذى وقع عليه . لقد سبق أن شرحنا مخاطر سياسة حكومتى الكويت والإمارات لأخواتنا فى الدول العربية المنتجة ومنهم الكويت والإمارات مرات عديدة.. وشكونا .. وحذرنا .. وفى قمة بغداد تحدث السيد الرئيس صدام حسين حول هذه المسألة أمام الملوك والرؤساء والأمراء وبحضور المعنيين بصراحة

وبروح أخوية (ونرفق طية نص حديث سيادته حول الموضوع فى مؤتمر قمة بغداد) . وكنا نتصور وخاصة بعد الاجواء الأخوية الإيجابية التى تحققت فى قمة بغداد أن حكومتى الكويت والإمارات ستوعويان عن هذا النهج ولكن الحقيقة المؤلمة هى أن كل ما قمنا به من مساع ثنائية ومن إتصالات مع دول شقيقة لتلعب دوراً إيجابياً فى ثنى حكومتى الكويت والإمارات عن هذا النهج وبرغم حديث السيد الرئيس صدام حسين فى قمة بغداد فقد تعمدت هاتان الحكومتان مواصلة هذه السياسة وإستمرارها فيها بل إن بعض المسئولين فيهما أطلقوا تصريحات وقحة عندما ألمحنا إلى هذه الحقائق وشكونا . لم يبلق هناك أى مجال لإستبعاد الاستنتاج بأننا فعلنا كما متا الكويت والإمارات فى هذا الشأن إنما هو سياسة مدبرة تستهدف أهدافاً خفية ومع إدراكنا بأن هذه السياسة التى أدت إلى إنهيار أسعار النفط تضر فى المحصلة النهائية باقتصاد هذين البلدين نفسيهما .. فلم يبق أمامنا غير أن نستنتج بأن من تعمد هذه السياسة بصورة مباشرة ومكشوفة أو من أزرها أو دفع إليها إنما ينفذ جزءاً من المخطط الامبريالى الصهيونى ضد العراق وضد الأمة العربية خاصة فى التوقيت الذى جاءت فيه وهو ظروف التهديد الخطير من جانب إسرائيل والامبريالية الذى يتعرض إليه الوطن العربى عامة والعراق خاصة إذ كيف يمكن لنا أن نواجه هذا التهديد الخطير ... ونحافظ على التوازن فى القوة الذى حققه العراق بأعلى التكاليف وهو الذى عانى ما عانى من الخسائر فى أثناء الحرب مع انهيار مورد العراق الأساسى وموارد الدول العربية المصدرة للنفط وهى العراق والسعودية وقطر وعمان واليمن ومصر وسوريا والجزائر

وليبيا؟! هذا فضلا عما تؤدي إليه هذه السياسة المريبة من إضعاف قدرة هذه الدول العربية على مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تعاني منها وهي مشكلات ذات طبيعة مصيرية .. فإلى أين مصير تريد حكومتنا الكويت والامارات أن تجر الأمة العربية ؟! .. فى هذا الظرف الصعب والخطير؟! وسياسات من وأهداف من تريدان إرضاءهما؟ إننا .. وبعد أن أوضحنا هذه الأمور لكل الأشقاء وبعد أن طلبنا مباشرة من هاتين الحكومتين الكف عن هذه السياسة الظالمة والمدمرة وشرحنا لهما ما نتعرض إليه من أضرار كبيرة .. قبل قصة بغداد وفى أثناء القمة .. وبعدها .. وأرسلنا المبعوثين وكتبنا الرسائل .. لذلك فإننا ندين ما فعلته حكومتنا الكويت والامارات بالعدوان المباشر على العراق فضلاعن عدوانهما على الأمة العربية .

أما بالنسبة للحكومة الكويت فإن إعتداءها على العراق هو إعتداء مزدوج فمن ناحية تمعدى عليه وعلى حقوقه بالشجاذز على أراضيها وحقوقنا النفطية وسرقة ثرواتنا الوطنية .. وإن مثل هذا التصرف هو بمثابة عدوان عسكرى .. ومن ناحية أخرى تتعمد حكومة الكويت تحقيق إنهيار فى الاقتصاد العراقى فى هذه المرحلة التى يتعرض فيها إلى التهديد الامبريالى الصهيونى الشرس وهو عدوان لا يقل فى تأثيره عن العدوان العسكرى . وإننا إذا عرض هذه الحقائق المؤلمة أمام الأشقاء العرب فإننا نأمل أن يرفع الاشقاء صوتهم عاليا لوضع حد لهذا العدوان المتعمد المدبر ولكى ينصحوا المنحرفين للعودة إلى السلوك السوى الذى يأخذ بالاعتبار المصلحة القومية المشتركة ومتطلبات الأمن القومى المشترك

ثالثاً : وبمناسبة الحديث عن المصالح القومية العليا وإرتباط الثروة العربية بمصير الأمة العربية نطرح مقترحاً كالتالى :

. لو تضامنت كل الدول العربية المنتجة وغير المنتجة تضامناً سياسياً متيناً واتفقت على العمل على رفع سعر النفط إلى ما يزيد على ٢٥ دولاراً ثم أقامت صندوقاً للمعونة والتنمية العربية عن غرار ما اتفق عليه فى قمة عمان على أن يمول هذا الصندوق بدولار عن كل برميل نفط تبيعه الدول العربية المنتجة بأكثر من ٢٥ دولاراً فإن المبلغ الذى سيتحقق لهذا الصندوق هو ٥ مليارات دولار سنوياً فى نفس الوقت الذى تتحقق فيه زيادات كبيرة فى مداخيل الدول المصدرة للنفط لأن التضامن العربى الجماعى الذى يحققه هذا السعر المنصف يزيد من مدخولاتها الحالية ويحميها من المحاولات العدائية التى تستهدف إضعاف القوة العربية من خلال إضعاف مواردها من الثروة البترولية . ويمكننا أن نتصور كيف أن مبلغاً ثابتاً كهذا سيعزز الأمن القومى العربى ويوفر إمكانيات نمو لكل الدول العربية ويمكنها من مواجهة الضائقة الاقتصادية الخانقة التى تعاني منها أغلب دولنا .

إن العراق يطرح هذا المقترح للدراسة الجادة وقد يكون مؤتمر القمة العربى القادم فى القاهرة مناسبة لبحث هذا المقترح وإقراره .

رابعاً : وبمناسبة الحديث عن هذه الحقائق المؤلمة نرى من الضرورى أن نوضح اللبس الذى ربما يكون موجوداً لدى بعض الاشقاء حول موضوع (المساعدات) التى قدمتها الكويت والإمارات للعراق أثناء الحرب .

١ . لقد أجمع العرب المخلصون فى كل الوطن العربى على أن

الحرب التي أضطر العراق إلى خوضها لم تكن للدفاع عن سيادته فحسب وإنما كانت دفاعا عن البوابة الشرقية للوطن العربي وعن الوطن العربي كله وخاصة منطقة الخليج .. وقد أكد ذلك قادة الخليج أنفسهم بأقوى العبارات لذلك فإن هذه الحرب كانت " معركة قومية " تولى العراق فيها مهمة الدفاع عن الأم القومية وعن الأمن في منطقة الخليج بصورة خاصة .

٢ . خلال الحرب قدمت للعراق مساعدات متنوعة من إخوانه في بعض دول الخليج .. وكان القسم الأساسي منها قد قدم في حينه على شكل (قروض) بدون فوائد ، وقد تلقى العراق مثل هذه (المساعدات) في المراحل الأولى من الحرب ثم إنقطعت منذ عام ١٩٨٢ ولم يناقش العراق آنذاك صيغة تلك المساعدات مع إخوانه لأنه كان يأمل في « أن لاتطول الحرب كما طالت ولأنه كان يأمل بعد إنتهاء الحرب في إستعادة قوته الاقتصادية كاملة .

غير أن الحرب طالت وازدادت تكاليفها بمعدلات عالية جدا .. إن قيمة التجهيزات العسكرية وحدها التي اشتراها العراق بالعملة الصعبة واستخدمت في الحرب قد بلغت (١٠٢) مليار دولار فضلا عن النفقات الأخرى العسكرية والمدنية التي بلغت معدلات هائلة في حرب ضروس دامت ثمانى سنوات وعلى جبهة تمتد ١٢٠٠ كم .

وبرغم أن كل (المساعدات) التي تلقها العراق من إخوانه لم تشكل نسبة ضئيلة بالقياس إلى تلك التكاليف الباهظة التي تحملها الاقتصاد العراقي وشعب العراق الذي قدم أنهارا من الدم دفاعا عن السيادة القومية والكرامة القومية ، فإن قيادة العراق عبرت عن إمتنانها العميق لكل الاشقاء الذين قدموا المساعدة

... وقد عبر القائد صدام حسين عن ذلك علنا عند الزيارات التي قام بها عدد من الأخوة رؤساء دول الخليج للعراق .

ولكن الحقيقة المرة التي ينبغي أن يعرفها كل عربي هي أن القسم الأساسي مما ذكرنا من المساعدات ما يزال مسجلاً " دين " على العراق ومن ذلك ما قدمته الكويت والإمارات .. وقد فاتحنا المعنيين بروج الأخوة منذ أكثر من عام لإلغاء هذا " الدين " ولكنهم تملصوا من ذلك .

وقد سجلت العراق " دين " أيضا كميات النفط التي باعتها الكويت لحساب العراق من منطقة الخفجي بعد غلق الأنبوب العراقي المار عبر سوريا مع أن تلك الكميات بيعت خارج حصتها في الأوبك ولكي تعرف الحقائق كاملة عن هذا الموضوع لابد من إيضاح جانب مهم لما جرى في إطار سوق النفط خلال فترة الحرب ، لقد كان العراق منتجاً رئيسياً للنفط قبل الحرب وكان ينتج حوالي (٣٦) مليون برميل يوميا قبل الحرب وعند قيام الحرب توقف إنتاجه كليا لعدة أشهر ثم صار يصدر كمية قليلة عبر تركيا ثم عبر سوريا حين توقف الأنبوب عام ١٩٨٢ وتوقف تصدير العراق من النفط في الجنوب من ايلول ١٩٨٠ حين بدء تشغيل الخط المار عبر المملكة العربية السعودية في أيلول ١٩٨٥ وقد خسر العراق من جراء هذا الإنخفاض الكبير في صادراته بسبب الحرب مبالغ هائلة تقدر ب (١.٦ مليار دولار) ومن الناحية العملية فإن هذه المبالغ قد انتقلت إلى خزائن الدول الأخرى المنتجة للنفط في المنطقة التي زاد تصديرها لتعويض النقص الذي حصل في صادرات العراق طيلة ثمان سنوات وبحساب بسيط للأرقام نجد أن (ديون) الإمارات والكويت المسجلة على العراق لم تكن كلها من خزintيهما وإنما كانت كلها

من حصيلة الزيادات التي تحققت في عوائدهما من جراء انخفاض صادرات العراق عبر سنوات الحرب . وإنما لتساعل .. إذا كان العراق قد تحمل مسئولية الدفاع عن الأمن القومي العربي وعن السيادة والكرامة العربية .. وعن ثروة دول الخليج التي كانت ستذهب هباء وتقع في أيدي الآخرين لو خسر العراق الحرب .. فهل يمكن اعتبار ما قدم له من مساعدات (ديناً) عليه ؟ !

لقد قدمت الولايات المتحدة مبالغ طائلة من التي تجبئها من دافعي الضرائب الأمريكيان كمساعدات للإتحاد السوفيتي ولحلفائها الغربيين وهم ليسوا أبناء أمة واحدة أثناء الحرب العالمية الثانية . وبعد الحرب العالمية الثانية انفقت أمريكا المبالغ الهائلة في إطار مشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا .. وتصرفت بنظرة استراتيجية شمولية لحسابات أمنها وأمن المجموعة الدولية التي تنتمي إليها والتي شاركها في الحرب ضد عدو مشترك !! .. فكيف يمكن استمرار إعتبار هذه المبالغ (ديناً) على العراق من أشقائه في أمة العرب ؟! وهو الذي ضحى بأضعاف هذا (الدين) من أمواله طيلة سنوات الحرب الضروس .. وقدم أنهاراً من دماء زهرة شبابه في الدفاع عن أرض الأمة .. وكرامتها وعرضها وثروتها ؟ ! ألا يوجب المنطق القومي ومنطق الأمن الإقليمي . إذا أخذنا السابقة الأمريكية بالاعتبار . على هذه الدول ليس إلغاء هذا (الدين) المحسوب على العراق فحسب وإنما تنظيم خطة عربية على غرار (مشروع مارشال) لتعويض العراق بعض ماخسره في الحرب ؟ ! .. هكذا يكون المنطق القومي لو كان هناك إحساس بالعروبة وبالإنتماء العربي وموقف جاد من الأمن القومي .. وبدلاً من السلوك وفق هذا النهج القومي المسئول نجد حكومتين من حكومات دول الخليج اللتين حفظ العراق لهما بدماء أبنائه ثروتهما بل زادت تلك الثروات الهائلة بسبب انخفاض إنتاج العراق تسعيان الآن إلى تدمير إقتصاد العراق وتقليل موارده وتعتمد إحداهما وهي حكومة الكويت إلى الإعتداء على أرض

وسرقة ثروة من حموا أرض الكويت وعرضها وثروتها ؟! . إننا نضع هذه الحقائق
المؤلمة أمام ضمير كل عربى شريف وفى المقدمة منهم شعب الكويت الشقيق لكى
يقدرُوا الألم والضرر والأذى الذى أصابنا ويصيبنا . أرجو سيادة الأمين العام توزيع
هذه الرسالة على الدول العربية .

مع أطيب التحيات والتمنيات

طارق عزيز وزير خارجية الجمهورية العراقية

بغداد فى ٢٣ / ذى الحجة / ١٤١٠ هـ

الموافق ١٥ / تموز / ١٩٩٠

وثيقة رقم (٣)

*** نص رسالة الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المؤرخة ١٨ / ٧ / ١٩٩٠ إلى السيد الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية ردا على رسالة العراق :**

معالي الأخ الشاذلي القليبي المحترم الأمين العام لجامعة الدول العربية

تحية طيبة وبعد :

لقد تلقينا بدهشة واستغراب بالغين مذكرة الحكومة العراقية والموجهة لمعاليكم والمؤرخة في ٢٣ ذي الحجة ١٤١٠ والموافق الخامس عشر من يوليو ١٩٩٠ والتي تم توزيعها على الدول العربية الشقيقة في الجامعة العربية وما تضمنته تلك المذكرة من ادعاءات واتهامات ضد الكويت لا تستند على أساس من الواقع كما أن ما ورد بها من عبارات لا تتفق وروح العلاقات الأخوية القائمة بين الكويت والعراق وتتنافى مع أبسط القواعد التي نحرص جميعا على أن تحكم علاقتنا العربية ومما يدعوا إلى الاستغراب أيضا أن تأتي هذه المذكرة في مرحلة هامة ودقيقة تمر بها الأمة العربية تستوجب أن تتوجه فيها كافة الجهود العربية نحو قضاياها المصيرية بعد أن فرغت هذه المنطقة من حرب دموية طاحنة .

وإنه لإمر موجه أن تعقد الجامعة العربية إجتماعها الطارئ لبحث التهديدات الصهيونية والامبريالية للإمة العربية فينتهي الاجتماع الطارئ بمثل هذه المذكرة التي تحمل في طياتها تهديدات لأعضائها .

وفي الوقت الذي تبدى فيه الكويت استيائها لهذه المذكرة فإنها تود أن تؤكد بأنها كانت ولا زالت تتعامل مع شقيقاتها الدول العربية بواقع التزامها بالمبادئ

والقيم التي وردت في ميثاق جامعة الدول العربية ولعل في مقدمة تلك المبادئ
المحرص على تعزيز أواصر العلاقات الأخوية والمحرص أيضا على حسن الجوار وعدم
التدخل في شؤون الداخلية واحترام السيادة لكل الدول فضلا عن القيم والأخلاق
العربية التي تحكم علاقات الأشقاء ، كما أن الكويت كانت ولا زالت سباقة إلى
توفير كل الفرص التي من شأنها تحقيق التماسك في العلاقات العربية والبعد عن
كل ما من شأنه أن يعكر صفو تلك العلاقات .

ولعل مما يضاعف من استغراب الكويت أن تأتي هذه المذكرة من العراق الشقيق
في الوقت الذي يتواصل فيه التنسيق بين البلدين في المجالات المختلفة ذات
الاهتمام المشترك لتستمر العلاقة الطبيعية متطورة دوما بين البلدين ...

ولم يكن في نية الكويت أن تطرح للتداول في جو من الإعلام المحموم قضايا
معلقة بل أوكلت متابعة هذه القضايا إلى لجان متخصصة بين البلدين للتركيز على
مجالات التعاون لتنميتها وتدفع بها نحو مواقع أكثر تقدما ، لتطغى عوامل
التعاون على قضايا الاختلافات . ومن جانب آخر فإن المذكرة تأتي في الوقت الذي
تبذل فيه الكويت جهودها الحثيرة وعلى كافة المستويات لتعزيز الأمن والاستقرار في
المنطقة التي تتوق إلى تحقيق السلام العادل بين ربوعها .

معالي الأمين العام ...

إن مما يدعو إلى التساؤل بأن تأتي هذه المذكرة وما تضمنته من إساءة للعلاقات
الأخوية بين البلدين من جانب العراق الشقيق في الوقت الذي كان العراق في مقدمة
الأشقاء الداعين إلى تحقيق الوفاق في العلاقات العربية والنأي بتلك العلاقات عما
يعكر صفوها ويحقق لها التوازن بما يخدم العمل العربي المشترك .

إن الكويت وانطلاقاً من إيمانها بأهمية العمل العربى المشترك سعت وبكل الجهد إلى تعزيز ذلك العمل وتوفير الفرص المناسبة لدعم العملية التنموية فى الوطن العربى ولعل ما قامت وتقوم به المؤسسات التمويلية الكويتية المختلفة من دور فعال ومؤثر . وذلك منذ استقلال الكويت . لخير دليل على حرص الكويت على الدفع بالعملية التنموية إلى آفاق تحقق التطلعات والمصالح المشروعة لأبناء الأمة العربية . ومن المعلوم فى هذا الصدد أن الكويت تأتى فى مقدمة دول العالم التى تحتل المساعدات أكبر نسبة من دخلها القومى وهى مساعدات تحظى الدول العربية الشقيقة بالقسط الأكبر منها .

معالى الأمين العام ...

إن مما يدعوا إلى الألم أن تتضمن المذكرة إدعاء بأن الكويت سعت إلى إضعاف العراق فى الوقت الذى يعلم فيه الجميع موقف الكويت الداعم للعراق الشقيق وهو موقف إلتزمت به الكويت منذ البداية وفاء لمبادئها القومية والتزاماً بما تمليه عليها واجباتها القومية فى إطار الجامعة العربية ، ويعلم الجميع كم تحملت الكويت وكم عانت من ذلك الموقف القومى فقد تعرضت الكويت لاعتداءات مباشرة استهدفت أرضها ومنشآتها النفطية وناقلات نفطها ومصالحها التجارية إلا أنها وقفت شامخة وسط تلك الحرب الضروس عند مبادئها وأهدافها ، وليس من شيمة الكويت طرح ما أسهمت به من دعم للعراق الشقيق حيث أن الكويت تؤمن بأن للعراق وحده أن يعلن أو لا يعلن ذلك فالدم العربى المسفوح لا يمكن بأى حال من الأحوال أن يقارن بأى عائد مادى مهما بلغت أرقامه وتعددت منافذه .

وإنه لأمر مخزى حقاً حين تلتف الأهداف الملتوية فتطمس الحقائق متجنية على تاريخ نعايش مرحلته ولم يجف مداده . ومما يدعو إلى الدهشة فى هذا السياق أن

يأتى هذا الاتهام للكويت فى الوقت الذى لازالت تردد فيه أصداء الاشادة بالموقف الكويتى من قبل العراق عبر تصريحات المسؤولين العراقيين أو من خلال أجهزة الإعلام العراقية المختلفة.

معالى الأمين العام ...

إن ما ورد فى المذكرة من ادعاءات تتعلق بموضوع الحدود بين العراق والكويت ومن أن الكويت قامت بتحصيد الزحف التدريجى والمبرمج تجاه الأراضى العراقية وذلك بإقامة المنشآت العسكرية والمخافر والمنشآت النفطية والمزارع على الأراضى العراقية إن ذلك يعد تزيفاً للواقع وعرضاً لحقائق معكوسة حيث أن للعراق سجلاً حافلاً فى تجاوزاته على الأراضى الكويتية وهو سجل مدعم بالوقائع لدى الجهات المعنية . ولقد سعت الكويت وبشكل متواصل إلى ترسيم الحدود بين البلدين وإنهاء المشاكل المعلقة من جرائها ولكن العراق كان يرفض وباستمرار وضع حد لتلك المسألة القائمة بين البلدين فى الوقت الذى سعى فيه العراق وأثناء الحرب إلى ترسيم الحدود بشكل نهائى مع الدول العربية الشقيقة الأخرى المجاورة له . وتأكيداً على حرص الكويت على إنهاء هذه المسألة الهامة مع العراق وإيماناً من الكويت بسلامة موقفها وبما يمليه عليها إنتماؤها القومى فإنها تحتكم لأمتها فى اختيار لجنة عربية يتفق على أعضائها كى تقوم بالفصل فى موضوع ترسيم الحدود على أسس من المعاهدات والوثائق القائمة بين الكويت والعراق .

فهل يقبل العراق الشقيق مثل هذا الحكم العربى إنسجاماً مع مبادئه وتنفيذاً لروح الميثاق القومى الذى طرحه فخامة الرئيس صدام حسين ؟ .

معالى الأمين العام ...

إن المتتبع لقضية أسعار النفط يدرك وبوضوح أن تدهور الأسعار كان بفعل مشكلة عالمية تدخلت فيها أطراف عديدة من منتجين ومستهلكين ومن داخل الأوبك وخارجها .

ولقد عانت الكويت كما عانى العراق قلة الإنتاج في نفس الفترات . الثمانينيات . في الوقت الذي كان في مقدور الكويت أن تقوم بالإنتاج وبطاقات كبيرة مقارنة بما لديها من مخزون نفطي هائل ولكن الكويت التزمت بتقنين الإنتاج مع ما يعنيه من تضحية محافظة منها على الثروة الطبيعية وتحقيقا لمستوى أفضل للأسعار .

وحول ما ورد في المذكرة من أن الكويت قامت بنصب منشآت نفطية منذ عام ١٩٨٠ على الجزء الجنوبي من حقل الرميلة العراقي فإن الحقيقة هنا تتلخص بأن الكويت بدأت عمليات الاستكشاف والتنقيب داخل أراضيها منذ عام ١٩٦٣ ثم توقفت تلك العمليات لأسباب يعرفها العراق جيداً واستأنفت الكويت بعد ذلك عمليات الحفر عام ١٩٧٦ لتستكمل جميع العمليات ويبدأ الإنتاج في أواخر السبعينات .

وفيما ادعته المذكرة العراقية بسحب الكويت للنفط من الجزء الجنوبي من حقل الرميلة العراقي فإنه لابد من التأكيد هنا بأن هذا الجزء من الحقل يقع ضمن الأراضي الكويتية ، وعليه قامت الكويت باستخراج النفط من آبار تقع ضمن أراضيها جنوب خط الجامعة العربية وعلى مسافة كافية من الحدود الدولية وفقاً للمقاييس العالمية . إن عمليات الإنتاج تتم داخل الأراضي الكويتية وعلى عكس ما ورد في المذكرة العراقية فقد تكررت محاولات العراق ولا تزال بحفر آبار داخل الأراضي الكويتية مما يلحق الضرر البالغ في مخزون الحقل الخاص بالجزء الواقع

ضمن الأراضى الكويتية على الرغم من الاعتراضات الكويتية المتكررة ، وعلى الرغم من التجاوزات العراقية داخل الأراضى الكويتية فلم تشأ الكويت إثارة هذه المشكلة على الساحة العربية بل اكتفت بالاتصالات الثنائية بين البلدين .

معالي الأمين العام ...

إن الكويت فى الوقت الذى تبدى فيه إستعدادها لدراسة المقترح الذى ورد ضمن المذكرة العراقية والمتعلق بإقامة صندوق للمعونة والتنمية العربية فإنها ترى وبكل إخلاص أن هذا الإقتراح يمكن أن يطرح للبحث والدراسة فى نطاق الجامعة العربية . ولكن الأمر الذى تفهمه الكويت ولا نقبل به أن يأتى هذا الاقتراح مرافقا للنيل والإساءة للكويت التى كانت فى مقدمة الدول الداعية لوضع الأسس والقواعد التى من شأنها الدفع بالعمل العربى المشترك بما يحقق المصالح القومية العليا للأمة العربية .

وفى الختام فإن الكويت فى الوقت الذى تعتمد فيه الحقائق وحدها فى ردها على المذكرة العراقية التى جاءت لتمثل تطورا سلبيا فى العلاقات الأخوية بين البلدين لتنبه إلى المخاطر التى قد تنتج عن إتباع مثل هذه الأساليب فى التعامل بين الأشقاء والتى تعيد أمتنا إلى دائرة الانشغال عن القضايا المصيرية العربية . وإيضاحاً للموقف أرجو معالي الأمين العام توزيع هذه المذكرة على الدول العربية الشقيقة.

مع خالص التحيات والأمنيات

صباح الأحمد الجابر

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

وثيقة رقم (٤)

بيان رئاسة الجمهورية فى ٢٠ / ٧ / ١٩٩٠

- أصدرت رئاسة الجمهورية بيانا فى ٢٠ يوليو ١٩٩٠ فيما يلى نصه :

فى هذه المرحلة الدقيقة التى يشهد فيها العالم تطورات جذرية عميقة وتحولات أساسية تعيد صياغة كثير من المفاهيم والنظم التى ظلت سائدة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية تسعى كافة الأمم والشعوب الى تعبئة عوامل القوة التى تتيح لها أقصى قدر من الحماية لحقوقها ومصالحها الاستراتيجية وتعينها على شق طريقها الى المستقبل بثبات وثقة .

فى هذه المرحلة بالذات تجد الأمة العربية نفسها مواجهة بتحديات عاتية واختبارات مصيرية سواء فيما يختص بالذود عن الأمن القومى العربى والتصدى للاخطار التى تهدد السلام والاستقرار فى ربوع الشرق الأوسط أو فيما يتعلق بتهيئة الظروف المواتية لمواصلة مسيرة التنمية والبقاء ومواجهة المتطلبات المتزايدة للنهضة العلمية والتطوير التكنولوجى . وقد قررت جمهورية مصر العربية فى مناسبات عديدة أن أهم عوامل القوة التى يجب ان تتسلح بها الأمة العربية فى هذه المعركة السلمية هو الحفاظ على وحدة الصف العربى وتعميق التضامن بين جميع الاقطار العربية انطلاقا من الايمان بوحدة الهدف والمصير والتسليم بان الخلافات القائمة بين اطراف عربية لايمكن أن ترقى الى مستوى التناقضات الرئيسية التى تعوق المسيرة الواحدة أو تقيد مناخ العلاقات داخل الاسرة الواحدة .

وتهيب جمهورية مصر العربية بجميع الاشقاء العرب فى هذا المنعطف أن يعطوا أولوية قصوى لتعزيز التضامن العربى وتجنب اية مضاعفات يمكن أن تنال من تماسك

الجبهة العربية وصلابتها أو قدرتها على مواجهة التحديات التى تعترض طريقها وتهدد مصالحها .

وتؤكد مصر أن الاسلوب الوحيد الذى يتفق مع المصالح العليا للأمة العربية هو تسوية اية خلافات قائمة بالحوار الأخوى الهادف البعيد عن جو الاثارة والتوتر الكفيل بتمكين كافة الأطراف من الحفاظ على وضوح رؤيتهم للأهداف والغايات العربية ورسم طريقهم فى الحاضر والمستقبل بما يحيى الامل فى نفوس الجماهير العربية المتطلعة الى غد أفضل .

وثيقة رقم (٥)

• نص رسالة طارق حنا عزيز وزير خارجية العراق المؤرخة
١٩٩٠ / ٧ / ٢١ إلى السيد الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول
العربية تعقيباً على رد الكويت :

سيادة الأخ الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية

تحية أخوية :

اطلعنا على مذكرة الحكومة الكويتية المؤرخة في ٢٦ / ذي الحجة / ١٤١٠ هجرية الموافق ١٨ / تموز / ١٩٩٠ .. وفي البداية أود أن أعلق على ما ورد في مقدمة المذكرة من تعابير الدهشة والاستغراب لما جاء في رسالتى المؤرخة في ١٥ / تموز / ١٩٩٠ .. وهذا التعبير في حد ذاته يعكس حقائق مؤلمة كانت هي الدافع لكتابة رسالتنا فالمستولون في الحكومة الكويتية الذين عمدوا إلحاق الأذى بالعراق واتبعوا نهجا مخططا طيلة سنوات للزحف التدريجي باتجاه أرض العراق وسرقة ثروة أبنائه طيلة فترة انشغال العراق في الحرب وهو يدافع عن سيادة الأمة العربية وكرامتها وعن ثروة دول الخليج ، يندهشون اليوم لأننا نكشف تصرفاتهم أمام الأمة العربية بعد أن فشلت كل محاولاتنا الأخوية معهم في ثنيهم عنها .. يندهشون لأنهم اعتادوا على إستغلال سكوتنا وصبرنا طيلة سنوات وسنوات ونحن نكتم الجرح حرصا منا على الحفاظ على علاقات الأخوة التي لم يحترموها وعلى المصالح القومية العليا التي استهتروا بها عمداً .

إن رسالة الحكومة الكويتية مليئة بالمغالطات التي يسهل كشفها وهي تلتف على الحقائق المبينة بكل وضوح في رسالتنا وتسعى لتحويل الأنظار عنها باستخدام

لغة عامة غايتها التهرب من تناول الأذى والظلم الذى ألحقته الحكومة الكويتية بالعراق وفيما يلى بعض الملاحظات على ما ورد فى رسالة الحكومة الكويتية :

١ - ورد فى رسالة الحكومة الكويتية .. " ومما يضاعف استغراب الكويت أن تأتى هذه المذكرة فى الوقت الذى يتواصل فيه التنسيق بين البلدين فى المجالات المختلفة " وإننا لنسأل الحكومة الكويتية ما هى خطوات التنسيق التى قامت بها إزاء العراق ؟ .. إن الحقيقة التى ينبغى أن يعرفها كل العرب هى أن المسؤولين الكويتيين كانوا يتهربون ويماطلون عمداً فى إجراء أى تنسيق جدى بين البلدين .

ومن الأمثلة على ذلك التأخير والمماطلة فى التجاوب مع العرض الذى قدمه العراق لحكومة الكويت بتزويد الكويت بالماء من شط العرب فى إطار الشعور الأخوى تجاه شعب الكويت الشقيق ..

وهناك مسألة الممر الجوى المباشر بين العراق والكويت ففى أثناء الحرب اضطرت العراق إلى عدم استخدام الممر المذكور .

وفى شهر تشرين الثانى / نوفمبر / ١٩٨٩ فاتح العراق الحكومة الكويتية برسالة من وزير النقل والمواصلات العراقى إلى زميله الكويتى طالبا إعادة فتح هذا الممر ولكن الحكومة الكويتية قلمت من ذلك وفى شهر كانون الثانى / ١٩٩٠ أرسل وزير النقل والمواصلات العراقى رسالة أخرى إلى زميله الكويتى ولم يحصل على جواب وفى شهر شباط فبراير / ١٩٩٠ فاتحت أنا شخصيا وزير خارجية الكويت ورجوته حل الموضوع فلم نحصل على جواب ويعنى تصرف الحكومة الكويتية عدم تمكين مطار البصرة الدولى من العمل كمطار دولى .. بعد أن انتهت الحرب فى الوقت الذى استأنفت فيه الكويت تشغيل الممر الجوى بينها وبين إيران .. فهل يقع مثل هذا السلوك فى إطار الحرص على التنسيق مع الأشقاء كما تدعى

مذكرة الحكومة الكويتية ؟ ١ وتؤكد الوقائع بأنه خلال الفترة الواقعة بين ايلول ١٩٨٠ وحتى هذا اليوم .. كان العراق هو المبادر الأول فى الزيارات التى قام بها للكويت لغرض التنسيق فى كل المسائل المشتركة ومنها المسائل التى تناولتها رسالتنا فى ١٥ / ٧ / ١٩٩٠ وإذا حسبنا عدد الزيارات التى قام بها المسئولون العراقيون للكويت لوجدنا أنها تزيد عن الزيارات التى قام بها المسئولون الكويتيون للعراق . وهذه حقيقة أخرى تضاف إلى الحقائق عن الطرف الذى يحرص فعلا على التنسيق .

٢ - لقد اصابت المذكرة الكويتية عندما قالت بأن العراق (كان) فى مقدمة الأشقاء الداعين إلى تحقيق الوفاق فى العلاقات العربية والنأى بتلك العلاقات عما يعكر صفوها ويحقق لها التوازن بما يخدم العمل العربى المشترك .. إن العراق كان وما يزال وسيبقى دائما يتصف بهذه الصفة .. غير إن المسئولين فى حكومة الكويت هم الذين أساؤا إلى هذه المبادئ عندما تعمدوا بأسلوب مخطط ومبرمج وطيلة سنوات الحرب وبعدها إلحاق الأذى بالعراق والتجاوز على أرضه وحقوقه .

ولو أنهم اجترموا هذه المبادئ وطبقوها فى علاقاتهم مع العراق الذى حفظ لهم الود وتحمل منهم الإساءات سنوات عديدة لما اضطررنا إلى ما اضطررنا إليه مكرهين ١١ . وقد عبر السيد صدام حسين فى خطابه يوم ١٧ / تموز ١٩٩٠ عن الألم العميق لاضطرارنا إلى كشف الأذى الذى لحق بنا عندما قال " عندما نضطر إلى هذا القول فإننا نشعر بالتمزق من داخلنا ونعائش الحزن إلى أقصى معانيه ، إذ أننا لم نكن نتمنى أن نتحدث عن حقوق مغتصبه والمغتصب فيها بعض العرب وإنما كنا نتمنى أن نركز فى حديثنا كما هو شأننا دائما على الحقوق التى اغتصبها الأجنبى فحسب ولكن أصحاب السوء هم الذين يتحملون وحدهم أمام الله وأمام

الأمة نتائج سيئاتهم التى أظهروا من مخزونها ما لم نعرفه عنهم من قبل أو كنا نمنى النفس بما هو غير هذا "

٣ - وتشير حكومة الكويت إلى ما تحملته من إعتداءات على أراضيها ومنشآتها النفطية وناقلات نفطها ومصالحها التجارية إبان الحرب .. وهى فى ذلك تتجاهل حقائق السياسة والجغرافيا فى الصراع الذى جرى بين عام ١٩٨٠ وقبله وبين عام ١٩٨٨ . لقد قلنا فى مذكراتنا أن كل رؤساء دول الخليج ومعهم كل الأمة العربية أكدوا بأن المعركة لم تكن عراقية فحسب إنما كانت دفاعا عن الخليج وأمنه وسيادته والكويت هى أقرب الساحات إلى ميدان المعركة وكان التهديد لها من الخارج ومن الداخل مباشرة وبعض ما ذكرته المذكرة الكويتية يؤكد ذلك . وإذا كانت وقد وقفت مواقف عبرنا عن تقديرنا لها كما جاء فى رسالتنا فى ١٥ / تموز فإنها فى الواقع تصرفت فى جانب كبير من ذلك من زاوية درء الخطر عن النفس وإذا كانت الكويت قد تكبدت من الخسائر المادية فإننا سفحنا الدم الغالى .. فضلا عن تكبدنا الخسائر الهائلة ومع ذلك فقد كانت نظرتنا وماتزال إلى المسألة قومية .. ولكننا أثرنا فى رسالتنا تساؤلات لم تحجب عليها المذكرة الكويتية !! ولم تتطرق إلى الزيادات فى الإنتاج التى تحققت لدول معينة فى الخليج أثناء غياب التصدير العراقى والثروات التى جمعتها إبان الحرب مع أننا قدمنا أرقاما وبراهينا على ذلك

٤ - أما ما ورد فى مذكرة الحكومة الكويتية من أن للعراق سجلا حافلا فى تجاوزاته على الأراضى الكويتية .. فإنه كذب وقلب للوقائع رأسا على عقب فالعراق كان منشغلا فى الحرب طيلة ثمان سنوات ولم يكن له فى المناطق المذكورة جندى أو شرطى أو حارس حدود فكلهم كانوا فى الجبهة يقاتلون دفاعا عن شرف

الأمة وسيادتها في الوقت الذي كان فيه الشغل الشاغل للمسؤولين في حكومة الكويت هو تدبير الزحف التدريجي على أراضي العراق وبناء المخافر وإنشاء المزارع والمنشآت العسكرية والنفطية فيها ولم يلتفت العراق إلى ذلك لأنه كان يخوض معركة مصير له وللعرب جميعاً ولأن نظرتة إلى الأرض العربية والعلاقات العربية معروفة .

٥ . تقول المذكرة أن العراق كان يرفض (ترسيم الحدود) بينه وبين الكويت وهذه مغالطة تدحضها الحقائق والوثائق والوقائع .

أولاً: إن المسألة بين العراق والكويت وكما جاء في رسالة نائب رئيس الوزراء الدكتور سعدون حمادي الموجهة إلى وزير خارجية الكويت بتاريخ ١٩٩٠/٤/٣٠ التي نرفق نسخة منها طياً ليست مسألة "ترسيم" كما تدعى المذكرة الكويتية إن وضع الحدود كما جاء في الرسالة " هو في الواقع وضع بلدين متجاورتين تجمعهما أواصر القرى الوثيقة لم يتوصلا حتى الآن إلى إتفاق حول "تحديد" حدودهما في البر والبحر " .

وقد تجاهلت المذكرة الكويتية مبادرتنا التي أشرنا إليها في رسالتنا في ١٥/٧ / ١٩٩٠ ففي أثناء حضورنا قمة الجزائر في أيار ١٩٨٨ أبلغت أنا شخصياً وزير خارجية الكويت برغبة السيد الرئيس صدام حسين في حسم مسألة الحدود بين البلدين غير أن الجانب الكويتي وبعد عدد من الاتصالات التي جرت حول الموضوع تهرب من الأمر .. وأبلغنا بأن ظروفه لا تسمح ببحث هذه المسألة وطلب منا تأجيل بحثها .. كما أن مسئولين كويتيين إتصلوا بنا وأبلغونا عن رغبتهم في تحويل ملف الحدود من مسئول كويتي إلى آخر .. وأن السيد الرئيس صدام حسين هو الذي اقترح ثانية على سمو أمير الكويت أثناء زيارته إلى العراق في شهر ايلول /

سبتمبر / ١٩٨٩ معاودة البحث فى الموضوع وحله بأسلوب أخوى أما ما ورد فى المذكرة الكويتية من إشارة إلى حل مشاكل حدودية معلقة مع السعودية والأردن فهى صحيحة .. والواقع أنه لم تكن بيننا وبين السعودية والأردن " مشكلة حدود " كما هو الحال مع الكويت وإنما كان هناك مشاكل حدودية معلقة وهى محدودة وقد عالجناها فى إطار نظرة قومية لا تتنازع على الآثار بين الأقطار الشقيقة وحبذا لو تصرفت حكومة الكويت فى هذه المسألة كما تصرفنا نحن وتصرف الأخوة فى الأردن والسعودية !!

٦ - أما عن إشارة مذكرة الحكومة الكويتية إلى الميثاق القومى الذى اقترحه السيد الرئيس صدام حسين فى شباط ١٩٨٠ وما ورد فى تلك الإشارة من ربط مصطنع بين الميثاق وإقتراح ورد فى المذكرة فنقول أن الميثاق القومى كل لا يتجزأ ولا يمكن لطرف ما أن يتناول ما يحلو له منه ثم يطعن فى التصميم المبادئ والأسس الأخرى التى جاءت فيه لأن العلاقة العربية التى اقترحها الميثاق علاقة شمولية ومترابطة ثم إذا كانت حكومة الكويت مؤمنة حقاً بالميثاق القومى الذى أعلن قبل عشر سنوات فلماذا لم تقل ذلك من قبل ولماذا قلمصت من توقيع الإتفاقيات التى عرضناها عليها والتى وقعنا مثلها مع حكومة المملكة العربية السعودية وغيرها من دول المنطقة .. ولماذا غضبت من مقترحات قدمناها - كما تشير إلى ذلك رسالة الدكتور سعدون حمادى فى ٣٠ / ٤ / ١٩٩٠ - تقع فى إطار المبادئ التى وردت فى الميثاق وفى ميثاق الجامعة العربية . إن المنهج الانتقائى لا يمكن أن يكون منهجاً صالحاً فى العلاقات العربية .. إن المنهج المطلوب هو المنهج الشمولى الذى يستند على مبادئ قومية ثابتة وعلى ضرورات ومتطلبات الأمن القومى العربى .

٧ - لقد مرت مذكرة الحكومة الكويتية بسرعة على ما أثرنه حول سياستها النفطية التى تعمدت الإضرار بالعراق ولم ترد على الحقائق التى جاءت فيها .. وهى حقائق

يعرفها كل الأشقاء فى المنطقة لأننا شكونا إليهم سياسة الكويت فأيدوا شكوانا وشكوا هم من جانبهم وأكدوا أنهم هم أيضا يتضررون من هذه السياسة المتعمدة التى تهدف إلى زعزعة سوق النفط وهى ثمان دول عربية عدا الكويت والإمارات . إن هذا يؤكد صحة كل ما أوردناه فى رسالتنا .

٨ . أما عن ادعاءات حكومة الكويت فى حقل الرمييلة العراقى فإننا نؤكد أن هذا الحقل هو حقل عراقى بالاسم والأرض وأن ما سحبتة حكومة الكويت منه عمدا فى ظروف إنشغال العراق فى الحرب . وهو مثال واحد من أمثلة تجاوزات حكومة الكويت على نفطنا التى لا تنحصر فى هذا الحقل فحسب . سرقة لا بد للحكومة الكويت من ردها إلى شعب العراق المجاهد .

٩ . ومما يلفت النظر أن الحكومة الكويتية لم تكتف بالرد على رسالتنا فى مذكرة موجهة إلى الجامعة العربية وإنما أبلغت يوم الخميس ١٩ / ٧ رسالة حول الموضوع إلى رئيس مجلس الأمن والأمن العام للأمم المتحدة .. فهل تقصد حكومة الكويت تدويل هذه المسألة فى الوقت الذى ملأت فيه مذكرتها بالكلمات الانشائية الطنانة عن الجامعة العربية وميثاقها وعن العلاقات بين العرب ا .. إن السلوك الفعلى يكشف الحقائق ولعل مما يزيد من إلقاء الضوء على المسألة ويؤكد ما أثبتناه فى خطاب السيد الرئيس صدام حسين فى ١٧ / تموز وفى رسالتنا فى ١٥ / ٧ من أن السياسة التى اتبعتها حكومة الكويت إنما كانت سياسة أمريكية والتصريحات الأمريكية الأخيرة التى تقول بصراحة أن باستطاعة حكومة الكويت أن تستظل بالقوة الأمريكية .. وهذا تشجيع لا لبس فيه لحكومة الكويت لكى تمضى فى سياستها التى تتعمد العدوان على العراق والأمة العربية .. فأين موضع العرب والعروبة والجامعة من ذلك يا حكومة الكويت اا . وحول هذه المسألة نقول للحكومة

الكويت إن الذى يتآمر على الأمة العربية ويهدد مصالحها الجهورية فى الصميم لن
يحميه الأجنبى فالشعب العربى سبق له أن تعامل مع حالات من هذا النوع وكان
مصيرها معروفاً .

أرجو سيادة الأمين العام توزيع هذه الرسالة على الدول العربية .

مع أطيب التحيات والتمنيات

طارق عزيز

نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية العراقية

بغداد فى ٢٩/ ذى الحجة / ١٤١٠ هـ الموافق ٢١/ تموز / ١٩٩٠

وثيقة رقم (٦)

• نص رسالة الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المؤرخة ١٩٩٠/٧/٢١ إلى السيد الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية تعقيباً على رد العراق المؤرخ ١٩٩٠/٧/٢١

معالي الأخ الشاذلي القليبي المحترم الأمين العام لجامعة الدول العربية

تحية طيبة وبعد :

أود أن أشير إلى مذكرة الحكومة العراقية المؤرخة في ٢٩ ذي الحجة ١٤١٠ الموافق ٢١ يوليو ١٩٩٠ ميلادية والتي تضمنت الرد على مذكرتنا الموجهة لمعاليكم بتاريخ ٢٦ ذو الحجة ١٤١٠ الموافق ١٨ يوليو ١٩٩٠ . وأؤكد هنا بأن ما احتوته مذكرتنا من رد كان يجسد حرصنا على اعتماد الحقائق دون غيرها حول ما جاء في المذكرة العراقية بعيداً عن الاتهامات والتعبيرات التي تلحق الضرر بجو العلاقات الأخوية بين البلدين .

معالي الأمين العام ... وبرغم ما ورد من حقائق في مذكرتنا السابقة مثلت بالنسبة لنا الرد الواضح والقاطع لما ورد من ادعاءات واتهامات في المذكرة العراقية فإننا نجد أنفسنا وبكل الأسف مرة أخرى أمام ادعاءات واتهامات جديدة لا فائدة من إزائها إلا أن نورد بعضاً من الحقائق التي نرجو أن تضع حداً لذلك التواصل في الادعاء والاتهام من قبل الحكومة العراقية ، كما وتضع حداً أيضاً لذلك الأسلوب في التعامل الذي لم تألفه الكويت فتشعر معه بأقصى درجات المرارة .

معالي الأمين العام ...

إن مما يدعوا إلى الأسف أن تعاود المذكرة العراقية الإشارة إلى أن الكويت عمدت إلى إلحاق الأذى بالعراق في الوقت الذي أكدت فيه الكويت في مذكرتها

السابقة بأن ذلك يمثل تجنباً على الواقع وتجاهلاً لحقائق يعلمها الجميع حول موقف الكويت الداعم للعراق والذي جاء انطلاقاً من انتماء الكويت لأمتها ووفاء لإلتزاماتها فى إطار جامعة الدول العربية ، ولست بحاجة لأن أضيف مزيداً من تلك الحقائق التى سجلها التاريخ عبر مواقف الكويت المشرفة والأصيلة حيال حرب امتدت على ما يزيد عن الثمانى سنوات .

إن الكويت فى الوقت الذى تدرك فيه حقائق السياسة والجغرافيا المتصلة بذلك النزاع فإنها تود أن تؤكد موقفها الذى أعلنته وبأكثر من مناسبة بأنها تنظر إلى ذلك النزاع بمنظورها القومى ولم تكن الكويت فى أى من تصرفاتها حيال ذلك تنطلق من زاوية درء الخطر عن النفس ، كما أنها أكدت فى مذكرتها السابقة وتؤكد هنا أيضا بأن الدم العربى المسفوح لا يقارن بعائد مادمي مهما بلغت أرقامه .

معالي الأمين العام ..

لقد آثرنا فى مذكرتنا السابقة أن يكون ردنا على ما أوردته المذكرة العراقية من اتهامات بشأن سياستنا النفطية موجزا ومحددا إلا أن ذلك لم يكن ليقتنع الأشقاء فى العراق ولم يكن كافيا لوضع حد لمواصلة الاتهامات الأمر الذى نضطر معه هنا إلى التطرق لمزيد من التفاصيل بسياساتنا النفطية المدعومة بالأرقام والوقائع .

إن أهداف السياسة البترولية الكويتية واضحة ومعلنة وهى تدعو إلى اتباع سياسة متوازنة بالنسبة للأسعار والإنتاج من منظور واقعى بعيد المدى يهدف لتحقيق أعلى دخل ممكن فى ظل حقائق السوق البترولية العالمية وتأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول المنتجة كافة مستفيدة من تجارب ودروس الماضى بالنسبة للأسعار المرتفعة والأضرار التى لحقت بكافة دول الأوبك وبالأخص الدول العربية ذات الاحتياطيات الكبيرة ومنها العراق ، من جراء سياسات التصلب والمجابهة من قضايا الأسعار مما حمل الدول المستهلكة إلى تنظيم ورص صفوفها وإتباع سياسات

للطاقة معادية لمصالح الأوبك .

لقد ساندت الكويت على الدوام منذ تأسيس منظمة الأوبك كافة سياسات الأوبك وقراراتها بكل قوة وإيمان ، خاصة فيما يتعلق بقضايا الأسعار والإنتاج . وحرصت كل الحرص على أن يتم إتخاذ هذه القرارات داخل الأوبك ولمصلحة كافة الدول دون تمييز بين دول وأخرى أو بين مجموعة وأخرى مهما كانت الاختلافات السياسية بينهما .

وفى سبيل ذلك قدمت الكويت توضيحات تفوق كثيرا ما قدمته أى دولة من الدول الأعضاء فى الأوبك لدعم وإسناد قرارات الأوبك . إذ انخفض إنتاج الكويت من ٢٥ مليون برميل فى عام ١٩٧٩ إلى أقل من ٨٠٠ ألف برميل فى اليوم فى عام ١٩٨٢ ، واستمر على مستوى يقل كثيرا عما كان عليه قبل بدء الحرب العراقية الإيرانية ، ولم تتمكن الكويت من استعادة حصتها حتى الآن ، بينما تمكن العراق وبمساندة قوية من الكويت داخل الأوبك من الحصول على حصة تزيد كثيرا عن حصته قبل الحرب وقد تعرضت علاقات الكويت مع الدول الأخرى بالضرر الشديد من جراء تأييدها لمطالب العراق ، وهذا أمر وموقف معروف لدى الأخوان العراقيين. وإذا أردنا احتساب خسارة الكويت من هذا المنطلق ، وهو أمر مبرر علميا ومحاسبيا . لكنت خسارة الكويت تفوق عشرات المليارات من الدولارات ،

لقد أدى التزام الكويت بمبدأ دعم قرارات الأوبك والحفاظ على الأسعار الرسمية للأوبك واستقرارها وضمان ثباتها على مستويات مرتفعة إلى فقدانها أكثر من ٥٥ بالمائة من معدل إنتاجها التاريخى السابق الذى كان سائداً قبل نشوب الحرب العراقية الإيرانية .

لذلك ليس من الصحيح القول بأن الكويت استفادت من ظروف الحرب العراقية الإيرانية على حساب العراق وهو ما تؤكد الأرقام والحقائق المنشورة إذ هبطت

إيرادات الكويت النفطية من حوالى ستة مليارات دينار من عام ١٩٨١ إلى ١٩٨٦ مليار دينار عام ١٩٨٦ .

وعلى الرغم من الزيادة فى الأعوام الأخيرة ، فإن الإيرادات النفطية لا زالت أقل من مستواها قبل الحرب .

إن التدهور الذى حصل بأسعار النفط الخام منذ عام ١٩٨٢ لم تكن الكويت مستعدة له ، بل على العكس ، فلقد حاولت الكويت وضحت بالكثير من إنتاجها ودخلها لوقف هذا التدهور الذى حصل فى الأسعار وخسرت حصتها فى السوق بما فى ذلك عملائها وأسواقها التقليدية بينما كسبت دول أخرى معروفة جزءاً كبيراً من حصة الكويت التى فقدتها من أجل الدفاع عن الأسعار والحفاظ على مصالح الدول المنتجة . ولقد ازدادت حصة دول معينة عن طريق كسر الأسعار وإعطاء الحسومات المباشرة وغير ذلك بواسطة صفقات المقايضة وغير ذلك من الأساليب المعروفة لدى تجار النفط .

كما أن من معروف لدى كافة الملمين بأوضاع السوق البترولية بأن تدهور أسعار النفط فى منتصف الثمانينات مرتبط بسياسات الدول المستهلكة الرامية إلى تخفيض الاعتماد على النفط وخاصة النفط المستورد من دول الخليج العربية ، كما أن سياسات الأسعار المرتفعة أسهمت سواء عن قصد أو غير قصد بإنجاح تلك السياسات للدول المستهلكة مما أدى إلى إضعاف الطلب العالمى للنفط وتضاعف الإنتاج من مصادر منافسة لإنتاج الأوبك بحيث خسرت الأوبك حوالى ٥٠ بالمائة من السوق البترولية العالمية ، إلا أن ، بعض الدول المنتجة تحملت خسارة أكثر من ذلك بينما حافظ بعضها على حصته فى السوق فى حين زاد البعض الآخر من حصته .

إن الادعاء بأن الكويت قد تسببت فى التدهور الذى طرأ على النفط هو ادعاء

باطل خاصة وأن جميع التقارير المعدة من قبل الأوبك نفسها تشير إلى أن الدول التي تجاوزت حصتها قبل الاجتماع الأخير الذي عقد بشهر مايو هم تسع دول معروفة وليست دولة أو دولتان وهي جميع الدول التي تملك القدرة فيها لتجاوز حصتها ، كما أن الكويت قد التزمت في اجتماع جدة الأخير بالتقيد بحصتها وكما هو معروف عنا بأننا ننفذ ما نتعهد به ولكن لا يجب أن ينظر إلى موضوع الحصص وموضوع الالتزام من خلال منظور ضيق أو لأجل التركيز على مسئولية عدم الالتزام على دولة واحدة أو دولتين ، إذ أن عدم الالتزام من قبل العديد من الدول وينسب ومقادير فاقته كثيراً مما ينسب إلى الكويت من خرق لخصتها الإنتاجية كانت السمة المميزة لكافة اتفاقيات الإنتاج منذ بدء العمل بها ، إذ أن هذه الاتفاقية باتت سرعان ما كانت تنهار بعد فترة راحة من إرامها لأن العديد من الدول كانت لا تؤمن بها بل تأخذها راحة بالنسبة للسير على دول أخرى في تمويل ردها بسبب الدفاع الأسعار .

وبرغم التزام الكويت بحصتها إلا أنها كانت دوما صريحة في موقفها بالنسبة لعدم اقتناعها بعدالة الحصة المخصصة لها وأوضحت موقفها بالنسبة لكافة اتفاقات الإنتاج وعدالة مطالبها في كل اجتماع عقدته الأوبك لمناقشة الحصص الإنتاجية . ورغم الوعود المتكررة التي أعطيت للكويت بزيادة حصتها مع زيادة الطلب على نפט الأوبك فإنها لم تحصل حتى الآن على حصتها العادلة . إن الكويت ترى بأنه من الأجدي للأوبك وأعضائها بحث موضوع الحصص على أسس علمية ، وبأسلوب الحوار المقنع لوضع نظام يقوم على قاعدة متينة أساسها العدل والتوازن لمصالح دول الأعضاء .

معالي الأمين العام ...

حول ما ورد في المذكرة العراقية من أن زيادات في الإنتاج النفطي قد تحققت

لدول معينة فى الخليج ومنها الكويت . وما ترتب على ذلك من ثروات جمعتها تلك الدول فى غياب التصدير العراقى إبان الحرب فإن ذلك يعد تجاوزا للواقع حيث أن الحصة الإنتاجية للعراق التى غابت عن السوق قد توزعت على الدول المنتجة الأخرى فى العالم ومن ضمنها الكويت التى لم تكن فى وضع فى يمكنها من زيادة إنتاجها فى ذلك الوقت

وحول ما نسبته المذكرة العراقية من ادعاء للكويت فى حقل الرميلة وما نسب للكويت من اتهام بسرقة نفط ذلك الحقل فإنه يهمنى أن نوضح هنا بأن الطبقات الجيولوجية التى يتألف منها ذلك الحقل ممتد عبر الأراضى الكويتية العراقية وأنه إذا كان الجزء الذى يوجد داخل الأراضى العراقية يسمى بحقل الرميلة فإن الجزء الممتد داخل الأراضى الكويتية معروف باسم حقل الرتقة وتقوم الكويت بإنتاج النفط من هذا الحقل وفقا للمقاييس والأعراف العالمية بهذا الشأن والتى تقضى بالابتعاد مسافة كافية عن الخط الفاصل للحدود بين البلدين .

معالى الأمين العام ...

إن الكويت لا تنكر أبدا ما تبذله من جهود متواصلة مع الأشقاء والعراق من بينهم حول موضوع التنسيق وتطوير العلاقات فى جميع مناحيها وتثبت ذلك الوقائع والأرقام . وإن العراق الشقيق أول من يعلم ذلك بيد أن ظروف الحرب وعلى مدى العقد المنصرم قد حالت دون تحقيق ذلك الهدف ، وإن تحول التنسيق إلى مجالات أخرى وفق متطلبات تلك المرحلة .

وإن حرصنا على استمرار تطور العلاقات الاقتصادية تمثل فى تطلعات طموحة من الجانبين لإرساء قواعد التعاون فى هذا المجال وأن هدفنا من ذلك لم يكن فى يوم من الأيام هدفا سياسيا أو إعلاميا وإنما تصميمنا على خلق قاعدة متينة ذات مردود إقتصادى ينعم بنتائج وخيراته أبناء البلدين. ولعل ما يستحق الإشارة إليه

هنا كمشروعات كبرى بين البلدين موضوع إسالة المياه والربط الكهربائي فضلا عن المشاريع الأخرى المختلفة . وعلى أية حال فإنه ما كان لنا أن نشير لمثل هذه القضايا لولا ورودها في المذكرة العراقية فضلا عن أن مثل هذه المشاريع الكبرى والهامة على طريق التنسيق بين البلدين تم إقرارها من فترة لم تتجاوز السنة أي منذ آخر زيارة لسمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء حفظه الله حيث تم خلالها توثيق مثل هذه المشاريع المشار إليها ...

ولاشك أن التعامل الأشمل بين مؤسسات البلدين الرسمية والخاصة يتطلب شروطا لاتخفى على الاقتصاديين ولقد وعد الأخوة في العراق في مناسبات عديدة بمراجعة الكثير من الانظمة والقوانين التي ربما أعاقحت إنطلاقات التعاون المطلوب . وبطبيعة الحال فإن تلك القوانين والأنظمة هو شأن عراقي لادخل لنا به ولكن علينا أن نفهم أيضا بأن رأس المال الخاص يبحث دوما عن المناخ الأفضل والأيسر في التعامل .

وفيما يخص التنسيق بين البلدين تعرضت المذكرة العراقية إلى المسار الجوي بين بغداد والبصرة - الكويت حيث ذكرت بأن الكويت وراء تعطيل إستئناف الطيران المدني على هذا المسار الجوي .. وللإيضاح فإن إعتبارات عديدة تتصل بقضايا متداخلة بين الجهات الفنية المتماثلة والتي تتبنى علاجها وتسويتها بروح من الرغبة الصادقة في استئناف ذلك المسار .

ولعل من المفيد في هذا الصدد أيضا الإشارة إلى وجود لجنة كويتية عراقية مشتركة تشمل النشاطات التجارية والجمركية والترانزيت وغيرها تضم أعضاء من وزارتي التجارة والصناعة في البلدين تجتمع بانتظام ودورياً للتنسيق في القضايا المتعلقة بتلك النشاطات والتي لا مجال لايرادها ضمن هذه المذكرة .

معالي الأمين العام ...

إن موضوع ترسيم الحدود القائمة بين البلدين ليست بالقضية المعقدة التي تحتاج فعلاً إلى طيلة الفترة الماضية للعودة إلى نقطة البداية فهي واضحة لدينا إذ تحكمها الاتفاقات والمواثيق الموقعة بين بلدينا ويبقى بعد ذلك حسن النية في مواجهتها والشجاعة في حلها .

وأنها مناسبة أن نؤكد فيها حرصنا وعزمنا الدائم على التوصل مع الأقاء إلى قفل ملف هذا الموضوع الذي يظلم شعوبه ويؤلم أبنائنا بقتل هذه الأرواح .
نشهد لها حالياً ولعل تواصلنا معكم في هذا الموضوع .
لاهتمامنا الكبير .

معالي الأمين العام ...

تناولت المذكرة العراقية ما أطلقت
مشاريع اتفاقيات عرضت علينا وأشار
من الدول الشقيقة في المنطقة . ومن
يسمى بالاتفاقيات المقترحة من الأخوة في العراق .
متطابقاً لتلك الاتفاقيات الموقعة مع الأشقاء في المنطقة . عن غياب مبدأ
التعاون المتكافئ في مضمونها ... ولسنا في حل بهذه المبركلة من نشر تلك
المسودات إلزاماً بأخلاقيات العمل السياسي .

معالي الأمين العام ...

من خلال مطالعتنا للرد العراقي نلاحظ تجاهل ما طرحناه في مذكرتنا السابقة من
تصور لمعالجة هذه القضية ضمن الإطار العربي فالكويت كانت وستظل واضحة في
تصميمها على أن تتعامل عربياً في حل قضاياها مع الأشقاء باعتبار الجامعة
العربية هي البيت العربي الذي نستظل جميعنا بسقفه ومن هنا فقد كنا واضحين
وبصورة لا تدع مجالاً للشك باعتبار الجامعة العربية هي القناة الطبيعية لاحتضان

قضيتنا وفي الوقت الذي نشير فيه إلى ذلك المقترح فإننا نعرب عن ترحيبنا بإية أفكار أو مقترحات مساندة من الأشقاء يمكن لها أن تؤمن الحل الذي يطوى وإلى الأبد هذه القضية التي مازالت تلقي بظلالها القائمة على علاقات البلدين الشقيقين . والكويت وهي تتقدم بهذه المذكرة فإنها تأمل في تجاوب الأشقاء في العراق الشقيق للجهود الخيرة الهادفة إلى تطويق هذا الخلاف الطارئ بين البلدين وذلك حتى يمكن لنا جميعا أن نحقق ما نصبو إليه من سراحل إيجابية متقدمة في علاقاتنا بما يسهم في دعم وتعزيز دورنا العربي وبما يحقق تطالعاتنا وآمال أمتنا العربية ويؤمن مصالحها القومية العليا .

وفي الختام أرجو يامعالي الأمين العام التفضل بتوزيع هذه المذكرة على الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية .

والله ولي التوفيق

صباح الأحمد

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية

وثيقة رقم (٧)

• نص رسالة الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء

ووزير الخارجية إلى الأمين العام للأمم المتحدة ،

سعادة الأمين العام للأمم المتحدة

خافير بيريز دى كويار .

تحية طيبة وبعد :

أود إطلاع معاليكم على أن الكويت تلقت مذكرة من الحكومة العراقية مؤرخة في ١٥ / ٧ / ١٩٩٠ تضمنت عددا من الادعاءات والالتهاامات التي لا تستند إلى أساس من الصحة وقد انحصرت تلك الادعاءات والالتهاامات بالآتي :

أولاً : الادعاء بأن الكويت تقف وراء التدهور الذي طرأ على أسعار النفط في السوق العالمية وذلك بإغراق السوق النفطية بمعدلات إنتاج عالية .

ثانيا : الإتهام بأن الكويت قامت بسرقة نفط العراق الواقع ضمن حقل الرميلة العراقي .

ثالثا : الإدعاء بأن الكويت فيما عمدت إليه أنفا ألحقت ضررا بالغا بالاقتصاد العراقي يعد بمثابة عدوان عسكري .

رابعا : الإتهام بأن ما تقوم به الكويت إنما يتم بتدبير مسبق وباتفاق مع جهات أجنبية .

خامسا : الإدعاء بأن الكويت تتباطأ في التجاوب مع المساعي الهادفة إلى حل مسألة الحدود وقد عمدت إلى الزحف التدريجي والمبرمج في اتجاه أرض العراق وإقامة منشآت على أرضه .

إن ما ورد من ادعاء بأن الكويت وراء تدهور الأسعار يتنافى مع الحقيقة والواقع حيث أن المتتبع لمسألة أسعار النفط يدرك وبوضوح أن تدهور الأسعار كان بفعل مشكلة عالمية تدخل فيها أطراف عديدة منتجين ومستهلكين ومن داخل الأوبك وخارجها . أما الادعاء بأن الكويت تسرق نفطا عراقيا فإننا نود أن نؤكد هنا بأن استخراج الكويت للنفط في تلك المنطقة إنما يتم في آبار تقع ضمن الأراضي الكويتية جنوب خط الجامعة العربية على مسافة كافية من الحدود الدولية وفقا للمقاييس العالمية .

وعن ادعاء العراق بأن الكويت تتباطأ في التجاوب مع المساعي الهادفة إلى الزحف التدريجي باتجاه الأراضي العراقية وإقامة منشآت على الأراضي العراقية فإن ذلك يعد تزيفا للواقع وعرض الحقائق معكوسة فقد سعت الكويت في شكل متواصل إلى ترسيم الحدود بين البلدين وإنهاء المشاكل المعلقة ولكن العراق كان يرفض وباستمرار وضع حد لتلك المسألة القائمة بين البلدين في الوقت الذي سعى فيه العراق وأثناء الحرب إلى ترسيم الحدود بشكل نهائي مع الدول العربية الشقيقة الأخرى المجاورة له .

إن الكويت في الوقت الذي ترغب فيه أن تسترعى انتباه سعادتكم إلى خطورة الادعاءات والاتهامات الواردة ضمن المذكرة العراقية فإنها تود أن تشير أيضا إلى ما ورد في المذكرة من تهديد واضح للكويت وذلك عندما أوضحت المذكرة بأن العراق سيحتفظ بحقه بمطالبة المعنيين بإصلاح التجاوز ، وهو تجاوز تؤكد الكويت بطلان صحته .

كما تود الكويت التأكيد على أنه في الوقت الذي يشهد فيه العالم إنفراجا واضحا وتضاءل فيه بؤر التوتر وفي الوقت الذي عملت فيه الكويت جاهدة لوضع حد لحرب مأساوية دامت لأكثر من ثماني سنوات وعصفت بأمن واستقرار المنطقة

فضلا عما مثله من تهديد مباشر للأمن والسلام الدوليين. في هذا الوقت تأتي هذه
المذكرة العراقية لتعمل على التلويح بإعادة التوتر إلى المنطقة بما ينطوي به من
أبعاد خطيرة . وما يدعو إلى الأسف أن تأتي هذه المذكرة في مرحلة هامة ودقيقة
وفي وقت تتسلط الأضواء والاهتمام عربيا ودوليا على استمرار مأساة الشعب
الفلسطيني ومحاولة إيجاد حل متفاوض عليه لها .

سعادة الأمين العام ...

على الرغم من نوايا العراق في مواصلة التصعيد الإعلامي إلا أن الكويت تود
أن تؤكد إلزامها المبدئي في تعاملها مع جيرانها والقائم على أساس من حسن
الجوار والتعايش السلمي واللجوء إلى الحوار في حل المشاكل المعلقة بين البلدين ،
كما تود أن تؤكد في هذا الصدد إلزامها التام بميثاق الأمم المتحدة ومقاصده
وأهدافه .

سعادة الأمين العام ...

لقد تقدمنا بهذه المذكرة لإطلاع سعادتكم على هذه الادعاءات والالتهامات
الموجهة ضد الكويت العضو في منظمتكم الموقرة وسنعمل على موافاة سعادتكم بما
يستجد من تطورات بهذا الشأن .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق تقديرى وإحترامى ..

صباح الأحمد الجابر الصباح

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

وثيقة رقم (٨)

. كلمة حضرة صاحب السمو الأمير في الساعات الأولى

للعديان العراقي على الكويت :

بسم الله الرحمن الرحيم

{ يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون } صدق الله العظيم .

يا أبناء شعبنا الكريم .. يا أهل الكويت . يا أبناء ذلك الرعيل الأول الذي عبر بحور المستحيل وبذل الدم والعرق رخيصا من أجل أن تكون الكويت عزيزة الجانب شامخة الهامة ... أتحدث إليكم اليوم ومشاعر الألم والحزن تعتصر قلبي ... الألم لأن كويتنا العزيزة تعرضت لعديان غاشم استهدف أرضنا وشعبنا بعدما اجتاحت هذا البلد الصغير الأمن المسالم مئات الدبابات ، وانهاled عليه عشرات الألوف من الجنود وعصفت بسمائه الصافية جموع الطائرات تنشر الرعب والدمار وما يحزننا ، أيها الاخوة ، أن مصدر هذا العديان الغاشم لم يكن عدوا معروفا فنتقى شره أو بعيدا عنا فنرتاب في أمره .. بل ويا للأسف الشديد ، جاء العديان من أخ وجار قريب ... شددنا أزره في محنته ووقفنا إلى جانبه في ضيقه . وأصابنا من جراء ذلك ما أصابنا ... وكنا نقول : أن هذا واجب الأخوة والعروبة وحق الجوار . ولاملك إزاء هذا إلا أن نقول : حسبنا الله ونعم الوكيل ..

الاخوة والاخوات :

إذا كان هذا العديان قد تمكن من احتلال أرضنا فإنه لن يتمكن أبدا من احتلال عزيمتنا . وإذا كان المعتدون قد استولوا على مرافقنا ومنشآتنا العامة فإنهم لن يستطيعوا أبدا الاستيلاء على إرادتنا . فعزيمتنا وإرادتنا هما عزيمة وإرادة آبائنا

وأجدادنا الذين واجهوا أعتى التحديات فلم تلن لهم قناة ولم يخضعوا لأى عدوان .
وكويت اليوم هى كويت الأمس ... أرض العزة والكرامة ... بلد الرجال ومنبت
الأبطال .. لم تطأى رأسها للغزاة ولا خففت جبينها للمعتدين وسيشهد التاريخ
أن الكويت مر بمحن كثيرة وآلام جسيمة وتعرض لاعتداءات وغزوات متعددة على
مر الزمن . ولكن بصمود الكويتيين وعزيمتهم وإيمانهم بقيت الكويت مرفوعة
الراية ، شامحة الكرامة .

وبقدر ما سجل التاريخ للكويت هذه المشرفة فى أوسع صفحاته ، سجل للمعتدى
فى الوقت نفسه صفحات مظلمة من العار والخزى

الاخوة والاخوات :

سوف يسجل لكم التاريخ يا أبناء هذا الجيل ، أهل الكويت ، أنكم واجهتم أشد
المحن ضراوة فلم تستكينوا ، وأنكم قاسيتم أحلك الساعات فلم تهنوا ، وأنكم
وقفتم فى وجه جبروت القوة ولم تخضعوا . وسوف يذكر لكم التاريخ أنكم وقفتم
صفا واحدا فى وجه العدوان ، وأن المعتدين لم يجدوا فيكم ثغرة ينفذون منها إلى
ضرب وحدتنا وطماسك شعبنا .

يا أبناء الكويت :

إن التاريخ سيسجل لكم بصفحات الفخر والعز كما سجل لابائكم وأجدادكم من
قبلكم تلك الوقفة الشجاعة والتصدى الباسل الذى قمتم به وقامت به قواتكم
المسلحة من جيش وحرس وطنى وشرطة لمواجهة جحافل العدوان بقلوب ثابتة مؤمنة
باللّه ومؤمنة بكل ذرة من تراب الوطن رواها الآباء والأجداد بالدم والعرق .
واعلموا ، أيها الاخوة ، أننا لسنا وحدنا فى مواجهة العدوان فمعنا العرب
والمسلمون . كما تقف معنا دول العالم التى لم تتردد لحظة فى رفع صوتها عاليا
استنكاراً وإدانة للعدوان وفوق هذا كله فإننا أصحاب حق ندفع الظلم والعدوان عن

وطننا ونصون شرفنا وعرضنا ونذود عن سيادتنا واستقلالنا .

والله معنا جميعا وهو نعم المولى ونعم النصير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وثيقة رقم (٩)

* بيان مجلس وزراء الخارجية العرب في ٣/٨/١٩٩٠ .

إن مجلس جامعة الدول العربية في دورته غير العادية المفتوحة بتاريخ ١١ محر ١٤١١ هـ الموافق ٢/٨/١٩٩٠ م. في القاهرة * وبناء على الطلب المقدم من دول الكويت لعقد دورة غير عادية لمجلس الجامعة للنظر في العدوان العراقي على الكويت .

* وبناء على المادتين الخامسة والسادسة من ميثاق جامعة الدول العربية .

* وبناء على المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة .

* وبناء على المادة الثانية من ميثاق التضامن العربي الذي وافق عليه مؤتمر القمة العربي الثالث في الدار البيضاء .

يقرر :

١ - إدانة العدوان العراقي على دولة الكويت ورفض أية آثار مترتبة عليه وعدم الاعتراف بتبعاته .

٢ - إستنكار سفك الدماء وتدمير المنشآت .

٣ - مطالبة العراق بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية إلى مواقعها قبل ١٠ محرم ١٤١١ هـ / الموافق ١ / ٨ / ١٩٩٠

٤ - رفع الأمر إلى أصحاب الجلالة والفخامة والسمو رؤساء الدول العربية للنظر في عقد إجتماع قمة طارئ لمناقشة العدوان ولبحث سبل التوصل إلى حل تفاوضي دائم ومقبول من الطرفين المعنيين يستلهم تراث الأمة العربية وروح الأخوة والتضامن

ويسترشد بالنظام القانونى العربى القائم .

٥ . تأكيد تمسكه المتين بالحفاظ عل السيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء وتجديد حرصه على المبادئ التى تضمنها ميثاق جامعة الدول العربية بعدم اللجوء إلى القوة لفض المنازعات التى قد تنشأ بين الدول الأعضاء واحترام النظم الداخلية القائمة فيها وعدم القيام بأى عمل يرمى إلى تغييرها .

٦ . رفض المجلس القاطع لأى تدخل أو محاولة تدخل أجنبى فى الشئون العربية .

٧ . تكليف الأمين العام بمتابعة تنفيذ هذا القرار وإخطار المجلس بما يستجد .

٨ . إعتبار المجلس دورته غير العادية فى حالة إنعقاد مستمر.

وثيقة رقم (١٠)

بيان وزارة الخارجية المصرية في ٣ / ٨ / ١٩٩٠

أصدرت وزارة الخارجية بياناً في ٣ أغسطس ١٩٩٠ بشأن الغزو العراقي للكويت فيما يلي نصه :

بعد ان اسفرت المساعي الكثيفة التي بذلت مؤخراً لإحتواء الخلاف بين العراق والكويت عن موافقة قادة البلدين الشقيقتين على الدخول في حوار ودي تمهيداً لتسوية الخلافات القائمة بينهما وبعد أن عقدت جلسة الحوار الاولى في جدة وسط توقعات متزايدة وآمال تولدت لدى الجماهير العربية بانفراج الأزمة فوجئت جمهورية مصر العربية بالغزو العراقي للكويت وما ترتب عليه من مضاعفات مؤسفة من ومخالفة لأحكام القانون ومبادئ الشرعية الدولية. فانه يشكل اخلاقاً واضحاً بتعهد جميع الاقطار العربية بعدم التدخل في الشئون الداخلية لبعضها البعض وهو تعهد منصوص عليه صراحة في ميثاق جامعة الدول العربية وأكدته المؤتمرات العربية الأخيرة التي اضطلع فيها العراق بدور بارز في تثبيت الالتزام بهذا المبدأ وفي المطالبة بتعميق مفهوم التضامن العربي وترى مصر في ضوء هذه الحقائق ان الوضع يتطلب اتخاذ الخطوات التالية فوراً دون أبطاء .

أولاً : انسحاب القوات العراقية من الاراضى الكويتية .

ثانياً : الكف عن محاولة تغيير نظام الحكم في الكويت بالقوة وترك الشئون الداخلية للكويت للشعب الكويتي الشقيق يقررها بإرادته الحرة وقراره المستقل .

ثالثاً : ارتباط البلدين بأسلوب محدد لتسوية الخلافات القائمة بينهما عن طريق المفاوضات السلمية .

وثيقة رقم (١١)

*** بيان المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية**

(القاهرة في ٥ / ٨ / ١٩٩٠) .

تلقى المؤتمر بعميق الأسف أنباء الاحداث المأساوية التى نشبت بين عضوين من أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامى هما العراق والكويت والتى تصادف وقوعها خلال انعقاد هذا المؤتمر فى وقت كانت فيه الأمال معقودة فيه على قرب نجاح الاتصالات المباشرة التى كانت جهود عربية أخوية مخلصمة قد نجحت فى ترتيبها لإحتواء الأزمة التى نشبت بين البلدين الشقيقين والتوصل إلى تسوية سلمية مرضية للخلاف بينهما .

وعرب المؤتمر عن تأييده للبيان الذى أصدره الأمين العام للمنظمة فى هذا الصدد يوم الحادى عشر من محرم ١٤١١ هـ الموافق الثانى من أغسطس ١٩٩٠ م .

ويدين المؤتمر العدوان العراقى على الكويت ويرفض أية آثار مترتبة عليه مع عدم الاعتراف بتباعاته ويطالب بالانسحاب الفورى للقوات العراقية من الأراضى الكويتية والعودة إلى مواقعها قبل العاشر من محرم ١٤١١ هـ الموافق الأول من أغسطس ١٩٩٠ م والالتزام بمبادئ ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى وبصفة خاصة فيما نصت عليه من ضرورة تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء بالوسائل السلمية وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية لأى دولة .

كما يطالب البلدين بمراعاة مقتضيات حسن الجوار وعدم محاولة تغيير النظام الداخلى فى أى منهما بالقوة واحترام سيادة واستقلال ووحدة أراضى كل دولة وامتناع الدول الأعضاء عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد وحدة وسلامة الأراضى والاستقلال السياسى لأى منهما . وإذ أحيط المؤتمر علماً بإعلان

الحكومة العراقية عزمها على سحب قواتها المسلحة من الكويت فإن المؤتمر سيتابع تنفيذ هذا التعهد دون قيد أو شرط من الجانب العراقي مؤيداً نظام الحكم الشرعي في الكويت بقيادة صاحب السمو أمير الكويت ورئيس القمة الإسلامية الخامسة كما يؤكد تضامنه التام مع أمير الكويت وحكومتها وشعبها .

وثيقة رقم (١٢)

وقائع القمة العربية الطارئة فى القاهرة فى ١٠/٨/١٩٩٠

١ - كلمة الرئيس مبارك فى افتتاح القمة

بسم الله الرحمن الرحيم .. نفتتح مؤتمر القمة غير العادية الطارئ الذى يعقد للنظر فى التطورات الخطيرة التى يشهدها العالم العربى بغرض تطوير الازمة الحالية التى تهدد أمن وسلامة المنطقة ومحاولة ايجاد حل لها يستند الى الشرعية الدولية والى مبادئ وميثاق جامعة الدول العربية واستأذنكم فى اللقاء كلمتى فى بداية هذا المؤتمر .

اصحاب الجلالة والفخامة والسمو ملوك ورؤساء وامراء الاقطار العربية الشقيقة اسمحوا لى ان ارحب بكم أيها الاخوة فى بلدكم الثانى مصر .. وان اعبر لكم عن خالص الامتنان والتقدير لاستجابتكم الجماعية والتلقائية لدعوتنا لعقد هذا المؤتمر الطارئ بالقاهرة لبحث قضية هامة عاجلة تشغل اذهان شعوبنا فى الوطن العربى .. على امتداده وتسبب كثيرا من القلق لمعظم شعرب العالم التى تتطلع الى الامة العربية فى هذه اللحظات الحرجة فى محاولة للتعرف على حقيقة ما يدور على اراضيها والتساؤل عما ستفعله للخروج من المأزق الذى وضعت فيه بعد الاحداث الاخيرة .

ان خطبا جللا قد وقع على ارضنا فى الايام الماضية وقد حدث على نحو مفاجئ وبصورة لم تشهدها امتنا العربية فى تاريخها القديم والحديث ويخالف توقعات الجماهير العربية فى الشرق والغرب فكان طبيعيا ان تكون له انعكاساته واصداؤه المدوية الجسيمة بالنسبة لنا جميعا ومن ثم فان المسئولية تنعقد علينا فرديا وجماعيا للتصدى لهذه المخاطر .

واود ان اقر فى بداية كلمتى ان هذا المؤتمر لم يقصد به ولن يكون ساحة لاجراج
القطر العراقى الشقيق وتوجيه الاتهامات له بصورة أو باخرى أو النيل من دوره
واعتياره . فنحن جميعا نعتز بالعراق وشعبه ونعتز بدوره كرافد من روافد القدرة
العربية عبر تاريخ امتنا الطويلة . خريصون على العراق .

اننا جميعا خريصون على العراق بكل ما يمثله الشعب الحضاره ، القدرة ، الدور
. وليس منا من يقبل التفريط فى اى عنصر من هذه العناصر الاساسية فى البنيان
العربى ويعلم الله ان هذا الحرص على العراق ومنجزاته وسيادته كان هو السبب
الذى دفعنا جميعا الى التسابق من اجل احتواء الازمة التى ثارت بسبب خلافات
بين العراق ودولة الكويت الشقيقين والتى تحتل فى قلوبنا جميعا مكانة لا تختلف
عن مكانة الاخر . ولذا فنحن لا ننحاز لطرف على حساب الاخر لان مفهوم الامة
لدينا يستلزم اننا نسلم أولاً وقبل كل شئ بان جميع الاقطار العربية تحتل نفس
الموقع فى الإطار العام وانها تشكل حلقات متكافئة فى منظومة الاسرة العربية
بصرف النظر عما تملكه من عناصر القوة البشرية او المادية او العسكرية لان القوة
هى طرف العرب جميعا وليست قوة احد ضد اخر او قوة دولة على حساب دولة
اخرى .

وبغير هذا لا ينبغى لنا ان نستخدم تعبير الامة العربية .

ايها الاخوة الاعزاء .

لسنا بحاجة للخوض فى تفاصيل الاحداث التى وقعت فى الشهر الماضى والايام
التى انقضت من هذا الشهر فتلك وقائع نعرفها جميعا ونذكر ابعادها ونتائجها .

كما اننا نعلم علم اليقين انها اصبحت تستأثر باهتمام العالم بشرقه وغربه
وشماله وجنوبه وتفتح الباب لمضاعفات خطيرة لن تتوقف عند حدود بلد عربى معين
او تفرق بين نظام واخر بل انها سوف تجرف الجميع وتعصف بامنهم واستقرارهم فى

الحاضر والمستقبل وتحول المنجزات التي حققوها الى هدائم تزرعها الرياح وتذهب سدى . ويكفى في هذه العجالة ان اشير الى نقاط معينة اراها ضرورية وحيوية للخروج من هذا المأزق .

اولا : ان الخيار امامنا واضح بين عمل عربى ليصون المصالح العليا للامة العربية ويحفظ لنا العراق والكويت معا على اساس المبادئ التي ارتضيناها ليصلا بين المباح والمحرم وبين الحق والباطل واما تدخل خارجى لا قول لنا فيه ولا سيطرة لنا عليه ولا يمكن ان يكون المحرك اليه هو الحفاظ على كيان العرب وحقوقهم بل انه سوف يسترشد بالضرورة باهداف القوى التي تتطلع به وتسانده .

ونعبارة اخرى فليس من البدائل المطروحة او المقبولة ان يبقى الوضع على ما هو عليه لانه وضع مختل متفجر يتفاقم كل يوم من سيئ الى اسوأ ويحمل بين ثناياه مخاطر جمة لنا جميعا .

ثانيا : ان المظلة العربية للخروج من هذا المأزق تمثل الخيار المأمون والمضمون الذى التزمنا جميعا بقبوله يوم وقعنا ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والبديل الذى كرسناه فى العمل العربى والممارسة لمتصلة قرابة نصف قرن وكانت فترة مشحونة مليئة بالمنازعات التى افزتها عوامل متشابكة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحصول الاقطار العربية على استقلالها والاختلاف فى الرؤية فى كثير من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

ثالثا : انه اذا كان هدف الوحدة العربية هدفا عزيزا غاليا علينا جميعا فانه لا بد ان نضع له اطاره السليم وآلياته ووسائل تحقيقه بالتدرج الذى يأخذ الامر الواقع بعين الاعتبار والالتزام بتوفير عنصر التآخى لدى كافة الاطراف فلم يعد من الجائز ان تتحقق الوحدة بقوة السلاح كما كان يحدث فى الازمان الغابرة .. كما انه ليس من الجائز ان تفرض على شعب بعينه لاعتبارات تاريخية أو جغرافية او اقتصادية

معينة او تحت ضغط او اكراه .

رابعاً : ان مبدأ اللجوء الى القوة داخل الاسرة العربية هو مبدأ مرفوض بالنظر الى الخطوة التى يمثلها للنظام العربى كله فهو ينهى تماما مفهوم التضامن العربى ويضرب فى مقتل فكرة وحدة المصلحة والمصير ويدفع العربى مرغماً التفكير فى اخيه العربى على اساس انه قد يشكل خطراً عليه وعلى امته ومصالحه وتلك هواجس كفيhle بنسف الاساس الذى يقوم عليه كيان الامة الواحدة ويتصل بهذا المبدأ قضية اخرى لا تقل عنه اهمية وهى ضرورة الالتزام بعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول العربية لان هذا التدخل كان من الاساليب التى تلجأ اليه القوى الكبرى عند تعاملها مع الدول الصغيرة لتعصف بسيادتها وتهيمن على شئونها .

ولهذا فقد عنى ميثاق الامم المتحدة الذى وضع فى اعقاب الحرب العالمية الثانية بابرار أهمية هذا الالتزام .

ويحضرنا فى هذا المقام ان الاخ الرئيس صدام حسين قد عنى عناية خاصة بهدف تحريم استخدام القوة بين الاقطار العربية فنراه يحرص على اصدار اعلان قومى فى الثامن من فبراير عام ١٩٨٠ نص فى مادته الثانية على ما يلى بالحرف الواحد .. تحريم اللجوء الى القوات المسلحة من قبل اية دولة عربية ضد . اى دولة عربية اخرى وفض اى منازعات يمكن ان تنشأ بين الدول العربية بالوسائل السلمية وفى ظل مبادئ العمل القومى المشترك والمصلحة العربية العليا .

وقد تكرر هذا الالتزام على لسان الاخ الرئيس فى مناسبات عديدة بصورة تثبت انه يشكل حجر الزاوية فى فكر القيادة العربية ومنهجها . خامساً : ان مبدأ الاستيلاء على الأرض بالقوة يشكل تهديداً جسيماً للامة العربية بالفعل وإضراراً بقضاياها الأساسية وإضعافاً للحجج التى تسوقها فى المحافل الدولية وهى تسعى لحماية حقوقها ومصالحها لسنا فى حاجة إلى تحديد هذه الأضرار فهى معروفة لنا

جميعاً وبكل تفاصيلها .

سادساً : إن مفهوم الأمن القومى العربى ، وهو موضوع فى غاية الأهمية لأن الأمن هو أساس الوجود وهو الشرط الأساسى الذى لا غنى عنه للبقاء والتطور والتقدم والعنصر الذى يجعل الإنسان قادراً على الإنجاز والإبداع .

وقد بذلت محاولات عديدة للتوصل إلى رؤية مشتركة للأمن القومى العربى تتفق عليها ونتبناها ونلتزم بها .

لقد تطرقنا إلى هذا الموضوع فى كثير من مداولاتنا فى مؤتمر قمة الرباط فى العام الماضى وفى مؤتمر قمة بغداد الأخير .

ومازال هناك الكثير الذى يمكن إضافته حتى تتبلور تلك الرؤية المتكاملة مستوحاه من المواقف التى وقفناها ومن إيماننا بالعلاقة المصيرية التى تربطنا وتعريفنا للأخطار التى تواجهها .

وعندما نتوصل إلى صياغة هذا المفهوم الواحد للأمن العربى فإنه يكون طبيعياً عندئذ أن نتفق على اقتسام المسئولية والتبعات كل فى حدود قدرته وطاقاته طالما أننا سوف نقسم المكاسب الناتجة عن إقامة نظام منيع للأمن القومى العربى يحمى مصالحنا ويذود عن ديارنا ومقدساتنا .

سابعاً : إننا يجب أن نولى اهتمامنا خاصة بأمن جميع الأقطار العربية فى الخليج وتعزيز شعوب أبنائها بالأمان والاستقرار فمن المقطوع به أن الأحداث الأخيرة قد عصفت بإحساسهم بالأمن والطمأنينة وبدلت رؤيته للأخطار المحدقة بهم ومصادرها ولطبيعة العلاقات بين الأقطار الخليجية والبلدان المجاورة .

واحب ان نظمئن اشقاؤنا فى كل دول الخليج الى اننا ملتزمون بإيقاف الفتنة قبل ان تستفحل ويستشرى خطرها وحاسد يتشفى فى أبناء الاسرة الواحدة الذين انقلبوا

على انفسهم وتورطوا فى قتال لا يمكن ان يسفر عن غالب ومغلوب او منتصر ومهزوم فكلنا خاسرون فى مصالحنا وامننا وهيبتنا لدى سائر الامم والشعوب .

ثامناً : ان الطريق معد للتوصل الى اتفاق حول النقاط الرئيسية التى تؤدى الى الخروج من هذا المأزق فاذا خلصت النوايا وصحت العزائم فان لدينا من الصيغ ما يتيح لنا ان نضع حدا لهذه الازمة خلال ايام معدودة ولنا فى القرار الذى اصدره مجلس الجامعة العربية فى الثالث من هذا الشهر بداية نستطيع ان نبني عليها ونضيف اليها . المهم فى كل هذا ان يكون واضحاً انه لا حل للازمة ولا خروج من المأزق الا بانسحاب القوات العراقية من ارض الكويت وترك شئون الكويت الداخلية لشعبه دون معقب عليها او رقيب واحترام الوضع الشرعى للحكومة كما كان قائماً قبل وقوع الغزو العراقى وكما هو معترف به من العالم أجمع وإلغاء كافة القرارات والاجراءات التى صدرت على خلاف ذلك . لقد دقت نواقيس الخطر فى مرحلة من ادق مراحل النضال العربى وتعاضمت التهديدات والتحديات التى تواجهنا ونحن نرنو يا بصارنا الى فجر جديد يسوده السلام والاستقرار والتقدم هل تعجز امتنا صاحبة التراث الحاضرى الهائل والرصيد الروحى الحافل عن استيعاب حقيقة التحديات والتهديدات التى تصادف طريقها . وهل تنصرف شعوبنا الى خلافات مصطنعة وعداوات مفتعلة لا جذور لها فى تاريخنا وتراثنا وتبتعد عن الاهداف القومية الكبرى التى ترسخ وجودها وتعمق كيائها وتصون مصالحها . كلا لن يكون هذا لن يكون عربى القرن الحادى والعشرين هو العاجز والتائه فى ظلمات الجهل والشلل ولن تكون الامة العربية هى الرجل المريض فى هذا العصر . ولن تضيق سدى ارواح الشهداء الذين سقطوا فداء أوطانهم وامتهم فى كل شبر من الارض العربية الطيبة ولن نضل طريقنا او نخطئ اهدافنا .

اهدافنا مزيد من القوة مزيد من العزة لكل شعب عربى وسيلتنا مزيد من التضامن العربى الشامل الذى يظل جميع افراد الاسرة الكبيرة اينما كانوا وتحت

اي ظروف وجدوا ايماننا جازم بأن كل ما يصيب شعبا عربيا من ضرر هو ضرر علينا جميعا وبنفس القدر .

مسيرتنا يرعاها الله وتصونها المبادئ وتحفظها القيم الرفيعة من الذلل والخطأ قلوبنا طاهرة مطهرة وسرائرنا نقية تدفعنا الى توحيد صفوفنا وجمع كلمتنا على طريق الحق والخير فلنمض الى العمل فى هذه اللحظات العصيبة مزودين بدعاء شعوبنا بأن يلهمنا الله الرؤية ويمنحنا القوة لتحقيق ما يتطلع اليه كل عربى أينما كان موقعه وموطنه والله يوفقنا ويهدى خطانا ويرعى عملنا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

٢ - البيان الختامى للقمة

- ان مؤتمر القمة العربى غير العادى ، المنعقد فى القاهرة (جمهورية مصر العربية) يومى ١٩ و ٢٠ المحرم ١٤١١ هـ، الموافق ٩ و ١٠ / ٨ / ١٩٩٠ م
- بعد الاطلاع على قرار مجلس جامعة الدول العربية الذى انعقد فى دورة غير عادية فى القاهرة يومى ٢ و ٣ أغسطس / آب ١٩٩٠ .
- وبعد الاطلاع على البيان الصادر عن المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية الذى صدر بالقاهرة الخامس من أغسطس / آب ١٩٩٠ .
- وانطلاقا من احكام ميثاق الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية .
- وانطلاقا من ميثاق الامم المتحدة وبشكل خاص الفترة الرابعة من المادة الثانية والمادتين ٢٥ و ٥١ .

ـ وادراكا للمسئولية التاريخية الجسيمة التى قملها الظروف الصعبة الناجمة عن الاجتياح العراقى للكويت وانعكاساته الخطيرة على الوطن العربى والامن القومى العربى ومصالح الامة العربية العليا .

يقرر

١ ـ تأكيد قرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر فى ١٩٩٠/٨/٢ وبيان منظمة المؤتمر الإسلامى الصادر فى ١٩٩٠/٨/٤ .

٢ ـ تأكيد الالتزام بقرارات مجلس الامن رقم ٦٦٠ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢ ورقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٦ ورقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٩ بوصفها تعبيرا عن الشرعية الدولية .

٣ ـ اذانة العدوان العراقى على دولة الكويت الشقيقة وعدم الاعتراف بقرار العراق ضم الكويت اليه ولا بأى نتائج اخرى مترتبة على غزو القوات العراقية للاراضى الكويتية ، ومطالبة العراق بسحب قواته منها فورا واعادتها الى مواقعها السابقة على تاريخ ١ / ٨ / ١٩٩٠ .

٤ ـ تأكيد سيادة الكويت واستقلاله وسلامته الاقليمية باعتباره دولة عضواً فى جامعة الدول العربية وفى الامم المتحدة والتمسك بعودة نظام الحكم الشرعى الذى كان قائما فى الكويت قبل الغزو العراقى ، وتأيينه فى كل ما يتخذ من اجراءات لتحرير ارضه وتحقيق سيادته

٥ ـ شجب التهديدات العراقية لدول الخليج العربية واستنكار حشد العراق لقواته المسلحة على حدود المملكة العربية السعودية وتأكيد التضامن العربى الكامل معها ومع دول الخليج العربية الأخرى وتأيين الاجراءات التى تتخذها المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى اعمالا لحق الدفاع الشرعى وفقا لاحكام المادة

الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية
والمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ولقرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ بتاريخ
١٩٩٠/٨/٦ ، على ان يتم وقف هذه الاجراءات فور الانسحاب الكامل للقوات
العراقية من الكويت وعودة السلطة الشرعية للكويت .

٦ - الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى بنقل
قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة دفاعاً عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أى
عدوان خارجي .

٧ - تكليف الأمين العام للجامعة العربية بمتابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير
عنه خلال خمسة عشر يوماً إلى مجلس الجامعة لاتخاذ مايراه في هذا الشأن .

وثيقة رقم (١٣)

• تصريح لسمو الشيخ سعد العبد الله الصباح ولي العهد

ورئيس مجلس الوزراء في زيارته للإسكندرية .

يطيب لى دائماً أن أجيء إلى مصر الشقيقة .. مصر الشهامة والشرف والأصالة والمواقف المبدئية العادلة .. بطلاة العبور المجيد التي تبنت قضايا العروبة وحاربت في سبيلها عشرات السنين وتحملت أقصى الضغوط وقدمت أغلى التضحيات فلم تمن على أحد ولم تستكبر على أحد ولم تحنث بعهد أو غدرت بأخ أو صديق ولم تعتد على جار أو تطمع في قريب أو بعيد ، فلقد كانت كريمة حتى في شدتها معطاءه في عسرها وظلت دائماً طاهرة القلب نظيفة اليد .. عفيفة اللسان .

جئت اليوم لأنقل إلى مصر العزيزة رئيساً وحكومة وشعباً شكر وتقدير شقيقتها الكويت أميراً وحكومة وشعباً لموقف مصر المشرف برفضها للعدوان الذي وقع على دولة الكويت وإصرارها على وجوب انسحاب قوات الغزو من جميع الأراضي الكويتية وتمسكها بالسلطة الشرعية لدولة الكويت ودعمها لها .

كما أنقل لشعب مصر الشقيق تحيات إخوانهم أهل الكويت الذين يتعرضون الآن للقتل والبطش والإرهاب على يد قوات الغزو والعدوان والتي هي للأسى وللأسف الشديد قوات عربية لبلد عربي مجاور لنا لم نتوقع منه أبداً الغدر والعدوان .

وأطلع إلى لقاء فخامة الرئيس محمد حسنى مبارك الذى جسد بموقفه الشجاع روح مصر الأصيلة في إدانة العدوان ومواجهة المعتدى ومساندة الحق والعدل وإلى التشاور مع فخامته حول العدوان الغاشم على الكويت وشعبها .

وثيقة رقم (١٤)

• أمر أميرى بتحديد المقر المؤقت لحكومة الكويت •

فوجيء العالم فى فجر الثانى من أغسطس الجارى بالغزو العراقى لدولة الكويت بما يمثل إعتداء شائناً على دولة عربية مسلمة .

ولقد استنكرت دول العالم أجمع شرقه وغربه هذا العدوان ورفضت جميع المنظمات العربية والإسلامية والدولية وعلى الأخص جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ومؤتمر القمة العربى فى قرارات حاسمة ما ترتب على هذا الغزو من آثار ووقف المجتمع الدولى بأسره ضد أى مساس باستقلال دولة الكويت وسيادتها الكاملة على أرضها فى ظل حكومتها الشرعية وبقيادة أميرها .

وإذا كان شعب الكويت قد هب مدافعاً عن وطنه والذود عن ترابه مضحياً بالدم والمال ،، ونهض جميع المواطنين لتحرير أرض الوطن واستبقاء رايته عالية خفاقة بالعزة والكرامة وذلك فى وحدة وعزم وإصرار مما يجعلنا على يقين وثقة فى عودة الأوضاع فى دولة الكويت إلى ما كانت عليه فى القريب العاجل إنشاء الله ، إلا أن الظروف الحالية قد استدعت ترتيب بعض الأمور فى شأن مقر الحكومة المؤقت وآدائها لواجباتها فى خدمة المواطنين والمقيمين .

ومن أجل ذلك وبعد الاطلاع على الدستور وعلى الأمر الأميرى الصادر فى ٢٧ شوال ١٤٠٦ هـ الموافق ٣ يولية ١٩٨٦ :

أصدرنا الأمر التالى :

(مادة أولى)

تنعقد حكومة دولة الكويت بصفة مؤقتة فى المملكة العربية السعودية أو فى أى مكان آخر يختاره الأمير .

(مادة ثانية)

يتولى الوزراء كل فيما يخصه مباشرة الأعمال المعهودة إليه وتقديم الخدمات اللازمة للكويتيين والمقيمين على أرض دولة الكويت ومن يتواجد منهم بالخارج وذلك فى إطار الظروف القائمة والإمكانات المتاحة ويمارسون صلاحياتهم فى ذلك مع مراعاة النظم المعمول بها فى دولة المقر والقواعد والأعراف الدولية .

(مادة ثالثة)

مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة يتولى كل من وزير المالية أو وزير العدل والشئون القانونية مجتمعين أو منفردين أو من يفوضه كل منهما وفقاً للقواعد التى يقرها مجلس الوزراء إتخاذ كافة الإجراءات القانونية للمحافظة والحصول على أموال الحكومة الكويتية ومؤسساتها وهيئاتها العامة والشركات المملوكة كلها أو جزء منها للدولة سواء ما كان منها بداخل الكويت أو بالخارج وتحرير ما جمد لها من أرصدة أو حقوق أو ممتلكات وفتح حسابات لها بذلك فى البنوك التى يعتمدها مجلس الوزراء .

(مادة رابعة)

يجعل كل من وزير المالية أو وزير العدل والشئون القانونية أو من يفوضه أى منهما على حماية أموال المؤسسات والشركات الخاصة والأفراد الكويتيين المقاربة والمنقولة وضمان حصولهم على مستحققاتهم وتحرير ما جمد منها بالخارج واتخاذ الإجراءات الكاملة بعدم وقوعها تحت يد أية سلطة أو جهة أخرى ويكون لهم فى ذلك صلاحيات الوكيل العام الرسمى .

(مادة خامسة)

يقع منعداً أى تشريع أو نظام أو قرار أو إجراء يصدر عن أية سلطة أو جهة

تزعم أن لها ولاية على أرض الكويت أو ما يمس سيادتها واستقلالها ولا يتبع في ذلك إلا ما يصدر عن الحكومة الشرعية لدولة الكويت .

كما يعتبر باطلاً بطلاناً مطلقاً وغير قابل للتنفيذ أى تصرف أو عقد أو تعامل يتم بالإكراه المادى أو المعنوى ودون الرضاء الكامل أى شخص اعتبارى أو طبيعى كويتى ويجوز إثبات ذلك بكافة الدلائل وطرق الإثبات .

(مادة سادسة)

ترتب الأوضاع المالية للدولة وفقاً للموارد المتاحة بقرارات من مجلس الوزراء .

(مادة سابعة)

يوقف العمل بأى نص يخالف أحكام هذا الأمر ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر فى الجريدة الرسمية . ويبلغ بالطرق الدبلوماسية لحكومات الدول الأخرى

جابر الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

صدر فى ١٢ محرم ١٤١١ هـ

الموافق ٣ أغسطس ١٩٩٠ م

وثيقة رقم (١٥)

نداء الرئيس مبارك إلى الرئيس العراقي

فى ١٥ / ١ / ١٩٩١

وجه الرئيس مبارك نداء أخيراً إلى الرئيس العراقى صدام حسين ناشده فيه أن يتجرد من كل اعتبارات ذاتيه لإنقاذ السلام .. وإنقاذ شعبه وأطفال العراق وأسرى شهدائه من ويلات الحرب ورؤى الدمار التى يمتلك وحده أن ينقذها .. وفيما يلى نص النداء .

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخوة المواطنون

أعرف أنه لا حديث الآن فى كل بيت وبين كل الآباء والأمهات والأبناء إلا حديث هذه الساعات القليلة الفاصلة بين الحرب والسلام ليس حديث شعب مصر أو الشعوب العربية والإسلامية وحدها ولكنه حديث شعوب العالم أجمع عما يمكن أن تحمله الساعات القليلة القادمة من توقعات حرب مدمرة لا يربوها أى إنسان فى أية دولة أو من أمل عريض فى سلام ينقذ الأرواح ويبعد عنا كل الرؤى المظلمة من الدمار والضحايا .

إنها ساعات قليلة ويتقرر مصير أخطر حدث فى تاريخ البشرية منذ نصف قرن من الزمان عندما كانت الحرب العالمية الثانية .. وعندما انتهت بملاين الضحايا وبخراب شامل فى عدد كبير من دول العالم مما دعا جميع شعوب الأرض أن تتجمع برأى واحد حول فكرة السلام وتجنيب البشرية ويلات الحروب وشروها .

والموقف اليوم أخطر كثيراً على أرضنا العربية وبالنسبة لشعوبنا بعد أن تطورت آلات الحرب الشيطانية إلى ما يضاعف خسائر الأرواح ويزيد من آثار الدمار

والخراب ..

ولهذا فإن العالم أجمع يسعى بقيادته المقدرة للمسئولية إلى إنقاذ السلام ولو في اللحظات الأخيرة .. وليس سراً أننا شاركنا في هذا السعى ولا نزال نشارك باتصالات مستمرة مع كل القوى سواء في عالمنا العربى أو على الصعيد الإسلامى أو فى كل العواصم شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً .

ولسنا فى خصومه مع شعب العراق ولن نكون .. ولسنا فى خصومة شخصية مع الرئيس صدام حسين حاكم العراق ..

وقد نبعت كل مواقفنا منذ ساعات الأزمة الأولى وحتى الآن عن إيمان عميق بالسلام وعن اقتناع كامل بأن شعب العراق هو جزء لا ينفصل عن أمتنا العربية وبأن رئيس العراق يملك وحده أن يتخذ القرار الذى يحمى شعب العراق وكل شعب عربى وكافة الشعوب التى أصبحت طرفاً فى الأزمة يحميها من كوارث الحرب وآثارها الرهيبة .

إن شعوب العالم دون استثناء واحد تريد السلام . هذا، دعاء الابهاء والأمهات وحتى الأطفال فى صلاتهم كما أن العالم كله ممثلاً فى الأمم المتحدة قد أعلن موقفه وبذل مساعيه وتوحدت جميع الجهود الدولية فى أن يستمع رئيس العراق وأن يتخذ القرار الذى يعيد الطمأنينه إلى القلوب .

وإذا كان الرئيس العراقى قد رفض نداءاتنا المتكررة فى مصر ورفض كل رسائلنا التى وجهناها إليه بضمير خالص حماية لشعب العراق وسائر الشعوب المرتبطة بالأزمة وإذا كان الرئيس العراقى قد رفض نداءات غيرنا من قيادات العالم التى لا تضمر له شراً .

وإذا كان قد صور الموقف الخطير بأنه أمر كرامة قومية وهزة وطنية فأنتى لا

أتردد لحظة فى أن أوجه إليه هذا النداء مهما ضاق الوقت واقتربت ساعة الخطر .

أناديه باسم كل أب وأم وكل طفل فى مصر أن يتجرد فكره من كل المعانى الذاتية الزائلة .. وأن تصفو روحه إلى لقاء ربه بكل ما تدعو إليه كلمات الله سبحانه وتعالى من حب وسلام .

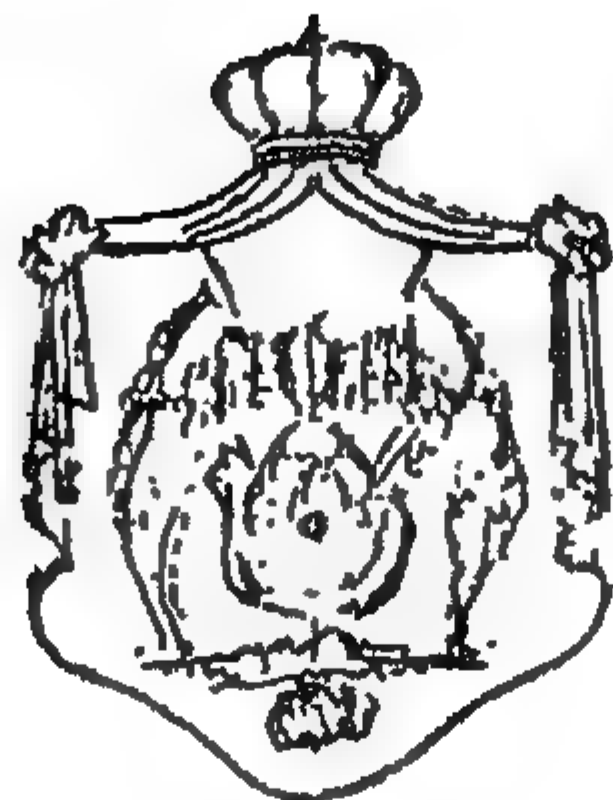
بل إننى أناديه باسم كل أسرة على أرض العراق الشقيق كان لها شهيد فى حرب إيران ولم تجف دموعها بعد ولا تزال فى حدادها وأحزانها .. أناديه باسم كل شعب رأى واجبه القومى فى إرسال أبنائه لكى يقاتلوا دفاعاً عن مبدأ السلام .

أناديه فى هذه الساعات الفاصلة التى تطول فى مشاعر الملايين وقلوبهم بأثقالها وقلقها وكأنها بلا نهاية .. أناديه أن يقول كلمة السلام .. أناديه أن يذكر أن كرامة شعبه وعزته هى فى إقرار السلام أناديه وهو الذى ناشد دول العالم من قبل ألا يحرموا أطفال العراق من الحليب .

أناديه أن يحمى أطفال العراق من أشباح الموت ورؤى الدمار .. أناديه ألا يحجب عن عينيه مشاهد الآباء والأمهات فى كل مكان يتضرعون إلى السماء أن يحل السلام .. أناديه أن يتخذ القرار . كلمة واحدة تنقذ كل المصائر .. كلمة واحدة تنطلق بعدها أنشودة السلام والأمان على كل لسان .

كلمة واحدة أيها الأخوة والأخوات تنتصر الحياة وتخذل دعوة الفناء .. كلمة واحدة تعود بواقعنا إلى ما كنا عليه قبل الثانى من أغسطس عام ١٩٩٠ . لنتجه جميعاً إلى بناء الحاضر من أجل مستقبل سعيد كريم .. وهو من حق الإنسان على أخيه الإنسان .. أناديه ألا تتعثر كلمة السلام فى وعيه وضميره ولن يكون العالم كله على خطأ ولا يمكن أن تكون قيادات العالم بكل قواه الكبيرة والصغيرة لا يمكن أن تكون قد اجتمعت على موقف عدااء منك أو من شعب العراق أو من جيش العراق ولسنا معك إلا ناصحين مخلصين .

أسأل الله جلّت قدرته أن يتنعم عليك بسكينة النفس ونعمة الإيمان وأن يصل بنا
جميعاً إلى كلمة سواء .. هي السلام ولاشئ غير السلام .. ، هي النور يهدينا
جميعاً في دياجير الظلام إنه السميع المجيب .
والسلام عليك ورحمة الله وبركاته .



كتاب (الدبىض)

الأردن وأزمة الخليج

آب ١٩٩٠ - آذار ١٩٩١

المملكة الأردنية الهاشمية

عمّان - ١٩٩١

تهدف حكومة المملكة الأردنية الهاشمية من إصدارها هذا الكتاب الأبيض ، إلى شرح سياساتها خلال مختلف مراحل أزمة الخليج ، بين صيف ١٩٩٠ وأوائل سنة ١٩٩١ ، معززة ذلك بالوثائق المناسبة ، سواء أكانت من مصادر رسمية أو خاصة .

فقد بذلت القيادة الأردنية ، خلال سنوات عديدة ، وخاصة خلال تلك الفترة ، جهودا كبيرة لمنع تدهور العلاقات بين العراق والكويت ، وتشجيع الطرفين ، على الوصول إلى حلول ودية بينهما . ومع اندلاع الوضع ، نتيجة عرو العراق الكويت ، ضاعفت الحكومة الأردنية جهودها هذه بهدف احتواء الأزمة ، ووضع حد لاحتلال الكويت ، ومعالجة جميع الأسباب التي أدت إلى هذه الأزمة ، بالطرق السلمية ، ومن خلال الوساطة العربية .

وعندما فشلت هذه الجهود ، واصل الأردن طرح المبادرات لاقناع أعضاء الأمم المتحدة مواصلة التركيز على اعتماد الوسائل الدبلوماسية لحل الأزمة ، وتحاشي القرارات التي قد تؤدي إلى المواجهة العسكرية . وبالرغم من تعمش جهوده ، ظل الأردن يحاول جاهدا ، منع وقوع الاعتداءات ، التي قد تحدث أضرارا كبيرة ، ونمائرا ، لا يمس مرمية على مستقبل المجتمع السياسية ، والاجتماعية والانسانية والبيئية في المنطقة .

وفي الوقت الذي يتبدل الأردن الجهود لاصلاح الخلل الذي أصاب العلاقات العربية بتسبب الأزمة ، ولإزالة سوء التفاهم ومصادر الاحتكاك ، التي ألفت بظلالها على علاقاتنا الراضية مع بعض الأصدقاء التقليديين فإن المقصود من إصدار هذا الكتاب ليس فتح الجراح ، أو القاء اللوم على هذه الجهة أو تلك ،

للمواقف السابقة اتخذتها ، بل شرح الحقائق والدوافع وراء سياسات الأردن ، ازاء النزاع بين العراق والكويت ، وازاء التطورات الدولية التي نتجت عنه .

تؤمن القيادة الأردنية ، ان اعادة العلاقات الاغوية بين اعضاء الاسرة العربية ، وبين الأردن والمجموعة الدولية ، لن تتحقق من خلال محاولة انكار أو تناسي وجود وجهات نظر متعارضة ، وسياسات متفارقة . بل من خلال التسجيل الامين والواقعي للأحداث والقرارات لكي يتم التعرف على الأخطاء وسوء التقدير ، وعلى أمل تعاضلها في المستقبل .

والسليقة ان هناك ثلاثة عوامل ، جعلت الأردن يلعب دورا نشطا في جميع مراحل أزمة الخليج وهي :

موقعه الجغرافي

علاقاته الاجتماعية والائتمانية والسياسية الوثيقة مع العراق والكويت ، والخليج ، ثم احساس الأردن العميق بانتمائه الى الاسرة العربية . بالإضافة الى وحدة الهوية الثقافية ووحدة المصير

انشاء مجلس التعاون العربي ، في جميع الأردن ومصر والعراق واليمن ، والذي ترأسه جلالة الملك الحسين سنة ١٩٩٠ ، وهي السنة الثانية لانشاء المجلس . وعليه فقد كان من الطبيعي اذن ، ان يلعب الأردن دورا قياديا ، في محاولته لتلافي الصراع بين بلدان تربطه بها علاقات مشتركة وثيقة ، وتجنّب شعوب المنطقة ، ويلات حرب رأى انها باتت وشيكة الوجود .

لقد حاول الأردن في جهوده تلك على موقف محايد بين جميع اثاراف النزاع ، وذلك لكي يتمكن من القيام بدور الوسيط فمثل هذا الموقف ضروري . لأية محاولة ناجحة لمنع تواجده

السفرون الولايات المتحدة هي مياه الخليج ، وقرار مجلس الشيوخ الأمريكي في ٢٧ تموز / يوليو ١٩٩٠ بقطع جميع مساعدات المنتجات الغذائية ومنع نقل المعدات العسكرية والتكنولوجيا الى العراق . وفي ٢٩ تموز / يوليو ١٩٩٠ قام جلالة الملك الحسين بزيارة لبغداد ، ثم الكويت في اليوم التالي ، وحث المسؤولين في الحكومتين على ممارسة المزيد من المرونة ... وهي المحاولة التي اتضح فيما بعد انها كانت محاولة اللصاة الأخيرة لمنع حدوث الانفجار .

ولسوء الحظ فقد لوحظ ان السلطات الكويتية كانت تعمل مذهوما غائلا لمعنى امنها ، كما ترددت عن ادراك مستوى خطورة الموقف ، وتقدير الفخيب الشديد ، الذي تملكه القيادة العراقية ضد الكويت ، في وقت كانت جيوش البلدين متجمع عند الحدود . ولعل ذلك يعود الى اعتقاد الكويتيين بأن في وسعهم الاعتماد على العون الاجنبي الطوري ، في حالة تعرض الكويت لغزو خارجي .

ونتيجة ادراك العراق لخطر التدخل الخارجي وازاء التسلسل في الموقف الكويتي اتبع اجتهاد متمسك بالجانبيين في جدة ، في العادي والثلاثين من تموز مقضيا عليه بالفشل . وبالرغم من ذلك ، لم يمانع غزو الجيش العراقي للكويت ، في الساعات الاولى من صباح ٢ آب / اغسطس ١٩٩٠ كان مفاجاة للحكومة الاردنية . وقد ابلغ جلالة الملك الحسين بوقوع الغزو في تمام الساعة الخامسة والخمسين دقيقة صباحا ، عندما اتصل به هاتفيا خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية السعودية وتمنى عليه ان يحث سيادة الرئيس هدام حسين على وقف الغزو عند حدود المنطقة المتنازع عليها ، ببيان العراق والكويت والسبب ان تتسم بتدويصة الانسداد برمتيه بالدارق السامية ، ... وعندما سأل جلالة الملك الحسين عن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز عن الدوافع التي وملت اليها القوات

العراقية ، أصيب بمصمة عندما علم أنها على بعد ستة كيلومترات تقريبا من مدينة الكويت ، وانها ما زالت متقدم . وكانت حدود العراق واجواؤه مغلقة ، وباتت محاولات الاتصال بالرئيس العراقي بالفضل ، حيث لم يرد الرئيس العراقي على محاولات جلالة الملك الحسين الاتصال به ، الا بعد الظهور . ونال الرئيس صدام حسين لجلالة الملك الحسين : ان الجيش العراقي ، واستجابة لطلب متزن من الدول العربية - وليس تحت التهديد او الامتياز او الادانة - سيكون مستعدا للانسحاب من الكويت - التي كان في ذلك الوقت قد استكمل احتلالها - وان الانسحاب سيبدأ خلال أيام ، وينتهي خلال اسابيع .

بعد تلك المكالمات الهاتفية بوقت قصير ، وفي نفس اليوم ٢ آب أغسطس ، قام جلالة الملك الحسين بزيارة الى الاسكندرية للقاء سيادة الرئيس مبارك الذي تمنى عليه ان يزور بغداد بأسرع وقت ممكن . وقد ايد جلالة الملك فهد هذا التمني . ثم ماتت الزعيمان الاردني والمصري الرئيس الأمريكي " جورج بوش " الذي اعتبر الغزو العراقي للكويت امرا مرفوضا . واهرب عن قلبه بضموم مصير الاجانب في الكويت . وابلغ جلالة الملك الحسين الرئيس الأمريكي ، انه بحاجة الى (٤٨) ساعة ، يسافر خلالها الى العراق ، حيث سيحمل على التزامات جديدة من سيادة الرئيس صدام حسين ، بضموم انسحاب عراقي ، يتم بموجب حل عربي ، جرى بحثه في المكالمات الهاتفية بين جلالتهم والرئيس العراقي .

كذلك تم الاتفاق بين جلالة الحسين وسيادة الرئيس مبارك ، بان تزول الجامعة العربية اصدار قرار يتعلق بالغزو ، الى ما بعد نجاح او فشل مهمة جلالة الملك الحسين في بغداد . وانطق جلالة الملك الحسين بسيادة الرئيس حسني مبارك على ان

يستوضح جلالة الحسين مولف القيادة العراقية من المسترابعين :
الاول : التزام عراقي بالانسحاب من الكويت بالسرعة الممكنة ،
والثاني مواصلة العراق على حضور مؤتمر قمة مسر في جدة ،
لبحث وتنوية جميع اوجه النزاع العراقي الكويتي .

وقد ايد سيادة الرئيس حسني مبارك الاقتراحين بحسب
واضح ، وامر بوضع طائفة الرئيس الخاصة من طراز (G 4)
تحت تصرف وزير الخارجية الاردني ، لنقله الى القاهرة ، للتداول
مع وزير الخارجية المصري ، خلال اجتماع وزراء خارجية الدول
العربية ، الذين سارعوا الى عقد جلسة في القاهرة ، بهدف تهدئة
وزراء خارجية دول الخليج ، الذين كانوا يلحون على الجامعة
العربية بالاسراع في ادانة العراق

في صباح اليوم التالي ، ٣ آب / أغسطس ١٩٩٠ ، توجه
جلالة الملك الحسين الى بغداد ، بعد ان توقف بضع ساعات في
عمان ، حيث اجتمع بسيادة الرئيس هدام حسين ، وحمل منه
على مواظفته على حل للامنة في الاطار العربي . واتفق معه
على ان يحضر العراق اللغة العربية المصغرة في جدة ، في
٥ آب / أغسطس ١٩٩٠ ، والتي ستضم زعماء الاردن ، ومصر ،
والسعودية واليمن . كما اتفق على الخطبولة الحريضة للسجل ،
الذي كان جلالة الحسين قد بحثه مع سيادة الرئيس حسني
مبارك ، وخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ،
والذي بدو فيه ، سيبدأ العراق بالانسحاب المبكر جدا ، والذي
سيقرر مؤتمر اللغة ، تاريخه وتوقيت البدء بتنفيذه ، أي
خلال ساعات . واتفق ايضا على ان يبلغ سيادة الرئيس هدام
حسين جلالة الملك الحسين ، بتفاصيل الموقف العراقي ، قبل
ان تصل طائفة جلالة الملك الحسين الى مطار عمان ، لدى
عودتها من بغداد .

على ان الرئيس العراقي أكد بوضوح تصميمه على ان
يسواب العراق على المقترحات العربية سيكون ايجابيا في حال

امتناع الجامعة العربية عن ادانة العراق ، وهي الادانة التي من شأنها ان تمهد الطريق لتدخل خارجي . كما اعلنت الحكومة العراقية في نفس اليوم نيتها البدء بحسب قواتها من الكويت اعتبارا من الساعة السابعة من بعد ظهر ٢ آب / اغسطس ١٩٩٠ .

ولكن ، وفي نفس الوقت الذي كان جلالة الملك الحسين يتابع خلاله جهوده بشأن المقترحات التي اتفق عليها مع سيادة الرئيس حسني مبارك ، أصدرت الحكومة المصرية بيانا يدين الغزو العراقي للكويت . وما ان وصل جلالتة الى عمان ، حتى اتصل بسيادة الرئيس حسني مبارك ، وأبلغه بالاتفاق الذي تم مع سيادة الرئيس صدام حسين ، كما عبر عن أسفه من البيان المصري .

وفي شرحه للموقف المصري ، قال سيادة الرئيس حسني مبارك انه يتعرض لضغوطات كبيرة ، وأنه تحدث مع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز ، الذي كان غاضبا من الوضع . وأبلغ الرئيس مبارك الملك الحسين انه الان لا يقبل بالاتفاق الذي تم بين جلالة الملك الحسين والرئيس صدام حسين ، ويمر على ضرورة الانسحاب العراقي غير المشروط من الكويت والعودة الفورية للمائلة الكويتية الحاكمة . وبذلك يكون الرئيس المصري قد اعتمد بنفس الموقف الذي تبناه وزراء خارجية الجامعة العربية والذي يدين الاجتياح العراقي للكويت ، ويطالب بالانسحاب الفوري . (الوثيقة رقم ١)

اما ممثل الأردن في الجامعة العربية ، وزير الخارجية السيد مروان الفاسم ، فقد حذر الوزراء العرب من النتائج الخطيرة ، المترتبة على اصدار مثل ذلك القرار ، خاصة وان جلالة الملك الحسين ، وعندها آخر من القادة العرب ما يزالون يبذلون الجهود لمقدمة عربية مفعلة واحتواء الازمة .

وبالرغم من ذلك وهي ساعة متأخرة من ليلة ٢ آب / أغسطس ١٩٩٠ ، اتخذ قرار الادانة باغلبية ١٤ صوتا وامتنع ممثل الاردن عن التصويت ، وقدم تفسيراً لتصويته بالامتناع .
(الوثيقة رقم ٢) .

ونتيجة لقرار الادانة ، أصبحت جهود الاردن لعقد القمة العصفرة . كما تصلب موقف الحكومة العراقية ، وبذلك مهدت الطريق امام الجامعة العربية للتخلي عن أية محاولة للإبقاء على الازمة داخل الاطار العربي ، ولتجنب الابواب امام المطالب الدولية التي أصبحت تصر على انسحاب عراقي غير مشروط وغير قابل للتفاوض .

ومن جهة ثانية ، فإن السرعة التي أصدر فيها وزراء الخارجية العرب قرار الادانة ، والتغيير الذي طرأ على موقف سيادة الرئيس محمد حسني مبارك الذي كان في السابق مشاركا مؤيدا للمبادرة الاردنية ، كانا بمثابة مؤشر للحكومة الاردنية ، ان الحكومتين المصرية والسعودية ودولا عربية اخرى وقفت تحت ضغوط كبيرة بالرغم من ان الحكومة السعودية ، وحتى قبل لسنات من اصدار قرار الادانة ، دأبت على تشجيع الاردن ، لابل ومشاركته ، في جهوده مؤكدة على عزمها المصادقة ، في ايجاد حل دبلوماسي للازمة .

ومما زاد في قلق الاردن حول مسيرة الامدادات ، ان عاد وزير الخارجية مروان القاسم ، في الوقت الذي كان جلالته الحسين يعقد اجتماعا مع مستشاريه ، حاملا معه نص مشروع القرار الذي اعده وزراء الخارجية العرب الى اجتماع منتظمة المؤتمر الاسلامي ، المنعقد في القاهرة ، والذي ادان الاجتياح العراقي للكويت ، وكان رد الفعل المباشر لجلالته ، ان رأى في القرار مقدمة لتدويل الازمة . وفتح الطريق امام التدخل الاجنبي ، من الإبقاء على الازمة ضمن الاطار العربي ، ومحاولة حلها عربيا ما اتضح ان تشخيص جلالته كان دقيقا .

وأعتبرنا من هذه المرحلة ، بدأ النزاع يدمع ويدفأ بخطرته . متصارعة . وأصبحت كل محاولة أردنية لكسر حدة اندفاع الأحداث في اتجاه الحرب . وجاءت الضربة الأخيرة ، عندما تخلت الجامعة العربية نهائيا ، عن دورها كصمام للأمن العربي في اجتماع القمة العربية الطارئة التي عقدت بدعوة من سيادة الرئيس محمد حسني مبارك في ٨ آب / أغسطس ١٩٩٠ ونعقد الاجتماع في ١٠ آب / أغسطس ١٩٩٠ ، وحضره جلالة الملك الحسين . مرة أخرى فشلت الجهود لاهياء الوساطة العربية ووجد المجتمعون أنفسهم أمام مشروع قرار جامد ، ومعد ربما ، قبل انعقاد المؤتمر . وافر مشروع القرار بسرعة .

وجاء نص القرار ليكرر الادانة للعراق ، وليعلن الموافقة على طلب السعودية ودول الخليج ارسال قوات عربية " للدفاع عن أراضيها ولضمان الاستقرار الاقليمي ضد أي اعتداء خارجي " . (الوثيقة رقم ٢) ..

تنص المادة السادسة من ميثاق الجامعة العربية ، على انه في حالة تعرض دولة لعدوان ، من قبل دولة أخرى ، يتم تنهني القرارات بالاجماع ؛ ويرى الأردن ان القرار الذي اتخذ على مستوى الوزراء في ٣ آب / أغسطس ١٩٩٠ والقرار الآخر ، الذي اتخذ في ١٠ آب / أغسطس ١٩٩٠ ، لا يتسجمان مع المادة السادسة في الاردن وبعض الدول العربية الاخرى ، وجدت ان القرار الاخير يشكل خطاء للتدخل الاجنبي ، وقبل ان يحتاج المجال الكافي لمخرج عربي للامنة . وعليه ، فان الاردن امتنع عن التصويت .

وقد أدرك كثيرون في المنطقة ، ان ارسال التحالف

الدولي لقوات برية وبحرية وجوية كبيرة الى الاراضي السعديية
انما يشكل صلاوة كبيرة نحو تنفيذ مخطط يهدف الى تدمير
القدرات العراقية العسكرية والصناعية . وكانت هذه المصروف قد
بدأت تنصح معالمها ، من خلال ما تبين انه حملة منسقة في
الاعلام الغربي ، امتدت عبر ما لا يقل عن سمين ، قبل مشروب
الازمة ، لتناق الانطباع بان حكومة العراق تخطط لتصبح القوة
الهيمنة في الشرق الاوسط استعدادا لمهاجمة اسرائيل بشكل
خاص .

وكرد فعل لما اعتبره العراق مؤامرة دولية خبيثة
ضده ، طانه انان عن احتجاز عدد من مواطني دول اجنبية ،
مضيفا بذلك بعدا جديدا للازمة ، ومخالفها ، مرة اخرى ،
للقانون الدولي ، وناشرا جوا من الخوف والقلق في نفوس عدد
كبير من المواطنين الاجانب في العراق والخليج . وعليه فقد
تدفق على الاردن مئات الالاف من اللاجئين ، مضطرين ، بذلك ،
اعباء جديدة ، الى الاعباء والمشاكل القديمة التي يذوق تحتها
الاردن .

واحدث قرار مجلس الامن رقم ٦٦١ في ١١ آب / اغسطس
١٩٠ بفرض عقوبات على العراق ، والقرار الذي تلاه بتاريخ
٢٥ آب / اغسطس ١٩٩٠ ورقمه ٦٦٥ . بفرض الحصار البحري
والبحري والجوي الكامل ، احدث هذان القراران تأثيرا مدمرا على
الوضع الاقتصادي والمالي للاردن .

طميناء العقبة ، وهو منفذ الاردن الوحيد الى البحر ،
يعمر بشكل تعسفي من قبل اساطيل القوات المتحالفة ، بينما
لم تلاق موافقة الدول الاخرى والمتملة بالعراق ، معاملة
معانة . اما الحركة التجارية مع العراق - الذي يعتبر سوق
الاردن الرئيسية ، ومصدر المنتجات النفطية (والتي كان العراق
يدفعها تسديدا لديون اردنية) - طانها قد توقفت تماما .

ومكذا، معرض الأردن لعقاب اقتصادي فاس بسبب أعمال لم يكن طرفا فيها . واداء أمضا الى هذا الوضع وجود مئات الاف من اللاجئين الجدد ، الذين تدفقوا عبر حدوده ، يمكن ان ننسور التوتر الشديد الذي حدث ، والذي كان قابلا للتفجر لو لم تتخذ الحكومة موقفا محايدا ، ولو انها لم تقاوم الضغوط الخارجية منذ بدء الأزمة .

اما قوات الاردن المسلحة التي وضعت في حالة تأهب قصوى ، فقد صدرت اليها التعليمات ، لمواجهة أي انتهاك لمجالات الاردن الجوية والبرية وأحييت جميع الأطراف علما بهذا الموقف . ووصف جلالة الملك الحسين تلك الفترة بأنها كانت تنطوي على خطورة بالغة بالنسبة للاردن ، الذي ظل يتعرض لضغوطات وتهديدات كبيرة ، غير ان الشعب الأردني تجاوز الأزمة ، وحافظ على معنوياته العالية ، ووحدة موقفه الكاملة .

ومنذ انقجار الأزمة ، اوضحت الحكومة الاردنية موقفها بجلاء كامل ، واعلنت انها نرى مبدأ الاستيلاء على الارض بالقوة . (الوثيقة ٤) ، وعلى امتداد فترة الأزمة ، سعى الاردن جاهدا ، للحفاظ على توازن دقيق بين احترامه لقرارات مجلس الأمن والحاجة لحل دبلوماسي . فالقرار ٦٦٠ تاريخ ٢ آب / أغسطس يضمن الأساس لحل سلمي ، اذ تدعو الفقرة الثالثة فيه " العراق والكويت للدخول فوراً في مفاوضات مكثفة ، لحل الخلافات بينهما ، كما تدعم جميع الجهود المماثلة ، وخاصة تلك التي تبذلها الجامعة العربية " . وفسر الاردن عبارة " الانسحاب غير المشروط " الواردة في القرار بأنها لا تستثني ، هي لغة الدبلوماسية ، النظام المسبق حول ترتيبات لاحقة . (الوثيقة رقم ٥) .

ولسوء الحظ ، فقد دأب أعضاء مجلس الأمن الاعضاء في التحالف الدولي ، على تجاهل الفقرة الثالثة من قرار مجلس الأمن.

وبالرغم من صدور قرار القمة العربية الطارئة ، الماضي بارسال قوات عربية لتنضم الى قوات التحالف الدولي ضد العراق ، في ١٠ آب / أغسطس ١٩٩٠ ، والذي أعرب الأردن عن أسفه لصدوره ، فقد واصل جهوده لإيجاد حل عربي ، بالاشتراك مع أعضاء الجامعة العربية الآخرين ، الذين يشاركونه الرأي في البحث عن حل سلمي . وقد وجه الأردن جهوده هذه في اجتماعين :

أولا : أقام الأردن اتصالات مع الأعضاء الرئيسيين في التحالف الدولي ، بهدف اقناعهم بأهمية الحوار ، والتخلي عن المجابهة مع العراق .

وثانيا : كثف الأردن اتصالاته مع الحكومات العربية التي تشارك الأردن في موقفه ، كما كثفها مع الحكومة العراقية ، في محاولة لإيجاد التسوية السليمة تمنع الحكومة العراقية بإزالة أي سبب يبرر تواجد القوات الأجنبية في المنطقة ، وبالتالي لاقتناعها بالانسحاب من الكويت .

وفي ١٣ آب / أغسطس ، وفي أعقاب القمة العربية التي عقدت في ١٠ آب / أغسطس ١٩٩٠ ذهب جلالته الحسين إلى بغداد ، وتوجه بعدها فوراً إلى الولايات المتحدة ، حيث التقى فخامة الرئيس " جورج بوش " في ١٦ آب / أغسطس . وخلال تلك الزيارة ، تولد لدى جلالته الانطباع بأن التواجد العسكري الأمريكي في السعودية

والمنطقة هو لحماية المملكة العربية السعودية ، وان هذه القوات مع غيرها من القوات الاخرى ، انما هي في وضع دفاعي فقط . وكان الموقف الامريكي القاضي بضرورة انسحاب العراق من الكويت واضحا ، ويتفق تماما ، مع الموقف الاردني . وبسبب غياب أي دليل على ان العراق يبيت للسعودية ، أية نوايا عدوانية ، شعر جلالة الحسين ، ان هناك فرصة يجب استغلالها ، لمضاعفة الجهود ، للوصول الى حل سلمي للمشكلة بأكملها . وقد ارتقى هذا الهدف في نذر جلالة الس مستوى الواجب المقدس ، خدمة للسلام ولمصالح جميع المعنيين . وفي نفس اليوم ، التقى سمو الأمير الحسن ولي العهد ، ولداً من " مجلس أوروبا " وشرح لأعضائه موقف الاردن الواضح (الوثيقة رقم ٦)

في الفترة بين ٢٣ - ٢٩ آب / أغسطس ١٩٩٠ ، زار جلالة الملك الحسين كلاً من اليمن والسعودية ، وليبيا ، وتونس والجزائر ، وموريتانيا والمغرب . كما زار جلالته اسبانيا والمملكة المتحدة والمانيا وفرنسا وايطاليا خلال الفترة من ٢٩ آب / أغسطس - ٥ ايلول / سبتمبر ١٩٩٠ . وفي كل بلد اوروبي ، اجتمع الحسين مع قادة هذه الدول ، وشرح لهم وجهة نظر الحكومة الاردنية حول جنود ، واسباب الأزمة ، والوضع الحالي ، والوسائل الكفيلة بايجاد الحل السلمي والعادل للأزمة . وفي جميع هذه الدول - باستثناء بريطانيا - لاقى جلالة الملك الحسين التشجيع لکي يواصل مهمة الوساطة . (الوثيقة رقم ٧) .

ولما لمس جلالة الملك الحسين مزبدا من الاشارات المزعجة من قيادة الرئيس صدام حسين تفيد باستعداد العراق للبحث عن حل وسط مشرف ، والقبول بتسوية تفاوضية ، وليست مفروضة ، فضلا عن

الدعم الاوروبي ، لكي يضاعف جلالة الملك الحسين جهوده لتحقيق الوساطة العربية ، فانه قرر القيام بمبادرة جديدة ، بالتعاون مع فخامة الرئيس الجزائري ، وجلالة ملك المغرب . وفي ١٩ ايلول سبتمبر ١٩٩٠ ، عقد جلالة الملك الحسن في الرباط ، اجتماعا حضره فخامة الرئيس الجزائري ، الساذلي بن جديد ، وجلالة الملك الحسين . وبتاريخ ٢٢ ايلول سبتمبر وجهه جلالة الحسين ، رسالة الى سيادة الرئيس صدام حسين . (الوثيقة رقم ٨) . ومن بين جميع الجهود التي بذلها الاردن لتحقيق الحل العربي لأزمة الخليج تحفل رسالة جلالة الحسين الى الرئيس صدام حسين مكانا بارزا . ففيها عبر جلالة الحسين عن مخاوفه ، ومخاوف المجموعة العربية ، من أن تغيب المشكلة بين العراق والكويت ، مخططات تستهدف الثروات والاراضي العزبية ، وأن تصبح الازمة مصيدة نهبت للعراق ، ويكاد يقع فيها . وأشارت الرسالة الى مخاطر المواجهة العسكرية ، ليس فقط بالنسبة للعراق ، بل وايضا ، بالنسبة للأمة العربية جمعاء . وأكدت الرسالة للرئيس صدام حسين ، أن الاردن والذول العربية ، لا يمكن أن تقبل باحتلال الارض بالقوة ، ليس فقط لان ذلك مبدا ثابت ، بل وايضا لأن تجاهل ذلك المبدا ، يشكل سابقة خطيرة ، يمكن لاسرائيل أن تستغلها جيدا . فالغزو العراقي ، وضم الكويت ، امران لا يمكن القبول بهما . كما أن التراجع عنهما لا يعتبر هزيمة للعراق ، لا بل على العكس ، سيصبح ذلك مكسبا للعراق وللعالم العربي بكامله . وفي هذه الحالة ، فإن منجزات الشعب العراقي خلال عقدين من الزمن ، ستبقى سالمة ، وستتجه انظار العالم نحو الحاجة الى جسر الهوة بين الدول العربية الغنية والفقيرة (وسينال هذا مطالبا وهدفا قوميا مشروعاً) . يضاف الى ذلك ، ان الانسحاب العراقي من الكويت ، قد يساعد بطريقة مشروعة على تحقيق الاهداف التي كانت المطالبة بها وراء الازمة الحالية ، وقد يرغم الاسرة الدولية على مواجهة مسؤولياتها تجاه القضية الفلسطينية ،

كما قد ينزع من أيدي أعداء العرب فرصة استغلال خلافاتهم .
 وأكدت الرسالة الملكية ، على أن هذه المكاسب يمكن أن
 تتحقق ، إذا تم التوصل إلى حل سلمي للآزمة داخل إطار عمل
 عربي . فمثل هذا الحل سيحترم حق الكويت في تقرير مصيره .
 ومن شأنه أن يثبت صحة ما قلل العراق يردده باستمرار ، بأنه
 لا يجوز أبدا أن تستعمل قوة عربية ضد الأشقاء العرب
 وسيظهر هذا الحل أن احتلال العراق للكويت يمكن أن يندرج
 في إطار الدفاع عن النفس ، في مواجهة موقف متعننت وليس
 تعبيرا عن حب التوسع والهيمنة . وباختصار فإن ذلك ، سوف
 يصحح الخطأ ، ويحتوي الآزمة ، ويمهد السبيل للحل .

وظليت الرسالة من سيادة الرئيس صدام حسين ، أن يجيب
 على عدد من الأسئلة ، الأمر الذي سيساعد رؤساء الدول الثلاثة
 على محاولة التوسط بين أطراف النزاع ومن هذه الأسئلة :

ما هي المطالب المحددة والقابلة للتنفيذ التي طلبها
 العراق من الكويت في ما يتعلق بالحدود المشتركة ؟ وما هي
 حاجة العراق لمنفذ على الخليج ؟ ومسألة التهويض عن المنسلط
 المستخرج من حل الرميطة ؟ إلى جانب مطالب أخرى .
 واختتمت الرسالة بـرجاء إلى الرئيس العراقي ، للإجابة ايجابية
 على جهود رؤساء الدول الثلاثة ، لكي يتمكنوا من التوسط
 بين العراق والكويت ، ولإعادة العلاقات مع الدول الخليجية
 الأخرى ، التي بدأت تخشى ومنذ الآن ، عواقب السقوط ، هي
 والعراق ، في خضم هذا التواجد العسكري الاجنبي الهائل .

وحمل السيد طارق عزيز وزير الخارجية العراقي ، الذي
 وصل عمان في ٢٩ ايلول سبتمبر ١٩٩٠ جواب الرئيس العراقي على
 رسالة جلالته . وبالرغم من أن الرسالة الجوابية كانت تتفق في الرأي
 مع التحليل الأردني للآزمة ، إلا أنها عبرت عن استغرابها
 لبعض الأفكار المطروحة فيها . فمثلا ، لم تقبل بالسطرح
 الذي يتمسك به عن الخيانات الموجودة أمام العراق . وقالت

الرسالة : ان الاسئلة الموجهة الى سيادة الرئيس صدام حسين ، كان يجب ان توجه الى الطرف الاخر ، وتساءلت : ترى ماذا يريدون من العراق ؟ واذا كانت الحرب هي البديل لعدم الاجابة على الاسئلة الاردنية ، عندها فان العراق يقبل التحدي ولكن النتيجة ، لن تكون الكارثة للعراق كما حذر جلالة الملك الحسين في رسالته بل ان الكارثة ستحل بالولايات المتحدة وخطاؤها . وقالت الرسالة ، ان الرئيس صدام حسين على استعداد للقبول بواحد من حلين معتملين للآزمة : الحل العربي حيث يجلس الطرفان معا ، ويحلان خلافاتهما ، تماما كما اقترح ذلك جلالة الحسين لدى زيارته لبغداد في ٣ آب / أغسطس ١٩٩٠ . اما الحل الاخر فهو ذلك الذي اعلنه العراقي في ١٢ آب / أغسطس ١٩٩٠ وينس على الدعوة الى عقد مؤتمر دولي يبحث ليس فقط موضوع الكويت بل القضية الفلسطينية والموضوع اللبناني ايضا ، على ان يتم وضع الحل على اساس من الشرعية الدولية ، وقد رفضت كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا هذا الحل فور اعلانه .

وفي اطار هذا الحل ، ابدى سيادة الرئيس صدام حسين موافقته على حضور مؤتمر القمة المعمر ، والذي كان اعبط من قبل بعض الاطراف التي كانت ستحضره ، بحسب ما يقول الرئيس العراقي في رسالته الجوابية واكد استعدادة لايجاد حل عربي للآزمة .

كذلك قبل سيادة الرئيس صدام حسين بالمبدأ الذي طرحه جلالة الملك الحسين والقائل برفض الاستيلاء على الأرض عن طريق الحرب الا انه طالب بتطبيق هذا المبدأ في جميع الحالات ، وليس فقط في حالة الكويت . فعندما غزا الكويت اراد الرئيس صدام ان يشع المجتمع الدولي وجها اوجه ، امام مسؤولياته ، في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية وقد نجح في ذلك ، وكشف عن النوايا الحقيقية للولايات المتحدة وحليفاتها اسرائيل . ويرى الرئيس العراقي ، ان لهاتين الدولتين مخططات تجاه الاقطار العربية ، وانهما كانتا تعدان لتنفيذ مخططاتهما قبل غزو

الكويت ، وستستمران في ذلك ، حتى لو لم يقع الغزو .

لقد أمر الرئيس العراقي على ان الكويت تمثل انسراض الازمة وليس السبب . اما الربط بين غزو الكويت والمشكلة الفلسطينية ، فلم يتقدم به العراق ، بهدف اسنقطاب الدعم في اوساط الفلسطينيين وغيرهم ، للعوقف العراقي ، او لحطط المسالة بغيرها . فالمسالة الفلسطينية هي المسالة الاساسية ، وكانت الموضوع الرئيسي لخطابات الرئيس هدام الخاصة والعامة ، في الاجتماعات العربية لفترة طويلة من الوقت .

لم تنجح الوساطة الاردنية المغربية الجزائرية ، وخشيت الحكومة الاردنية من خطر تصعيد الازمة ، فركزت محاولاتها الان لتلافي لجوء التحالف الدولي الى القوة العسكرية .

وفي شهر ايلول / سبتمبر ١٩٩٠ ، وجه جلالته الحسين رسالة الى الشعب ' الامريكي حدد فيها بوضوح الموقف الاردني . ' (الوثيقة رقم ٨) . قال جلالته الحسين في رسالته تلك : ' ان الاردن يؤمن بمبدأ عدم جواز احتلال الارض بالحرب ، ويواجه 'اعتزاله' بدولة وحكومة الكويت . كما يعترف بحق المملكة العربية السعودية بدالب العمون من الدول الصديقة ، وكذلك بحق الادارة الامريكية في الاستجابة لذلك الطلب ودعت الرسالة الى وضع حد للتواجد الامريكي والدول المتحالفة على الارض السعودية في اقصر وقت ممكن . فالمأزمة لم تولد من فراغ وتضرب جذورها في مجموعة معقدة من الاسباب ، ولها ثلاثة ابعاد مترابطة :

البعد الاول النزاع على الحدود بين العراق والكويت ، وهو نزاع قديم ، وكان النظام العراقي السعالي الباديء في البحث عن تسوية تفاوضية عليها ، لو

تمت ، وكانت ضمنّت العراق منفذاً مستقلاً الى مياه الخليج ، ورسمت بشكل نهائي الحدود الممتنّازع عليها .

البعد الثاني ، بعد افليمي ، حيث ان غياب التقدم في حل الصراع العربي الاسرائيلي ، والفشل في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٣ - وهو القرار الشبيه بالقرار ٦٦٠ تاريخ ٢ آب / أغسطس ، والذي يرفض ضم الاراضي بالقوة - عملاً على تثوير الرأي العام العربي ، وجعله يتساءل حول الدوافع وراء هذا الحماس الامريكي لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٦٦٠ تاريخ ٢ آب / أغسطس ١٩٩٠ ، وما تلاه من القرارات المتعلقة بإزمة الخليج . لقد دأبت الولايات المتحدة دائماً ، على حث العرب القبول بالحل التفاوضي والتسوية ، واستجاب العرب لمطالبها هذه . بينما يرى العرب في الولايات المتحدة ، الدولة غير الراغبة حتى في تسوية متفاوض عليها بين العراق والكسويت ، وانسحابها ترفض أي حل باستثناء الانسحاب العراقي غير المشروط .

أما البعد الثالث ، فمصدره طبيعة العلاقات بين دول الشرق الاوسط وبقية العالم . فالمطلوب في حقبة النظام العالمي الجديد ، والتي ظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة ، عدم تهميش المنطقة . ومن الضروري تضاؤل الجهود والتواجد العربي ، في حل دبلوماسي للأزمة ، والا سينظر العالم الى المل على انه مغرور من خارج المنطقة ، وستكون شرعية الحل موضع تساؤل

وبالرغم من ان موقف جلالة الملك الحسين هذا كان

موقف الداعي للسلام وليس المدافع عن العراق ، الا أن نسيبته لم تلق القبول المناسب . لذا ، نظمت حملة اعلامية ، هدفها تشويه موقف الاردن ، واظهاره كطيف ومدافع عن العراق ، وتحريض الادارة الامريكية على استبدال العقوبات التي فرضتها مجلس الامن على العراق ، بعمل عسكري . وقد نجحت هذه الحملة في تمكين العلاقات بين الولايات المتحدة والاردن ، وفي احداث تغيير جوهري في توجه السياسة الامريكية . وهكذا ، فان القوات الامريكية ، التي ارسلت في الاصل الى السعودية بهدف واضح ومحدد ، وهو الدفاع عن اراضي المملكة اذا تعرضت لهجوم عراقي ، بدأت الان تتميز بقوة اضافية مجرمية لاجراج العراقيين من الكويت . فبالاضافة الى ارسال المزيد من القوات البرية والبحرية والجوية ، في اوائل تشرين / اول اكتوبر ١٩٩٠ ، شنت حملة مكثفة هدفها ، الضغط على أعضاء التحالف الدولي ، وعلى مجلس الامن للقبول بقرار جديد (٦٢٨) تاريخ ٢٩ تشرين ثاني / نوفمبر ١٩٩٠ يسمح باستخدام جميع الوسائل الضرورية لاحترام وتنفيذ جميع القرارات الصادرة عن هذا المجلس في موعد اقصاه ١٥ كانون الثاني / يناير ١٩٩١ . او قبل هذا التاريخ .

لقد رأت الحكومة الاردنية في هذا التغيير الجذري الذي تقوده الولايات المتحدة ، المقدمة التي ستؤدي حتما الى المواجهة العسكرية ، والتي ستكون نتاجها مساوية بالنسبة للعراق والكويت والمنطقة . بانسرها . وبعد أن فشلت الجهود الاردنية في الترتيب لحل عربي ، بدلت الحكومة الاردنية مساعيها للحصول على المساعدة من الدول الاوروبية والاتحاد السوفياتي ، لابعاد شبح المواجهة .

وانطلقت الجهود الاردنية في اتجاهين . في الاتجاه الاول ، واصلت القيادة الاردنية توظيف كل ما لديها من تأثير على العراق ، لضمان اطلاق سراح المواطنين الاجانب . في الجانب الثاني ، التفت جزئياً الى العراق والكويت ، منذ

أواسط آب / أغسطس ١٩٩٠ ، وفي أعقاب زيارة جلالة الملك الحسين لبغداد في ٤ كانون أول / ديسمبر ١٩٩٠ أعلن العراق عزمه الافراج عن جميع الموابطين الاجانب .

وفي الاتجاه الثاني ، عمل الاردن على تشجيع الحكومات الاوروبية المنضمة الى التحالف ، والاتحاد السوفياتي ، للقيام بمبادرات . لاقتناع الحكومة العراقية ، بانقاذ الخطوات الضرورية التي من شأنها نلأفي خطر اللجوء الى القوة ، الذي سمح به - حسب ما فسرهُ البعض - مجلس الامن ، في القرار (٦٧٨) تاريخ ٢٩ تشرين ثاني / نوفمبر ١٩٩٠ . وقد أيد الفرنسيون والسوفييات هذا المسمى الاردني الاخير . فلي الاجتماع الذي ضم فخامة الرئيس " ميتران " و جلالة الملك الحسين في باريس ، في الخامس من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٠ ، أكد الرئيس الفرنسي على تفضيله للحل الدبلوماسي اللازمة ، كما عبّر عن أمله في أن يساعد سيادة الرئيس صدام حسين كلا من فرنسا والاتحاد السوفياتي ، لتبني مبادرة سلمية . وقال بأن هذه المبادرة لا يمكن لها ان تبدأ ، الا اذا أعلن سيادة الرئيس صدام حسين عن نيته في الانسحاب . لفرنسا لا تضر شوايا عدوانية . للعراق الا انها لن تتدخل عن قرارات اتخذتها مع حلفائها .

ومع اقتراب ١٥ كانون ثاني / يناير ١٩٩١ ، وهو التاريخ النهائي الممتد ، ضاعفت السلطات الاردنية جهودها لاقتناع الدول الاوروبية في التحالف الدولي ، لتبني المواجهة العسكرية مع العراق ، وحذرت من نتائج السوء السياسية ، والبشرية ، والبيئية .

وفي الخطاب الذي القاه جلالة الحسين في مؤتمر القمة العالمية للبيئة الذي عقد في جنيف ، شرح جلالتة النتائج المستتاة والدمرة للبيئة ، في حالة اشتعال آبار نفط الخليج

مشيرا الى المضاعفات الواسعة التي ستصيب الحياة البشرية والحيوانية وانتاج المواد الغذائية . وقد اثبتت الاحداث اللاحقة دقة تلك التحذيرات . (الوثيقة رقم ٩) .

وفي خطاب آخر ، وجهه جلالة الملك الحسين الى خريجي كلية الأركان العسكرية في عمان ، في ٩ كانون أول / ديسمبر ١٩٩٠ ، قال جلالة الحسين محذرا : " توقف منذلقتنا العربية الان على حافة حرب مدمرة ، ستلضي ، لو وقعت ، لا قدر الله ، الى مأساة كبرى ، لا تصيب حاضرتنا فقط ، بل ومستقبلنا أيضا ، فضلا عما تسببه من مزة اقتصادية عالمية ، وكارثة بيئية مدمرة ، وفتح جراحات عميقة تنزاع دما واضطرابا على مساحة شاسعة في هذا العالم " . ولأجل دلويل .

وفي نفس الخطاب : " ضاع جلالته مقترحات الاردن لسحل الازمات التي تعاني منها المنطقة " ، على اساس ثابت وداشم . (الوثيقة رقم ١٠) .

وبين نهاية كانون أول / ديسمبر ١٩٩٠ و كانون ثاني / يناير ١٩٩١ ، ضاعفت الحكومة الاردنية اتصالاتها مع زعماء وممثلي جميع القوى الرئيسية ، وغيرها من الدول الاعضاء في التحالف الدولي . كما شجعت الدول الاعضاء في المجموعة الأوروبية للاجتماع بوزير الخارجية العراقي السيد طارق عزيز ، بالرغم من أن ذلك الاجتماع لم يحدث . ورحبت الحكومة الاردنية باعلان لخامة الرئيس جورج بوش - في انقلاب مدور الاستقرار (٦٢٨) عن مجلس الامن ، في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٠ - بأنه سوف يرسل وزير خارجية الولايات المتحدة الى بغداد وانتمشت الامال العريضة ، التي عقلت على ذلك الاجتماع ، والذي عقد اخيرا في جنيف ، في التاسع من كانون الثاني / كانون الثاني ، بين الوزير " بيكر " ووزير الخارجية العراقي السيد طارق

ومع ذلك ، وبعد خمسة أشهر لم يحدث فيها أي حذر
بين العراق والولايات المتحدة ، ونظرا للقيود التي فرضت على
المباحثات بموجب قرارات مجلس الأمن ، لم يعد أحد يتوقع من
ذلك الاجتماع الا ان ينتهي الى الفشل ، خاصة وان كلا من
الجانبيين بدأ المحادثات باهداف مختلفة .

في الفترة ما بين (٢ - ١٠) كانون الثاني / يناير
١٩٩١ ، زار جلالة الملك الحسين لندن وبون ولوكسمبورغ ،
وروما ، حيث اجتمع مع رئيس الوزراء البريطاني والرئيس
والمستشار ووزير الخارجية الألماني ، ودوق لوكسمبورغ ،
ورئيس وزرائها ووزير خارجيتها ، ورئيس الجمهورية ورئيس
الوزراء ، ووزير الخارجية الإيطالي

وداب جلالة الملك الحسين ، في جميع هذه اللقاءات ،
على التحذير من نتائج الحرب ، وطالب الجميع ببذل جهود
أخيرة ، لتجنب المنطقة ويلاتها ، ومنح العراق بابا
للخروج من الزاوية الصعبة التي اوصله اليها موقف دول
التحالف المتسلب من جهة ، وعدم تقديره الذاتي لحساسية
المخاطر التي يتعرض لها من جهة أخرى .

وقد تم تمرير هذا التحذير ذاته الى الأمين
العام للأمم المتحدة ، اثناء مروره في عمان ، في
طريقه الى بغداد ، في ١١ كانون الثاني / يناير ١٩٩١ ،
لاقناع السلطات العراقية بقبول الانسحاب غير المشروط
من الكويت ، كمخرج لتجنب اللجوء الى القوة ، من جانب
دول التحالف ، بعد انتهاء الموعد النهائي المحدد ، وهو ١٥
كانون الثاني / يناير ١٩٩١ . وفشلت هذه المحاولة ، كما
فشلت محاولة الحكومة الفرنسية في ١٤ كانون الثاني / يناير
١٩٩١ لكسب زعيم رئيس مجلس الأمن بيانا كان من
شأنه ان يفضح الموقف حرجيا وشيكاً . وقد

عيارت الحكومتان الأمريكية والبريطانية الانفراج الفرنسي ،
التي اتضح الآن ، انهما كانتا مصممتين على تنفيذ الفرار
(٦٧٨) (٢٩ تشرين ثاني / نوفمبر ١٩٩٠) تنفيذا كاملا ، لانه
حسب ادعائهما . يمنح الدولتين الاذن باللجوء الى القوة دون
حاجة الى اية قيادة عسكرية تابعة للأمم المتحدة .
وعندما ادرك جلالة الملك الحسين فشل جهوده في تجنّب
انلجاء الحرب ، وجه جلالتة خطابا الى الشعب الاردني في ١٥
كانون الثاني / يناير ١٩٩١ . وحذر جلالتة (الوثيقة رقم ١١)
من أن المنطقة تخط على شفا الهاوية ، " بعد أن سدت
الابواب امام الاحتكام للعقل ، وازدت الخواخذ امام الضمائر
بالمصبة " . لقد بدل الحسين كل جهد مستطاع ، لتحقيق تسوية
سلمية للارزمة وكان مرتاح الصعير . وحذر من المضطار والسنسي
يتعرض لها الاردن واعرب عن ثقته بالقوات المسلحة الاردنية
- الجيش العربي - الذي سيحمي ارض وسماء البلاد ، " ويمد
كل من تسول له نفسه دخولها في أي اتساة " .

ان فشل جميع المحاولات في اقناع الحكومة العراقية
باتخاذ الخطوات التي تمنع تنفيذ القرار (٦٧٨) ، (٢٩ تشرين
ثاني / نوفمبر ١٩٩٠) ، والفشل في اقناع زعماء التحالف باتخاذ
موقف أكثر مرونة ، اديا بصورة حتمية ، الى بدء الأعمال
العسكرية ضد العراق بهجمات جوية مدمرة ، تشمل امدافا
ملنية وعسكرية ، في مختلف ارجائه . ومع تفاقم حجم
الدمار ، تصاعد تفاغل الشعب الاردني وبفورة عنيفة ، مع ما
يحدث للشعب العراقي . لقد عملت مشاهد الدمار الذي حل
بالمدين والقرى العراقية ، والالام المصيفة التي فرضت على الشعب
العراقي نتيجة القصف الجوي الوحشي ، على زيادة تسامطف
الاردنيين مع العراقيين ، كما ارتفعت حدة الغضب تجاه الدول
والحكومات المتحالفة ، التي اتضح انها تسخطت حدود
التفويض لتجزيير الكويت ، واصبح هدفها تدمير العراق .
ومما زاد في غضب الاردنيين ، ان طائرات الدول المتحالفة دأبت

على قصف الشاحنات التي كانت تنقل النفط العراقي والعميري بالنسبة الاردن ، كما ادى القصف الى مقتل العديد من الاردنيين . وعبر جلالة الملك الحسين عن هذه المشاعر عندما وجه رسالة الى الامة ، في ٦ من شباط / فبراير ١٩٩١ (الوثيقة رقم ١١) ، أكد فيها اعتقاده ، بأن الجهود التي بذلها الاردن والعرب لوضع حد للآزمة بالطرق السلمية قد أحبطت عن قصد وتعميم . " لأن الهدف الحقيقي وراء هذه الحرب المدمرة وكما برهن على ذلك حجم الدمار هو تدمير العراق ، وإعادة ترتيب المنطقة بطريقة ، تنطوي على مخاطر أكبر بكثير ، بالنسبة لحاضر ومستقبل أمتنا من معاهدة سايكس - بيكو " .

وهكذا ، ولما تعجز الاردن عن تلافي نشوب الحرب فائسه وجهه جهوده ، اوضع حد لها بالسرعة الممكنة ، ومنع بدء الهجوم البري . ومرة أخرى ، بدأ الاردن سلسلة من الاتصالات مع زعماء العالم ، بهدف اقناع النظام العراقي بالانسحاب من الكويت ، انصياعا لقرارات مجلس الأمن ، وتحاشيا لوقوع الهجوم البري النهائي . ورحب جلالتة باقتراح العراق ، في ١٥ شباط ١٩٩١ بالانسحاب من الكويت ، على أن يكون ذلك جزءا من تسوية شاملة للآزمة . إلا أن هذه الاقتراحات لاقت الرفض الفوري من الرئيس الأمريكي ورئيس وزراء بريطانيا السليدين اعتبارا " خدعة خبيثة " .

كما لاقت المقترحات السوفياتية لوقف العمليات الحربية والقبول بالتسوية السلمية ، نكس المصير ، ووجهها الرئيس الأمريكي بأنها غير كافية ولا تلبي مطالب الولايات المتحدة . وفي ٢٢ شباط / فبراير ١٩٩١ قام جلالة الملك الحسين بمحاولة يائسة لمنع بدء الهجوم البري ، فأرسل رسالة إلى فخامة الرئيس الفرنسي " ميتران " شدد فيها على وضع ثقل فرنسا المعنوي ودعمها الهام إلى

انتضح الان ان الغرصة لايفاف آلة الحرب من تنفيذ دول التحالف لمخططاتها لاجراج العراق من الكويت قد ذات اوانهما . وانتتهت الحرب ، ليس فقط بغزو الكويت ، بل بغزو الاجزاء الجنوبية من العراق . وكل ذلك القوات العراقية ثمننا باخذنا ، كما انزل المدح الاضرار بالمكان المدنيين في العراق والكويت ، وفي بيئة المنطقة باكملها . ولكن انتهاء الحرب لم يحقق بدايات السلام للمنطقة

في الاول من آذار ١٩٩١ ، وجه الحسين خطاب الامم الاخير الى الامة ، حمل اليها فيه دعواته الى المصالحة . ولخص الخطاب مختلف مراحل الازمة ، منذ بداياتها وحتى نهاية الحرب ، وموقف الحكومة الاردنية . ومما قاله جلالتد :

" كانت رؤيتنا ، ومنذ بداية الفصل الاول للمباشرة ، واضحة بيينة اذ ادركنا ما يمكن ان تؤول اليه الامور لو استمر العراق في احتلال الكويت ولو لم نوفق في حل المشكلة بالطرق السلمية في اطار عربي . وحاولنا جهدنا لاحتواء المشكلة في بداياتها ، وفي كل المراحل التي سبقت بداية الحرب سعيا لحطها وللمنع وقوع الكارثة ، من متدلق حرصنا على المصلحة القومية العليا ، والتزامنا بالمبادئ السامية . ولم يكتب لنا التوفيق "

" وقد كان الاردن هو المتضرر الاكبر من الازمة بسعد العراق والكويت "

" ومع ذلك هاننا لن نحمل حقدنا على احد ولن نوجه لوما لاحد لاننا نعلم انه كان علينا ان ندفع غالبا مقابل التمسك بموقفنا القومي وبميرية قرارنا ، وبسبب موقفنا

ولسي نخلسرة تحليلية للمستقبل ، اعرب جلالتة عن ايمانه . " باننا في الاردن واثقفون بان الشعوب العربية اقرب الى التماسك والانسجام مما اوحى به الازمة الاخيرة وهي القادرة على الانتصار على عوامل الفرقة والشرذمة التي كنا وما زلنا نحذر من نتائجها وانعكاساتها . ان المشاركة الشعبية في اطار مؤسسات ديمقراطية هي الكفيلة بابقاء اللحمة بين الشعوب . مثلما ان الحرية المسؤولة واحترام حقوق الانسان وصور كرامته هي الضمانات التي تمنع اصحاب القرار من الانزلاق في الاخطاء . اننا نرى في شيوع تبني النهج الديمقراطي في دولنا العربية حماية للامة من السقوط في مهاري النزاع والاقتتال " . (الوثيقة رقم ١٤) .

لقد تعرض الاردن ، خلال ازمة الخليج ، الى ضغوط فاسية على استقراره الاقتصادي والعالي ، الا ان استقراره السياسي والاجتماعي لم يتزعزعا وار للحنة واحدة . كذلك فان التوافق بين اهتمامات الشعب وسياسات الحكومة ، مكن البلاد من الخروج بسلام ، من الاخطار التي واجهتها . وخطا الاردن خطوة اضافية على طريق تعميق الاجماع الوطني ، وذلك باقرار " الميثاق الوطني " في حزيران / يونيو ١٩٩١ ، والذي أعدته " لجنة ملكية " مثلت مختلف قطاعات الشعب . وفي خطابه امام المؤتمر الوطني ، الذي أقر " الميثاق " في ٩ حزيران / يونيو ١٩٩١ ، عاد الحسين الى ازمة الخليج ، ليستمد من دروسها ، العبرة الاهم ، والتي تقول : ان الديمقراطية هي القاعدة السليمة التي تحمي الامن الوطني . وأشار الحسين الى المكونات الاساسية الثلاثة للديمقراطية وهي : الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، الانتخابات الحرة ، والتعددية السياسية . اما اطار الحياة الوطنية في الاردن ، فهو الحرية ، التي هي اساس الحوار والحق والديمقراطية " (الوثيقة رقم ١٥)

وثيقة رقم (١٧)

(١)

مذكرة مقدمة

من حكومة جمهورية مصر العربية

بشان

المزاعم التي وردت في الكتاب الابيض الذي اصدرته
حكومة المملكة الاردنية الهاشمية في أول اغسطس (آب)
١٩٩١ تحت عنوان «الاردن وأزمة الخليج»

اصدرت حكومة المملكة الاردنية الهاشمية كتابا "ابيض" عن «الاردن
وازمة الخليج» وجاء بالصفحات الاولى للكتاب المذكور ان الهدف من
اصداره هو «شرح السياسات التي اتبعتها الحكومة الاردنية خلال
مختلف مراحل أزمة الخليج، ووضع تسجيل أمين وواقعي للاحداث
والقرارات التي صاحبت تلك الازمة، لكي يتم التعرف على الاخطاء
وسوء التقدير، وعلى امل تحاشيها في المستقبل»

وبالاطلاع على الكتاب المشار اليه، لاحظت حكومة جمهورية مصر
العربية على الفور ان السرد الذي ورد به بشكل انتهاكا للحقائق الثابتة
، وتزييفا للتاريخ، بصورة تعكس عدم استقامه القصد، وتشكل
اجترأ على الحقيقة، وتجعل من واجب كل حكومة عربية معنيه
بمستقبل هذه الامة ان تبادر الى اجلاء الحقيقة ووضع الامور في نصابها
، وحتى تتعرف اجيالنا القادمة على حقيقة الاحداث التي قادت الامة
الى ابشع كارثة نزلت بها في التاريخ المعاصر، وتستخلص من هذه
الاحداث المنجمه الدرس والعبرة، لكي لا يتكرر ما حدث، ولا ينهار ما

بقى من البنيان العربى .

ولا نجد حكومة جمهورية مصر العربية فى هذه الرحلة ضرورة لان تتعرض بالفحص أو بالتفيد لكل ما جاء بالكتاب المذكور ، وانى سوف تكتفى بتصحيح وقائع احداث معينه كانت طرفا مباشرا فيها ، وذلك على النحو التالى :-

أولا : بعد صفحات حاول فيها مؤلفو " الكتاب الابيض " تبرير الغزو العراقى للكويت ، ورد بالكتاب المشار اليه ان الرئيس العراقى صدام حسين قد اخبر جلالة الملك الحسين فى معادثة هاتفية بعد ظهر يوم الخميس ٢ اغسطس (آب) " ١٩٩٠ " ان الجيش العراقى - استجابة لطلب متزن من الدول العربية وليس تحت التهديد أو الاستفزاز أو الادانه - سيكون مستعدا للانسحاب من الكويت التى كان قد استكمل احتلالها فى ذلك الوقت ، وأن الانسحاب سيبدأ خلال ايام وينتهى خلال اسابيع " .

وتسجل حكومة جمهورية مصر العربية بهذا الخصوص ان من الغريب ان الملكة الاردنية الهاشمية لم تبلغها بحصول جلالة الملك الحسين على هذا الوعد " القاطع " من الحكومة العراقية بالانسحاب من الكويت ، ولم تتلق الحكومة المصرية من حكومة اى قطر عرس شقيق ما يفيد اخطارها بذلك من الحكومة الاردنية ، كما ان سجلات الامانه العامة لجامعة الدول العربية تشهد بانها لم تتلق اى اخطار بهذا من الاردن ، ورغم ان مجلس الجامعة

العربية انعقد في القاهرة في اليوم التالي لبحث الموضوع ، كما ان الوفد الذي مثل العراق في اجتماع المجلس المذكور - وكان يرأسه السيد سعدون حمادي نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط عندئذ - لم يشر الى هذا الموقف من قريب او بعيد ، بل انه اتخذ في الجلسات العامة وفي اللقاءات الجانبية على السواء موقفاً ينتاقض تماماً مع هذا الطرح ، ويقوم على رفض العراق لأي مسألة لحقه في القيام بما قام به من اجراءات ضد الكويت .

والثابت ايضاً ان أياً من العراق أو المملكة الاردنية الهاشمية لم يخطر مؤتمر القمة العربي غير العادي الذي عقد في القاهرة يوم ١٠ اغسطس (آب) ١٩٩٠ بهذا البلاغ ، رغم ان من الواضح انه كان كفيلاً باحداث تغيير جذري في الموقف لو كان قد وصل الى علم القادة العرب المجتمعين .

وواضح كذلك ان أياً من الحكومتين العراقية أو الاردنية لم يبلغ الامم المتحدة بهذا الاخطار على خطورته رغم ان مجلس الامن بدأ يبحث مسألة الغزو العراقي للكويت اعتباراً من يوم ٢ اغسطس (آب) ١٩٩٠ (أي في يوم الغزو نفسه)

ثانياً: سجل " الكتاب الابيض " المشار اليه وقائع اللقاء الذي تم بين جلالة الملك الحسين والرئيس محمد حسني مبارك بالاسكندرية مساء يوم ٢ اغسطس (آب) ١٩٩٠ (اليوم الذي وقع فيه الغزو العراقي المشنوم للكويت) بطريقة غير امينة ، وفيما يلي

توضيح تفصيلي لذلك :

الراوية الاولى التي أوردتها الكتاب الاردنى :

١ - بعد المكالمات الهاتفية (التي تمت بين جلالة الملك الحسين والرئيس العراقي صدام حسين) بوقت قصير ، قام جلالة الملك الحسين بزيارة الى الاسكندرية للقاء سيادة الرئيس مبارك ، الذي تمنى عليه ان يزور بغداد بأسرع وقت ممكن ، وقد أيد جلالة الملك فهد هذا التمنى ، وتم الاتفاق بين جلالة الحسين وسيادة الرئيس مبارك على ان تؤجل الجامعة العربية اصدار قرار يتعلق بالفزو الى ما بعد نجاح أو فشل مهمة جلالة الملك الحسين في بغداد ، واتفق جلالة الملك مع سيادة الرئيس مبارك على ان سيتوضع جلالتهم موقف العراق من اقتراحين :

الاول : التزام عراقى بالانسحاب من الكويت بالسرعة الممكنة

والثانى : موافقة العراق على حضور مؤتمر قمة مصغر في جدة ، لبحث وتسوية جميع أوجه النزاع العراقي الكويتي .

حقيقة الاحداث كما وقعت بالفعل :

وصل جلالة الملك الحسين الى الاسكندرية في الساعة السادسة من مساء الخميس ٢ اغسطس (آب) ١٩٩٠ للتباحث مع الرئيس محمد حسيني مبارك في الموقف ، غير انه لم يطرح اية افكار أو مقترحات

لمواجهة الازمة ، بل كان الرئيس مبارك هو الذى يبادر بالحديث عما يمكن القيام به لتصحيح الوضع الناجم عن الغزو العراقى للكويت ، وقد اتصل الرئيس الأمريكى بوش بجلالة الملك الحسين هاتفيا اثناء وجوده بالاسكندرية وتحدث اليه فى غير حضور الرئيس مبارك ، ثم تحدث مع السيد الرئيس مبارك معبرا عن قلقه من الموقف وحرصه بلاده على احتوائه وتجنب المضاعفات التى لا بد ان يولدها ، وفى نهاية المكالمة ، أعرب الرئيس بوش عن امله فى ان تتمكن الدول العربية من التوصل الى مخرج من هذه الازمة . وعندما تداول الرئيس مبارك وجلالة الملك الحسين فى الامر ، اقترح السيد الرئيس ان يتوجه جلالة الملك الى بغداد لمقابلة الرئيس صدام واقناعه بقبول امرين :

الاول : الانسحاب من الكويت دون ابطاء

والثانى : عدم التعرض لعودة حكومة الكويت الشرعية.

فاذا وافقت القيادة العراقية على هاتين النقطتين من حيث المبدأ ، فانه يمكن عقد مؤتمر قمة مصغر (فى جدة) لاجراء هذا الاتفاق بأسلوب يحفظ ماء وجه العراق .

ولم يهدى جلالة الملك الحسين تحمسا لهذا الاقتراح ، حيث انصب اهتمامه على تأجيل صدور أى قرار عربى بادانه العراق ، وقد علق السيد الرئيس على هذه الرغبة بانه اذا تجاوزت القيادة العراقية مع الاقتراح المذكور بشقية ، فان هذا كفيل بموقف جميع التداعيات التى يمكن ان يفرزها الموقف ، اما اذا اصررت بغداد على موقفها ، فلن يكون هناك

مفر من اتخاذ موقف حازم من الغزو ، وأوضح الرئيس ان الشعب المصرى بأسره مستاء تماما لما حدث ويطالب باتخاذ موقف حازم ضد الغزو العراقى ، ولا تستطيع الحكومة العراقية ان تتجاهل هذا الضغط الشعبى .

وعلى هذا ، ذكر الرئيس ان مصر سوف تسعى الى تأجيل اصدار أى قرار منها او من مجلس جامعة الدول العربية بادائه الغزو الى ما بعد زيارة الملك الحسين لبغداد والتعرف على موقف القيادة العراقية بدقة .

وقد قام السيد الرئيس بالاتصال هاتفيا بخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وعرض الفكرة عليه ، فلم يمانع فى عقد القمة المصغرة التى اقترحها السيد الرئيس وان يستضيفها فى جدة اذا ما وافق الرئيس صدام على النقطتين المشار اليهما ، وأعرب عن امله فى ان يوفق جلالة الملك الحسين فى مهمته فى بغداد . وعندما شعر الرئيس مبارك بتردد الملك الحسين فى التوجه الى بغداد وحمل الرسالة المصرية للرئيس صدام ، قام سيادته بالاتصال بالرئيس العراقى هاتفيا واخبره بأنه طلب من جلالة الملك الحسين ان ينقل اليه رسالة هامة على وجه السرعة ، وأعرب الرئيس عن امله فى تجاوب القيادة العراقية ، حفاظا على المصالح العربية العليا ، وعلى المصلحة العراقية فى المقام الاول .

ومن كل هذا يتضح انه لم تكن هناك " مبادرة اردنية " طرحت على الرئيس مبارك أو خادم الحرمين الشريفين الملك فهد ، ولم يسمع احد بهذا التعبير (المبادرة الاردنية) من قبل أو من بعد ، وإنما كان هناك اقتراح مصرى طرحه الرئيس مبارك على جلالة الملك الحسين الذى قبله بعد تردد

الراوية الثانية التي أوردتها الكتاب الاردني :

٢ - ان الرئيس مبارك ايد هذين الاقتراحين بحماس واضح ، وامر بوضع طائرة مصرية تحت تصرف وزير الخارجية الاردني لنقله الى القاهرة للتداول مع وزير الخارجية المصري خلال اجتماع وزراء خارجية الدول العربية ، الذين سارعوا الى عقد جلسة في القاهرة ، بهدف تهدئة وزراء خارجية دول الخليج الذين كانوا يلحون على الجامعة العربية بالاسراع في ادانة العراق .

ملحوظة الاحداث كما وقعت بالفعل :

ولأن الرئيس مبارك هو صاحب الاقتراح ، فانه لا مجال للقول بأنه ايد " بحماس واضح " ، وانما كان همه منصرفا الى اقناع جلالته الملك الحسين بقبوله ودفعه الى السفر الى بغداد لحصول على قبول الرئيس صدام .

ولتهيئة المناخ اللازم لذلك ، اعرب الرئيس عن استعداد مصر للعمل على تأجيل اصدار أى قرار عربى بادانة العراق الى ما بعد توجه الملك الحسين الى بغداد وتعرفه على موقف القيادة العراقية من الاقتراح المصري .

ومن اجل هذا اجرى الرئيس مبارك اتصالات هاتفية من الاسكندرية بعدد من وزراء الخارجية العرب ، وفي مقدمتهم نائب رئيس الوزراء

وزير الخارجية المصرية ، وتم الاتفاق بالفعل على الانتظار بعض الوقت قبل صدور أى قرار انتظار لما تسفر عنه زيارة الملك الحسين لبغداد ، وبعد ان تمت موافقة وزراء الخارجية العرب ، على ذلك ، سافر وزير الخارجية الاردنى الى القاهرة على طائرة مصرية للمشاركة فى اجتماع مجلس الجامعة .

الراوية الثالثة كما اوردها الكتاب الاردنى :

٣ - وفى صباح اليوم التالى (٣ اغسطس ١٩٩٠) توجه جلالة الملك الحسين الى بغداد ، حيث اجتمع بسيادة الرئيس صدام حسين ، وحصل منه على موافقته على حل للامنة فى الاطار العربى ، واتفق معه على ان يحضر العراق القمة العربية المصغرة فى جدة فى ٥ اغسطس (آب) ١٩٩٠ ، التى ستضم زعماء الاردن ومصر والسعودية واليمن ، كما اتفق على الخطوط العريضة للحل الذى كان جلالة الحسين قد بحثه مع سيادة الرئيس حسنى مبارك وخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ، والذى بموجبه سيبدأ العراق بالاتساع المبكر جدا ، والذى سيقدر مؤتمر القمة تاريخ وتوقيت البدء بتنفيذه ، أى خلال ساعات ، واتفق ايضا على ان يبلغ سيادة الرئيس صدام حسين جلالة الملك الحسين بتفاصيل الموقف العراقى ، قبل ان تصل طائرة جلالة الملك الحسين الى مطار عمان لدى عودتها من بغداد .

حقيقة الاحداث كما وقعت بالفعل :

بعد ان اجرى الرئيس مبارك اتصالات هاتفية بخادم الحرمين الشريفين الملك فهد والرئيس صدام حسين وعدد من وزراء الخارجية العرب ، تم الاتفاق على ان يتوجه الملك الحسين الى بغداد فى صباح اليوم التالى (الجمعة ٣ اغسطس) .

وليس صحيحا ما جاء فى الكتاب الاردنى من ان الملك الحسين بحث الاقتراح الذى طرحه الرئيس مبارك مع خادم الحرمين الشريفين ، بل انه لم يجر اى اتصال بين ملكى الاردن والسعودية اثناء وجود الملك الحسين فى الاسكندرية ، وانما تم الاتصال بخادم الحرمين الشريفين بواسطة الرئيس مبارك ، فوافق على الاقتراح المصرى بشقبة ، وعندما ذكر له السيد الرئيس أن الملك الحسين يفكر فى المرور بالسعودية قبل سفره الى بغداد ، أبدى خادم الحرمين أسفه لتعذر تحقيق ذلك لإنشغاله بمهام أخرى .

ومن الغريب أن يذكر الكتاب الأردنى أن جلالة الملك الحسين « اتفق مع القيادة العراقية على المخطوط العريضة للحل المقترح » فلو كان هذا قد حدث لتغير الموقف برمته ، وكل ما أبلغه الملك الحسين للسيد الرئيس هو أن الرئيس صدام وافق على حضور القمة المصغرة فى جدة ، وعندما سأله الرئيس عن موقف القيادة العراقية من نقطتى الاتسحاب وعدم التعرض للحكومة الشرعية الكويتية ، كان رد الملك أنه لم يبحث تلك التفاصيل فى بغداد .

الرواية الرابعة التي أوردتها الكتاب الأردني :

٤ - بينما كان جلاله الملك الحسين يتابع جهوده بشأن المقترحات التي اتفق عليها مع الرئيس حسنى مبارك ، أصدرت الحكومة المصرية بياناً يدين الغزو للكويت .

وما أن وصل جلالة الملك الى عمان ، حتى اتصل بالرئيس مبارك ، وأبلغه بالاتفاق الذي تم مع الرئيس صدام ، كما عبر عن أسفه من البيان المصرى

حقيقة الأحداث كما وقعت بالفعل :

حقيقة ما حدث هو أن الرئيس مبارك أرجأ إصدار أى بيان من جمهورية مصر العربية الى ما بعد التعرف على نتائج مباحثات الملك الحسين فى بغداد ، وبالفعل لم يصدر بيان وزارة الخارجية المصرية الا بعد اتصال جلالة الملك الحسين من عمان بالرئيس ، وإبلاغه له بأنه لم يبحث مع القيادة العراقية النقطتين الخاصتين بالانسحاب وعودة الحكومة الشرعية للكويت .

ثم أن البيان المصرى اقتصر على المطالبة بما يلى :

أولاً : انسحاب القوات العراقية من الأراضى الكويتية .

ثانياً : الكف عن محاولة تغيير نظام الحكم فى الكويت بالقوة ، وترك الشئون الداخلية للكويت للشعب الكويتى الشقيق ، بقررها بأرادته الحرة وقراره المستقل .

ثالثا : ارتباط البلدين باتباع أسلوب محدد لتسوية الخلافات القائمة بينهما بالطرق الودية والمفاوضات السلمية .

ويبدو أن جلالة الملك حسين رأى أن مطالبة العراق بالانسحاب ، ويعلم التدخل في الشؤون الداخلية الكويتية ادانة للعراق .

الرواية الخامسة التي أوردتها الكتاب الأردني :

٥ - جاء بالكتاب الاردني أن الرئيس مبارك -في إطار شرحه للموقف المصري -ذكر أنه يتعرض لضغوطات كبيرة ، وأنه يتحدث مع خادم الحرمين الشريفين ،الذي كان غاضبا من الوضع ،وذكر الرئيس مبارك للملك حسين أنه لم يقبل بالاتفاق الذي تم بين جلالة الملك الحسين والرئيس صدام ،وهو يصر على ضرورة الانسحاب العراقي غير المشروط من الكويت والعودة الفورية للعائلة الكويتية الحاكمة ،وبذلك يكون الرئيس المصري قد اعتمد نفس الموقف الذي تبناه وزراء خارجية الجامعة العربية والذي يدين الاجتياح العراقي للكويت ويطالب بالانسحاب الفوري .

الحقيقة الاحداث كما وقعت بالفعل :

الحقيقة التي تعلمها القيادة الأردنية جيداً ،في أن الرئيس مبارك أخبر جلالة الملك الحسين -بمجرد أن الشعب المصري يرفض الغزو العراقي

مهما كانت المبررات والذرائع التي يستند اليها ، ولذلك فسوف يكون من الصعب تماما على الحكومة المصرية أن تتراخى في اصدار بيان بشأن الغزو العراقي الطائش ، وكل ما يمكن عمله في هذا الشأن هو تأجيل اصدار البيان المصرى والعمل على تأجيل صدور البيان أو القرار العربى لمدة ٢٤ ساعة ، حتى يتاح لنا أن نتحقق من استعداد القيادة العراقية للتعهد بالانسحاب من الكويت وعدم التصدى لعودة الحكومة الشرعية ، وهو ما تم بالفعل ولم يصدر البيان المصرى والعربى الا بعد عودة الملك حسين من بغداد خالى الوفاض .

ولم يشر الرئيس من قريب أو من بعيد الى أى «ضغوطات» تقاس عليه ضغط رأى العام ، كما أنه لم يحدث أن غير الرئيس موقفه عندما أصبح يشترط موافقة العراق على النقطتين المشار اليهما ، فقد كان هذا الشرط واشعا في حديث السيد الرئيس مع الملك الحسين ومع جميع المسئولين العرب الذين اتصل بهم سيادته منذ الساعات الأولى لنشوب الازمة .

الرواية السادسة التي أوردتها الكتاب الأردنى :

٦ - أنه نتج عن صدور قرار مجلس الجامعة العربية في ساعة متأخرة من ليلة ٣ أغسطس (آب) بإدانة الغزو العراقى أمران :

الأول : احباط جهود الأردن لعقد القمة المصغرة

الثانى : تحول الموقف العراقى الى التصلب .

حقيقة الأحداث كما وقعت بالفعل :

ثابت من وقائع اجتماع مجلس الجامعة العربية يوم ٣ أغسطس (أ
ب) أن البيان الذي صدر عن المجلس متضمنا ادانة العدوان العراقي على
الكويت ورفض أية آثار مترتبة عليه الا بعد التحقيق من أمرين :

الأول : أن جلالة الملك الحسين لم يحصل من القيادة العراقية على
التعهد الذي كان كفيلا بوقف تداعيات الموقف ، واذ لم يذكر
في حينه انه حصل على هذا التعهد .

والثاني : أن ممثل العراق في اجتماع مجلس الجامعة قد اتخذ موقفا
جامدا يقوم على أن الكويت هي جزء من العراق ، وأن العراق
لا يقبل أي مساومة فيما اتخذه من إجراءات في هذا الشأن

ومن اللغو أن يقال أن العراق قد تشدد في موقفه بعد صدور هذا
البيان العربي ، لأن شئون الدول المتعلقة بالحرب والسلام هي أمور خطيرة
، لا يمكن أن تتوقف على صدور بيان بصيغة أو بأخرى .

الرواية السابعة التي أوردتها الكتاب الأردني :

٧ - أن صدور قرار مجلس الجامعة العربية في ٣ أغسطس (آب)
مهد الطريق أمام الجامعة العربية للتخلي عن أي محاولة للابقاء
على الأزمة داخل الأطار العربي ، وفتح الباب أمام المطالب الدولية
، التي أصبحت تصر على انسحاب عراقي غير مشروط وغير

قابل للتفاوض .

حقيقة الأحداث كما وقعت بالفعل :

لسنا ندري ما هو المقصود بهذا ؟ هل المقصود هو أن الجامعة العربية كانت متلهفة للتخلي عن دورها ، باحثه عن زريعة لكى تفرط فى مسئوليتها وتتنازل عن دورها ؟

وكيف يقال أن قرار مجلس الجامعة العربية الذى صدر فى ساعة متأخرة من مساء ٣ أغسطس هو الذى فتح الباب أمام المطالب الدولية ، فى حين أن الثابت هو أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد أصدر قراره رقم ٦٦٠ الذى أدان العراق ودعا الى انسحابه فورا ودون شروط من أرض الكويت ، وذلك فى يوم ٢ أغسطس ، أى قبل صدور قرار مجلس الجامعة العربية بيوم كامل .

الرواية العامة التى أوردتها الكتاب الأردنى :

٨ - أن الجانب الأردنى قد فهم من السرعة التى صدر بها قرار وزراء الخارجية العرب و« التغيير الذى طرأ على موقف الرئيس مبارك » أن جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية ودولا عربية أخرى وقعت تحت ضغوط كبيرة .

حقيقة الأحداث كما وقعت بالفعل :

هذا ادعاء مرفوض نابى أن يوجد الى غالبية الدول العربية التى اتخذت موقفا حازما من الغزو العراقى .

وكما أوضحنا من قبل ، فلم يحدث أى « تغير » فى موقف مصر من الأزمة ، فقد ظل هذا الموقف قائما منذ وقوع الغزو المشنوم الى اليوم الذى أصدرت فيه القيادة العراقية أوامرها لقواتها بالانسحاب الفورى من الكويت قائما على أساس أن الحل يكمن فى العناصر التالية

أولا : انسحاب العراق من الأراضى الكويتية .

ثانيا : عدم تعرض العراق لعودة حكومة الكويت الشرعية .

ثالثا : تسوية أية خلافات بين البلدين بالطرق السلمية .

الرابطة التاسعة التى أوردتها الكتاب الأردنى :

٩ - أن جلالة الملك الحسين عندما أطلع على القرار المقدم من وزراء الخارجية العرب لاقرانهم فى منظمة المؤتمر الاسلامى ، أدرك أنه مقدمة لتدويل الأزمة وفتح الطريق أمام التدخل الأجنبى .

حقيقة الأحداث كما وقعت بالفعل :

أوضح أن مشروع القرار المشار اليه والقرار الذى صدر بناء عليه من المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية يوم ٥ أغسطس ١٩٩٠ لم يضيفنا الى النصوص التى تضمنها قرار مجلس الجامعة العربية سوى :

مطالبة العراق والكويت بمراعاة مقتضيات حسن الجوار ، وعدم محاولة تغيير النظام الداخلى فى أى منهما بالقوة ، واحترام سيادة واستقلال

ووحدة أراضي كل دولة ، وامتناع الدول الأعضاء عن استخدامها القوة أو التهديد باستخدام ضد وحدة وسلامة الاراضى والاستقلال السياسى لآى منها .

فما الذى تتضمنه هذه النصوص مما أن يعتبر تهيدا لتدويل الأزمة وفتح الطريق أمام التدخل الاجنبى وما هو المبرر لتوجيه هذا الاتهام لوزراء خارجية الدول الاسلامية على هذا النحو ؟

ثالثا : جاء بالكتاب الاردنى أن جامعة الدول العربية تخلت نهائيا عن دورها كصمام للأمن العربى فى اجتماع القمة العربية الطارئة التى عقدت بدعوة من سيادة الرئيس محمد حسنى مبارك فى ١٠ (آب) أغسطس ١٩٩٠ ، ومرة أخرى فشلت الجهود لاهياء الوساطة العربية ، ووجد المجتمعون أنفسهم أمام مشروع قرار جاهز ، ومعد رما ، قبل انعقاد المؤتمر وأقر مشروع القرار بسرعة . ووصف مؤلفو الكتاب الاردنى القرار الذى صدر عن القمة بأنه باطل ، لأنه لا ينسجم مع نص المادة السادسة التى تنص على أنه فى حالة تعرض دولة عضو بالجامعة لعدوان من قبل دولة أخرى ، يتم تبنى القرارات بالاجماع الأخرى وجدت فى هذا القرار محاولة لتوفير الغطاء للتدخل الأجنبى قبل إتاحة مجال كاف لمخرج عربى للأزمة ، وذلك ضمن مخطط يهدف الى تدمير القدرات العراقية العسكرية والصناعية .

وبالرغم من صدور القرار المشار اليه من مؤتمر القمة ، فقد واصل الأردن جهود الایجاد حل عربي ، بالاشتراك مع أعضاء الجامعة العربية الآخرين الذين يشتركون في البحث عن « حل سلمي » وذلك من خلال قناتين :

الأولى : إقامة اتصالات مع الاعضاء الرئيسيين في التحالف الدولي بهدف اقناعهم بأهمية الحوار والتخلي عن المجابهة مع العراق .

والثانية : تكثيف الاتصالات مع الحكومات العربية التي تشارك الأردن

تلك هي الرواية التي أوردها الكتاب الاردني للأحداث التي صاحبت عقد القمة العربية غير العادية في القاهرة يوم ١٠ أغسطس (آب) ١٩٩٠ .

وكنا نعتقد أن الخيال لن يجنح بوضعي الكتاب المذكور الى هذا الحد عندما يتعلق الأمر بوقائع مادية ثابتة شهدتها قيادات عربية عديدة ، وسجلتها محاضر مؤتمر القمة العربي المشار اليه ، بحث لا يتعذر على أحد أن يتحرى صحة هذه الوقائع ويضعها في السياق السليم .

ومن جانبها ، ترى حكومة جمهورية مصر العربية من واجبها أن تسجل الوقائع التي أحاطت بعقد مؤتمر القمة وصدور قراراته وموقف الأردن اثناء انعقاد المؤتمر ، وسوف نورد الحقائق كما حدثت بدقة تامة ، دون زيادة أو نقصان :

١ - بعد منتصف الاسبوع التالى للغزو العراقى المشنوم ، اتصل عدد من رؤساء الاقطار العربية الشقيقة بالرئيس محمد حسنى مبارك ، واقترحوا عليه الدعوة لعقد مؤتمر قمة طارىء لبحث الوضع الخطير الناجم عن العدوان العراقى على دولتشقيقة عضو بجامعة الدول العربية ، وبعد أن تداول الرئيس مع العديد من قادة الدولة الشقيقة ، استقر رأيه فى ٨ أغسطس (آب) ١٩٩٠ على توجيه الدعوة لمؤتمر يعقد بالقاهرة .

٢ - وكانت أول خطوة اتخذها السيد الرئيس بعد توجيه تلك الدعوة هى ارسال رسالة عاجلة للرئيس العراقى صدام حسين ، يحثه فيها على حضور المؤتمر ، فاذا تعذر عليه الحضور ، فان من المهم أن يمثل العراق بوفد على مستوى عال ، يكون مفوضا ومؤهلا لأن يشارك مع سائر القادة العرب فى التوصل الى حل عرسى ، واعرب السيد الرئيس فى رسالته عن أمله فى أن تقدر القيادة العراقية خطورة الموقف ، وتترك المضاعفات الخطيرة التى لابد أن تنجم عن استمراره وحتمية الموافقة على الاتسحاب من الاراض الكويتية وعدم التعرض لعودة الحكومة الشرعية للكويت ، وبمجرد موافقة العراق على هذا ، فلن يتعذر على القادة العرب أن يخرجوا هذا الاتفاق فى الإطار الذى يحفظ للعراق كرامته وللكويت سيادتها ، وبذلك نتمكن من تجنب تدويل الأزمة ودخول قوى خارجية طرفا فيها .

وعندما وصل الوفد العراقي لمؤتمر القمة برئاسة السيد / طه
يسين رمضان ، كان أول مافعله الرئيس مبارك قبيل انعقاد المؤتمر
يوم ١٠ أغسطس (آب) ١٩٩٠ هو استقبال الوفد بكامل هيئته ،
والاستماع للرد الذي يحمله على رسالته للرئيس صدام ، وثابت
من محضر هذا اللقاء بين السيد الرئيس وبين الوفد العراقي أن رد
الرئيس صدام حسين على رسالة الرئيس تركز على النقاط الآتية
:

أ - أن العراق يعتبر الخطوات التي قام بها تجاه الكويت نهائية
لارجعة فيها ولا مساومة ، بل أنه لايقبل اثاره الموضوع
أصلا في اجتماع القمة لأنه يمثل أمرا داخليا يخص
العراق وحده ، وليس لأي دولة عربية أخرى أن تناقشة
فيه .

ب - ان التقدم بأي اقتراحات عربية متعلقة بانسحاب العراق
من الكويت او عودة الحكومة الكويتية السابقة مرفوض
من حيث المبدأ .

ج - أن العراق يرحب بطرح أية قضايا عربية أخرى على
المؤتمر .

وقد كرر الوفد العراقي التعبير عن هذا الموقف في
الكلمة التي القاها امام المؤتمر .

٣ - ورغم هذا الموقف السلبي الجامد ، فقد كرر السيد الرئيس اعرابه عن أمله في أن تعيد القيادة العراقية تقدير موقفها ، وتنظر للموضوع نظرة موضوعية تتفق مع المعطيات الأساسية القائمة ، ومع الأخطار التي يتعرض لها العراق والأمة العربية كلها نتيجة للغزو العراقي للكويت .

٤ - وفي الجلسة الافتتاحية لمؤتمر القمة ، حرص الرئيس مبارك على دعوة المؤتمر بعبارات واضحة الى التمسك بالحل العربى وتجنب التدويل والتدخل الخارجى .

ان جامعة الدول العربية لم تتخل فى مؤتمر القمة المشار اليه عن دورها كصمام ، وانما جاء رفض العراق ليطعن دور الجامعة العربية ويشله عن العمل ، وليدفع الأمور نحو تدويل الأزمة .

٥ - جاء فى الكتاب الأردنى ان المجتمعين فى مؤتمر القمة وجدوا أنفسهم أمام مشروع قرار جاهز ومعد ربما قبل انعقاد المؤتمر ، وأن هذا المشروع قد أقر بسرعة .

ويتناقض هذا الطرح مع الحقائق التالية :

أ - أنه لم يقدم أى مشروع قرار للمؤتمر فى المراحل الأولى لانهجاده ، وانما كان التوجه منصبا فى هذه المراحل على الإستماع الى كلمات ملوك ورؤساء الدول المشاركة فى المؤتمر ، والمداولات التى أجروها داخل قاعة الإجتماع وخارجها .

ب - أنه عندما بدأت وفود بعض الدول العربية الخليجية تهللور مشروعات للعرض على المؤتمر ، تم طرح المشروع المذكور على وفود الدول الأخرى لأخذ الرأي والتشاور حول مضمونه وصيغته ، وتم بالفعل ادخال تعديلات عليه لتحقيقا لرغبات هذه الدول ، ونذكر منها بالتحديد الوفد الجزائري برئاسة فخامة الرئيس الشاذلي بن جديد .

ج - أنه أثناء مناقشة مشروع القرار المشار اليه في المؤتمر ، اتجه تفكير بعض الحاضرين ، ومنهم السيد / ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، الى ايفاد وفد يضم خمسة من الملوك والرؤساء العرب للسفر الى بغداد ومحاولة اقناع القيادة العراقية بقبول الانسحاب من الكويت وتسوية المشاكل القائمة بين البلدين بالطرق الودية ، كان اسم جلالة الملك الحسين واردا ضمن الاسماء المقترحة للمشاركة في الوفد المذكور ، وعندما اراد الرئيس مبارك التعرف على رأى اصحاب الاسماء المقترحة ، اتجه الى جلالة الملك الحسين - الذي كان يجلس الى جواره - فأبدى عدم رغبته في المشاركة

في أى وفد من هذا القبيل ، لما عاود الرئيس مبارك طرح الاقتراح على جلالة الملك من خلال أحد أعضاء الوفد المصرى ففى المؤتمر ، اتخذ الملك نفس الموقف الرافض للمشاركة في الوفد .

د - انه على خلاف ما أورده الكتاب الأردني من أن اصدار القرار من مؤتمر القمة قد تم (بسرعة) فان من الحقائق الثابتة أنه عندما كرر رئيس منظمة التحرير الفلسطينية حديثه عن وجوب اتاحة الفرصة لاجراء اتصال أخير بالقيادة العراقية قبل اتخاذ قرار حول الموقف، نظر جلالة الملك الحسين الى الرئيس حسنى مبارك الذى كان يتولى رئاسة الجلسة ، وقال له فى حديث جانبي سمعه بعض أعضاء الوفود التى كانت جالسة قرب الوفد الأردني : (أرى ان تقوموا بطرح مشروع القرار للتنصير ، ولاداعى للاسترسال فى هذا اللغو) وكرر الملك هذا المطلب للسيد الرئيس مرة أخرى .

هـ - ومع حرص جمهورية مصر العربية على ترك مسألة صحة وقانونية البيان الذى صدر عن مجلس الجامعة العربية يوم ٣ أغسطس (آب) والقرار الذى صدر عن مؤتمر القمة غير العادى يوم ١٠ أغسطس (آب) لجامعة الدول العربية نفسها ، الا أنها تبنى ملاحظتين بهذا الصدد :

الأولى : أن المادة السادسة من الميثاق (التى أشار اليها الكتاب الأردني) تتطلب الإجماع فى حالة واحدة وهى تلك التى يقر فيها المجلس اتخاذ « تدابير » معينة لدفع الاعتداء الذى تعرضت له إحدى الدول الأعضاء ، وواضح من الاطلاع على القرار الذى صدر عن مؤتمر القمة لم يتص

على اتخاذ أية « تدابير » ضد العراق .

والثانية : أن الكتاب الأردني تجاهل أن المادة السابعة من الميثاق نصت على أن « ما يقرره المجلس بالاجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة في الجامعة ، وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزما لمن يقبله .

كذلك فإن المادة السادسة من النظام الداخلى للجامعة تنص في فقرتها الأولى على أن « يكون انعقاد المجلس صحيحا اذا حضره مندوبو أغلبية الدول الأعضاء ، ويتخذ قراراته بموافقة أغلبية الدول الأعضاء ، مالم يرد نص على خلاف ذلك في الميثاق وهذا النظام » .

وباضح من هذين النصين أن مؤسسى جامعة الدول العربية لم يتطلبوا اجماع الدول الأعضاء على قرارات الجامعة كشرط لصحتها الا في حالة استثنائية نص عليها على سبيل الحصر ، وهي اتخاذ « تدابير » ضد احدى الدول الاعضاء .

ويضاف الى كل هذا أن الملكة الاردنية الهاشمية لم تشر الى هذه النقطة من قريب أو بعيد عندما أصدر مؤتمر القمة العربى التاسع المنعقد فى بغداد يوم ٥ نوفمبر (تشرين الثانى) عام ١٩٧٨ قرارات تقضى بتعليق عضوية مصر فى الجامعة العربية مؤقتا ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة الى عاصمة اخرى ، وثابت من سجلات جامعة الدول العربية ، أن القرار المشار اليه

لم يصدر بالاجماع ، نظرا لحفظ سلطنة عمان عليه ، وذلك رغم أنه يتضمن اتخاذ تدابير تجاوزت كثيرا التدابير المنصوص عليها في الميثاق ، ورغم هذا لم نسمع مستولا أردنيا يقول ان هذا القرار صدر باطلا وغير سليم ، بل أن المملكة الأردنية الهاشمية التزمت به وطبقت أحكامه .

٦ - انه لو كان جلالة الملك الحسين مقتنعا للحظة واحدة بما جاء في الكتاب الاردنى من أن مشروع القرار المقدم للمؤتمر كان مجرد محاولة لتوفير الغطاء للتدخل الأجنبي قبل اتاحة مجال كاف لمخرج عربى للأزمة ، ضمن مخطط يهدف الى تدهير القدرات العراقية العسكرية والصناعية لكان المنطقى هو ان يعترض جلالة الملك على اصدار القرار المذكور أثناء المداولات التى جرت بشأنه وأن يخطر القادة العرب المجتمعين بما يزعم الكتاب الاردنى انه حدث ، وهو أن العراق يوافق على الإنسحاب من الكويت بشرط ألا يتعرض الغزو للشعب والإدانة .

رابعا : رغم أن النغمة الرئيسية التى تبرز فى مختلف صفحات الكتاب المذكور هى أنه كان هناك مجال لتسوية عربية للأزمة ولكن بعض القوى العربية قد أهملت تلك الفرصة وفتحت الباب امام التدخلات الأجنبية ، فإن الثابت من الكتاب نفسه هو ان جلالة الملك الحسين وجه رسالة الى الشعب الأمريكى ذكر فيها أن الأردن « يعترف بحق المملكة العربية السعودية فى طلب

المون من الدول الصديقة وكذلك بحق الإدارة الأمريكية في
الإستجابة لذلك الطلب (الوثيقة رقم ٨ المنشورة بالكتاب
الأردنى)

وختاماً ، تمرر جمهورية مصر العربية أنها كانت
تأمل ان يكون صدر هذا الكتاب عن الحكومة الأردنية
فرصة لمراجعة النفس والقاء نظرة فاحصة على النتائج
الخطيرة التى لحمت عن الغزو العراقى لدولة الكويت ،
واستنهاط الدروس والعبر المستفادة من هذه التجربة
الأليمة التى تعتبر أسوأ ما حل بالأمة العربية فى
تاريخها الحديث ، غير أن واضع الكتاب المذكور
اختاروا له - للأسف الشديد - ان يكون محاولة أخرى
ليس فقط لتبرير الموقف الأردنى واعادة تشكيكة ، بل
أيضاً لتبرير الموقف العراقى وتأصيله ، والبحث عن
الدرائع التى تفسر اتخاذه كنتيجة حتمية وطبيعية
للأوضاع التى سادت الوطن العربى قبل الغزو .

رقم الإيداع
١٩٩١ / ٧٩١٥

I.S.B.D
377 - 00 - 2182 - 2

الكتاب الأبيض
والرد عليه صورة طبق الأصل



الكتاب الأبيض

الأردن وأزمة الخليج

آب ١٩٩٠ - آذار ١٩٩١

المملكة الأردنية الهاشمية

عمّات - ١٩٩١



حسن شكرى

- كاتب سياسى وخبير استراتيجى مصرى .
- تخصص فى الاستراتيجية والأمن القومى .
- حصل على درجة الزمالة فى الاستراتيجية والأمن القومى من أكاديمية ناصر العسكرية العليا .
- حاصل على العديد من الشهادات فى مجال الاستراتيجية وإدارة الأزمات من المعاهد والأكاديميات العسكرية الأجنبية .
- له العديد من المؤلفات :
- * حقائق للتاريخ فى أزمة الخليج العربى .
- * العرب والنفط والألف مليار دولار .
- * مهتم بقضايا الأمن القومى العربى .

